المصارف

جمعية البنوك اليمنية

Al-Masarif Yemen Banks Association

مجلة شهرية - فصلية مؤقتاً- تصدر عن جمعية البنوك اليمنية -تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية - العدد (1) سبتمبر 2010م

الريال.. بين مصادر الاستقرار وعوامل التغيّر

رئيس مجلس القضاء الأعلى يشيد بالدورة التدريبية لقضاة المحاكم التجارية

اليمن.. خطوات نحو السوق المالية

أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني

تراجع سعر صرف الدولار مقابل الريال اليمني

بمناسبة إحتفالات بلادنا بأعياد الثورة اليمنية

الـ26 من سبتمبر والـ14 من اكتوبر والـ30 من نوفمبر

يطيب لنا أن نتقدم بخالص التهاني وأطيب التبريكات

لفخامة الأخ/

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

والى جميع أبناء شعبنا اليمني

وكل عام والجميع بألف بخير،،

جمعية البنوك اليمنية

YBA

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

والعاملين

بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنا واحد

خدمة قرض سيارتي

خدمة الصراف الآلي

فيزا كارد

خدمة كبار العملاء

فيزا إلكترون

أمريكان اكسبريس

خدمة صرف المرتبات

خدمة القرض الحسن

خدمة البنك الناطق

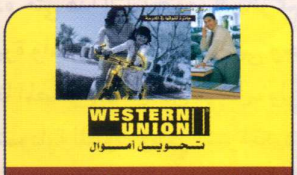

الويسترن يونيون

خدمة البرق

فروع الفراشة

خدمة الرسائل القصيرة

التأمين على حياة المقترض

خدمة نقاط البيع

ماستر كارد

خيارات عديدة

تجعل حياتك أسهل

لمزيدمن الإستفسار يمكنكم الإتصال مجاناً على الأرقام : ٨٠٠٦٠٠٠ - ثابت و يمن موبايل او ٦٠٠٠ من أي-جي.أس.أم

www.ibyemen.com

الافتتاحية

كانت أول محاولة لإصدار مجلة باسم «جمعية البنوك» عمرها أكثر من سبعة أعوام حيث تم إعداد دراسة الجدوى، وبعد عرضها على مجلس الإدارة تقرر تأجيلها.

صدرت بعد ذلك عدد من النشرات والمجلات لبعض البنوك تباعاً لتلقي الضوء على نشاط ونتائج التحديث والتطوير والتأهيل للموارد البشرية وما لحق هذه العمليات من تقديم منتجات مصرفية حديثة للحاق بالبنوك العربية والعالمية التي سبقتنا في هذا الطريق.

لقد قام ما تم إصداره من نشرات ومجلات بالتعريف بالشوط الذي قطعه كل بنك من البنوك وعما نتج من تحديث بنيته التحتية وتأهيل كوادره البشرية والإسهام في نشر الثقافة المصرفية التي تساعد العاملين في البنوك والمتعاملين معها في تقبل عمليات التطوير والتحديث لتحقيق أهم الأهداف المطلوبة للبقاء عن طريق اختصار الوقت مع الدقة وتوفر عناصر الأمان وتخفيض تكاليف أسعار الخدمات المصرفية المتنوعة والوصول للعملاء في مكاتبهم بل تمكين العملاء من إنجاز جزء كبير من نشاطهم مع البنوك دون الانتقال إليها أينما كانوا، كذلك استخدام بطاقات الائتمان العالمية والتي تصدرها بعض البنوك اليمنية داخل وخارج اليمن عن طريق ربط هذه الخدمات مع شركات عربية متخصصة، وقريبا سوف يكون ذلك مع شركة الخدمات المالية اليمنية التي أمنت حالياً المقسم الوطني الذي سوف يربط كل البنوك مع فروعها بما فيها البنك المركزي اليمني ثم في مرحلة لاحقة بالبنوك العربية والعالمية لتكتمل منظومة التطوير والتحديث التي لن تنتهي.

أحمد محمد الخاوي

رئيس مجلس الإدارة

أعود لموضوع حديثي وهو الشروع في إصدار مجلة باسم «جمعية البنوك اليمنية» لتساهم مع ما يتم إصداره حالياً من نشرات ومجلات تهدف لزيادة الوعي المصرفي ونشر كل ما هو جديد في الصناعة المصرفية، إلى جانب ذلك تناول القضايا المالية والمصرفية والاقتصادية والنقدية بالدراسة والتحليل مع مساهمة الجهاز المصرفي في عمليات تقديم الدراسات والمشورة، يليها التمويل والتسهيلات لمشاريع القطاعات المختلفة حكومية وخاصة، مع الالتفات للقطاع العريض من العملاء والذي نجده حتى هذا التاريخ مهملاً بالرغم من تأسيس بنوك وصناديق ومؤسسات تهتم بتمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأصغر، فهي وحدها غير كافية لقطاع يمثل في حجمه وما يحتاجه من تمويل ضعف ما يقدمه جهازنا المصرفي حالياً من تمويل، ولن يتأتى ذلك بالصورة والحجم المطلوبين إلاّ بإزالة العوائق التي تحد من القدرة التمويلية للبنوك وهي كثيرة تعود للمحيط والمناخ السائد، هذا بالرغم من الشوط المتميز الذي قطعته وزارة العدل والمتعلق بتأهيل المحاكم التجارية وبرامج التأهيل للقضاء، محلياً وخارجياً واستقطاب قضاة جدد من المبرزين من خريجي المعهد العالي للقضاء، كذلك الجدية في مساءلة من يثبت عدم استقامته من القضاة خلال الحملات التفتيشية الجادة والأحكام التي يصدرها مجلس القضاء الأعلى برئاسة فضيلة القاضي عصام السماوي..

وقد تشرفت الجمعية بإقامة دورة تدريبية في نهاية أكتوبر 2010م، لقضاة المحاكم التجارية، في موضوع مستجدات الصناعة المصرفية، حاضر فيها القاضي الدكتور احمد سفر- من اتحاد المصارف العربية - المتخصص في تلك المجالات والذي سبق له أن خاض تجارب عملية في المحاكم ونقل تجاربه وخبراته لبعض دول المنطقة. وأتت هذه الدورة تأكيدا للشراكة التي تربط البنوك بوزارة العدل والقضاء بهدف تحقيق العدالة والدفع بعجلة التنمية.

والله ولي التوفيق.

البنك الإسلامي اليمني
للتمويل والاستثمار

أول بنك إسلامي في اليمن

أكثر من مجرد إلتزام ؛

الإدارة العامة صنعاء - شارع الزبيري تلفون (01/206117)

www.iby - bank.com

المصارف

جمعية البنوك اليمنية

مجلة شـهرية - فصليـة مؤقتاً- تصدر
عـن جمعية البنـوك اليمنيـة -تعنى
بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

هيئة التحرير

المشرف العام
أ. أحمد محمد الخاوي

رئيس التحرير
أحمد فارع

مدير التحرير
مبارك الحمادي

المستشار الاقتصادي
د. حسن ثابت فرحان

عضو هيئة التحرير
د. أحمد إسماعيل البواب

التصميم والإخراج الفني
مركز الأصدقاء
777213366

عنوان المجلة

جمعية البنوك اليمنية -صنعاء
ش/ الزبيري - أمام البنك العربي

العنوان البريدي:
ص.ب (11318) -صنعاء- الجمهورية اليمنية
البريد الإلكتروني:
mag_yba@hotmail.com
www.yemen-yba.org

تليفون: 01 570088/9
فاكس: 01 242305

المراسلات باسم رئيس التحرير
ترسل المواد إلى العنوان أعلاه مطبوعة
على الورق مع إرفاق نسخة منها على قرص
(CD) أو عبر البريد الإلكتروني
قبل أسبوعين على الأقل من نهاية كل شهر

نرحب بالآراء والمقترحات لتطوير المجلة

إدارة المجلة ترحب بنشر أهم أخبار وأنشطة المصارف

الإعلانات يتم الاتفاق بشأنها مع الإدارة

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

المحتويات

الافتتاحية ..... بقلم رئيس مجلس الإدرة	4
نشاط الجمعية	10 - 8
فعالية	13 - 12
أخبار محلية	14
استطلاع	15
أخبار عربية وعالمية	18 - 16
تحقيق	22 - 20
دراسة	31 - 24
ملف العدد	35 - 32
أسواق مالية	38 - 36
تأمين وملاحة	41 - 40
كتابات	62 - 42
الميزانية الموحدة للبنوك - أغسطس	64
ثقافة	65

المصارف

جمعية البنوك اليمنية

مجلة شـهرية - فصليـة مؤقتاً- تصدر
عـن جمعية البنـوك اليمنيـة -تعنى
بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

هيئة التحرير

المشرف العام
أ. أحمد محمد الخاوي

رئيس التحرير
أحمد فارع

مدير التحرير
مبارك الحمادي

المستشار الاقتصادي
د. حسن ثابت فرحان

عضو هيئة التحرير
د. أحمد إسماعيل البواب

التصميم والإخراج الفني
مركز الأصدقاء
777213366

عنوان المجلة

جمعية البنوك اليمنية -صنعاء
ش/ الزبيري - أمام البنك العربي

العنوان البريدي:
ص.ب (11318) -صنعاء- الجمهورية اليمنية
البريد الإلكتروني:
mag_yba@hotmail.com
www.yemen-yba.org

تليفون: 01 570088/9
فاكس: 01 242305

المراسلات باسم رئيس التحرير
ترسل المواد إلى العنوان أعلاه مطبوعة
على الورق مع إرفاق نسخة منها على قرص
(CD) أو عبر البريد الإلكتروني
قبل أسبوعين على الأقل من نهاية كل شهر

نرحب بالآراء والمقترحات لتطوير المجلة

إدارة المجلة ترحب بنشر أهم أخبار وأنشطة المصارف

الإعلانات يتم الاتفاق بشأنها مع الإدارة

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

المحتويات

الافتتاحية ..... بقلم رئيس مجلس الإدرة	4
نشاط الجمعية	10 - 8
فعالية	13 - 12
أخبار محلية	14
استطلاع	15
أخبار عربية وعالمية	18 - 16
تحقيق	22 - 20
دراسة	31 - 24
ملف العدد	35 - 32
أسواق مالية	38 - 36
تأمين وملاحة	41 - 40
كتابات	62 - 42
الميزانية الموحدة للبنوك - أغسطس	64
ثقافة	65

كلمة رئيس مجلس الإدارة

جمعية البنوك تكرّم السماوي وتحتفي بالمحافظ الجديد بن همام

صورة تذكارية لرؤساء ومدراء البنوك في حفل توديع السماوي واستقبال بن همام

أشادت جمعية البنوك اليمنية بدور محافظ البنك المركزي اليمني السابق الأستاذ أحمد عبد الرحمن السماوي مؤكدة تواصل ذلك الدور الهام في القطاع المصرفي اليمني بتعيين المحافظ الجديد الأستاذ محمد عوض بن همام، وقال رئيس الجمعية الأستاذ احمد الخاوي في كلمة ألقاها في المناسبة: إن من اجتمعنا اليوم لتكريمه على كل ما قدمه لنا ولجهازنا المصرفي خلال السنوات الماضية لديَّ إحساس ببقائه معنا في شخص خلفه.

إن لقاءنا اليوم لتكريم أستاذنا الجليل الأخ أحمد عبد الرحمن السماوي والترحيب بتولي الأخ الأستاذ محمد عوض بن همام مهام البنك المركزي اليمني يمثل لنا التعويض المناسب لمواصلة الجهود في بناء جهاز مصرفي حديث ومتطور وقادر على أداء دوره المنشود في عملية التنمية.

لقد اتسم السلف والخلف بالصدق والأمانة والتواضع، والعمل خلال ساعات الدوام، وما بعد ساعات الدوام وتقديم كل قدراتهم ومواهبهم لعملهم ووطنهم دون الانتظار لما يمكن أن يقدمه لهم وطنهم مقابل تلك الجهود.

نحس بالاطمئنان، والتعويض لأن مثل هؤلاء الرجال موجودون في هذا الزمان.. كذلك اسمحوا لي بأن أرحب بالأخ الدكتور محمد علي الربيدي نائب المحافظ، المصرفي السابق بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير والأستاذ المعلم بجامعة صنعاء متمنياً له التوفيق في عمله الجديد القديم مع اختلاف المهام التي تزيد المعرفة والعلم.

إننا نعد بأننا جميعاً سوف نستمر بالتعاون الكامل مع الأخ محافظ البنك المركزي الأستاذ محمد بن همام، ونائبه كما كنا وكما يجب أن نكون، لنصل بجهازنا المصرفي للمستوى اللائق بيمن الوحدة، والارتباط الذي كان، وسوف يستمر لأنه ارتباط فرضه الدين، واللغة والعادات والتقاليد، والأعراف، والجغرافيا والأسرة الواحدة التي يعيش أفرادها في الشمال والجنوب والشرق والغرب. بهذا الارتباط سوف نحقق الأمن والأمان والتطور والتقدم بين الأمم تحت ظل قيادتنا الرشيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهم الأنشطة المحلية خلال عام ٢٠١٠م

- تم بتاريخ 2010/1/14م انتخاب الأخ احمد محمد الخاوي- رئيس جمعية البنوك اليمنية- عضوا في مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية.
- ساهمت الجمعية في الإعداد والمتابعة للدورة التدريبية التي عقدتها ifc في القاهرة في الفترة12-2010/4/15م، والتي استهدفت مدراء التدريب بالبنوك وحضرها 35 مشتركا من البلدان العربية وباكستان.
- نظمت الجمعية بالتعاون مع البنك المركزي اليمني يوم 2010/5/11م، ندوة حول الصكوك الإسلامية تحت عنوان «تجربة السودان في مجال إصدار الصكوك الإسلامية».
- بإشراف وتنظيم الجمعية تمت بتاريخ 2010/5/3م مراسيم توقيع اتفاقيات خطوط تمويل مع برنامج الصادرات السعودية وثلاثة من البنوك اليمنية هي: بنك التسليف الزراعي والبنك التجاري اليمني وبنك اليمن والكويت.
- رشحت الجمعية خمسة من أعضاء مجلس إدارتها لحضور ورشة العمل حول منظمة التجارة العالمية التي أقيمت بوزارة الصناعة في الفترة 29-2010/5/31م.
- توالي لجنة غسل الأموال بجمعية البنوك وكذا لجنة مدراء الائتمان بالجمعية عقد اجتماعاتهما بمقر الجمعية، وكان آخرها بتاريخ 2010/5/25م.
- حضر الأخ رئيس مجلس إدارة الجمعية اجتماع اللجنة الخاصة بمجلس النواب المكلفة بدراسة تطورات أسعار العملة المحلية والمنعقد بتاريخ 2010/3/27م.
- قامت الجمعية بتاريخ 2010/7/11م وبناءً على طلب من البنك المركزي اليمني بتشكيل فريق للمشاركة في إعداد مشروع دليل حوكمة المصارف في الجمهورية اليمنية والذي يتولاه البنك المركزي بالتنسيق مع نادي رجال الأعمال اليمنيين. وقد تألف الفريق من الإخوة: احمد المروني من بنك اليمن والكويت، إسماعيل الجيلاني من بنك قطر، محمد عبده من البنك العربي، حازم بيضان من كاك بنك، عبد الناصر نعمان من البنك اليمني، ناجي عميران من بنك سبأ، د. حمود عقلان من بنك التضامن، وأحمد فارع من جمعية البنوك.
- نظمت الجمعية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية دورتين تدريبيتين للكوادر المصرفية اليمنية الأولى بتاريخ 2010/2/22م و كانت حول أساليب الفحص التحليلي وأدلة ووثائق التدقيق في المراجعة الداخلية والخارجية، والثانية بتاريخ 2010/5/31م وكانت بعنوان تحليل القدرة الائتمانية للعميل.
- لغرض دراسة صيغ خطابات الضمان المعدة من قبل اللجنة العليا للمناقصات- المنشورة في صحيفة الثورة - واقتراح صيغ جديدة تتوافق مع القانون اليمني وكذا الأعراف المصرفية الدولية، قامت الجمعية بتشكيل لجنتين لهذا الغرض الأولى بتاريخ 2010/5/31م وتألفت من قانونيين في بعض البنوك، قامت بالعمل وقدمت اقتراحها بهذا الشأن. ثم اقتضت الحاجة لتشكيل لجنة أخرى بتاريخ 2010/7/1م تألفت من أعضاء اللجنة السابقة (وهم قانونيون في الأساس) إضافة إلى أشخاص آخرين من الفنيين العاملين في مجال الخدمات التجارية الدولية في بعض البنوك. وقد خرجت هذه اللجنة بصيغ جديدة تم الإبلاغ بها للبنك المركزي واللجنة العليا للمناقصات وتم تعميمها على البنوك.
- أوصت لجنة غسل الأموال بالجمعية في 2010/6/6م بتوجيه خطاب للجهة المختصة لسرعة التعجيل بإصدار اللائحة التنفيذية لغسل الأموال.
- حضر رئيس مجلس الإدارة وسكرتير جمعية البنوك الاجتماع الذي دعا له معالي وزير العدل بتاريخ 2010/6/16م وحضره محافظ البنك المركزي وعدد من القضاة، تم فيه تدارس المراحل التي يمر بها تطور المحاكم التجارية وتأهيل القضاة والإسراع في البت في القضايا المعروضة أمام المحاكم.
- التقى الأخ رئيس مجلس الإدارة ومعه الأخ سكرتير الجمعية بتاريخ 2010/6/24م بالمدير العام لبنك الأمل الأستاذ محمد صالح اللاعي وذلك لغرض دعوة البنك للانضمام إلى عضوية الجمعية، وقد شكلت هذه الزيارة فرصة لمعرفة مستوى النجاح الذي يحققه البنك في نشاطاته.
- دعا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باليمن، ممثلا بالدكتورة فتحية بهران، مجموعة من رجال الأعمال وكذا جمعية البنوك لحضور اجتماع عقد بتاريخ 2010/6/28م بمقر مجموعة شركات إخوان ثابت بصنعاء لغرض إقناع القطاع الخاص، ممثلا بالمجموعة الحاضرة، بفكرة صندوق التنمية الهادفة إلى مشاركة القطاع الخاص في الإدارة العليا لصندوق الفرص الاقتصادية الذي سيتم إنشاؤه في اليمن ويهدف إلى خلق فرص اقتصادية للفقراء وخاصة في المناطق الريفية، والذي يجري حاليا الإعداد لمشروع القانون الخاص به. وقد شاركت الجمعية في الاجتماع ممثلة بسكرتير الجمعية، كما شارك رئيس الجمعية في اللقاء الذي نظم بوزارة التخطيط في اليوم التالي لذات الموضوع.

جمعية البنوك اليمنية

دع عنك...

نحن ندرب مواردك البشرية

قاعة تدريب: مكونة من صالة مكيفة الهواء وتستوعب نحو 40 شخصاً ولعدد 70 شخصاً عند إزالة الطاولات، ومجهزة بكافة الوسائل التي يحتاجها المحاضرون، وصالة للكوفي بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.

يسر إدارة الجمعية أن تعلن عن استعدادها للآتي:

- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

YBA

للاستفسار يرجى الاتصال بإدارة الجمعية على الهاتف:
570088/9 (01) أو الفاكس: 242305 (01)

في حفل افتتاح الدورة التدريبية لقضاة المحاكم التجارية

وزير العدل: الدورة عكست اهتمام جمعية البنوك والبنك المركزي بمشكلات السلطة القضائية

قال وزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري، في حفل افتتاح الدورة التدريبية لـ40 قاضيا من قضاة المحاكم التجارية، و13 من مدراء الإدارات القانونية والمحامين من البنوك، التي نظمتها جمعية البنوك اليمنية خلال الفترة 30/10-1/11، إن الدورة عكست اهتمام جمعية البنوك اليمنية والبنك المركزي اليمني بما يتم طرحه من قبل وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى حول مشكلات السلطة القضائية بصفة عامة.

وأشار الوزير إلى أن اهتمام الوزارة بالدورات التدريبية يرجع لقناعتها بأن العنصر البشري هو حجر الزاوية في عملية الإصلاحات القضائية. مؤكدا على ضرورة مواكبة التطور ليس في التشريعات والمعاملات المصرفية فحسب، بل في كل المجالات.

وحرص الأغبري على تأكيد أهمية دور القضاء التجاري في عملية التنمية، قائلاً: سنستمر في دعم القضاء التجاري وتحديثه وتطويره، لأننا نعتبر القضاء التجاري أساسا هاما لتحفيز الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية. فبدون قضاء تجاري نزيه ومؤهل لا يمكن الحديث عن أي دور اقتصادي أو تنموي في الجمهورية اليمنية، وسوف نتعاون مع الإخوة في جمعية البنوك اليمنية والأخ محافظ البنك المركزي لمناقشة أية مسائل تتعلق بتطوير أداء القضاء التجاري من كافة النواحي. وأكد على أن المشاكل المرتبطة بالرسوم على خطابات الضمان والاعتمادات والتسهيلات بصفة خاصة قد حلت تشريعيا.

وتطرق إلى قضايا البنوك قائلاً: لقد أعطينا قضايا البنوك أهمية عالية، وكلفنا قضاة في أمانة العاصمة، سواء في الشعبة الاستئنافية أو في المحاكم الابتدائية، وأيضا رؤساء المحاكم في المحافظات، للتفرغ للنظر في قضايا البنوك.

وكان الأخ رئيس الجمعية الأستاذ أحمد الخاوي، استهل الحفل بكلمة رحب فيها بالحضور، منوهاً إلى أن الدورة جاءت استجابة لطلب الأخ وزير العدل، لتعزيز جهود الوزارة في تطوير المحاكم وتأهيل القضاة، وهي جهود باتت ملموسَة، وإنَ المصارف تنتظر المزيد في سبيل الإصلاحِ والبناء.

وأشار الخاوي إلى أن تفهم الوزير لهموم الجهاز المصرفي وكذا رسالته في قضايا التنمية والاستثمار هو الذي شجع الجمعية على إقامة الدورة، منوهاً إلى ضرورة أن يطلع القضاة والكوادر المصرفية على كل جديد من القوانين والتشريعات والمنتجات المصرفية الحديثة، مؤكدا أن القضاء يعطي الأمان للجهاز المصرفي للدفع بعجلة التنمية.

وتطرق رئيس الجمعية إلى جانب من المشاكل التي تعاني منها البنوك في ما بتعلق بالقضايا التي ترفع إلى المحاكم مثل: حسابات التسهيلات، والقروض والأرباح، ورسوم الخدمة المترتبة على ذلك، قائلا: نجد أن بعض الأحكام تهضم حقوق البنوك بالرغم مما ينص عليه القانون التجاري. وبشأن خطابات الضمان، تساءل الخاوي عما إذا كانت هذه الخطابات لا تقبل الحجز حتى وإن كانت هناك جريمة جنائية بشأنها، أو أن هناك ظلما بينا بخصوصها.

ولفت الانتباه إلى قضية أخرى هامة وهي أن بعض المحاكم تستجيب لطلبات عملاء البنوك (المدعىَ عليهم) لمراجعة حساباتهم لسنوات عديدة مضت، وتقوم بتعيين محاسبين قانونيين، دون الأخذ بمصادقات العملاء على أرصدة الحسابات. هذا بالإضافة إلى أن المحاكم تأمر البنوك (المدعية) بتقديم الوثائق والمستندات للمحاسب، دون العميل (المدعى عليه) الذي يطلب المراجعة، في حين أنه هو صاحب الطلب وملزم، وفقا للقانون، بمسك حسابات نظامية والاحتفاظ بالمستندات، ومن ثم فإنه يتوجب عليه تقديم المستندات التي تخدم دعواه.

وأوضح رئيس الجمعية، أنه نتيجة لذلك أصبح كثير من العملاء يلجؤون إلى هذه الطريقة بهدف إطالة فترة التقاضي، الأمر الذي من شأنه تعريض البنوك للخسائر نتيجة تجميد جزء من رساميلها وودائع جمهورها بدون استثمار لزمن طويل، إلى جانب ما تتعرض له العملة الوطنية، خلال فترة التقاضي، من انخفاض في القيمة يفاقم الخسارة. ولذلك فإن البنوك تجد نفسها مجبرة على استثمار الجزء الأكبر من مواردها في أدوات أخرى أكثر أمانا، لكنها، للأسف، لا تخلق فرص عمل جديدة تساهم في استيعاب اليد العاملة.

فيما جمعية البنوك تعترف بجهود المجلس

رئيس مجلس القضاء الأعلى يشيد بالدورة التدريبية لقضاة المحاكم التجارية

أعرب رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا، فضيلة القاضي عصام السماوي، في كلمة ألقاها بمناسبة اختتام الدورة التدريبية لقضاة المحاكم التجارية بجمعية البنوك اليمنية، عن ثقته أن الدورة ستعود بالأثر الإيجابي على القضاة الذين سينهلون من العلوم التخصصية التي ستفيدهم في أعمالهم، وستظهر نتائجها بطريقة إيجابية في أحكامهم وفي تعاملهم أثناء إجراءات التقاضي. وأكد على أن مجلس القضاء الأعلى يسير في إجراءات صحيحة وسليمة باتجاه الإصلاحات القضائية.

وقال السماوي: إن مجلس القضاء الأعلى لا يتوانى في الاهتمام بأوضاع السلطة القضائية، فهو حريص على القيام بإجراءات المحاسبة، وحريص على تحقيق متطلبات السلطة القضائية بإنشاء المحاكم المتخصصة، مؤكداً أن المحاسبة الحقيقية ليست مظهرا سلبيا في السلطة القضائية، وإنما هي مظهر إيجابي يدل على أن السلطة القضائية اتجهت من ذات نفسها لتطهير نفسها من كل من يسيء إليها.

وحث القاضي السماوي المشاركين على الاستفادة من الدورات وترجمتها عملياً في أحكامهم وفي إجراءاتهم التي ينبغي أن تكون في غاية الدقة، لأن القضاء التجاري يراعي مصالح الناس، ولأن القضاء التجاري يؤثر تأثيرا مباشرا على مصالح الناس، والمصالح التجارية حساسة. ولفت الانتباه إلى ما طرحه الأخ رئيس الجمعية في كلمته بداية الحفل، قائلاً: لقد أشار الأخ رئيس جمعية البنوك اليمنية إلى بعض الملاحظات، ونحن نقول له إن هذا الأمر محل اعتبار إن شاء الله، وأنا أعتقد أن زملاءنا القضاة يراعون القضايا ذات الحجم الكبير. والقضاء التجاري يتصف بصفة الاستعجال. وينبغي على القضاة أن يراعوا هذه الجزئية، وأن يراعوا عند اتخاذ قراراتهم وأوامرهم التمهيدية والتحفظية والوصفية، أن تكون إجراءاتهم سليمة وفقا للقانون. كما نبه القاضي السماوي القضاة إلى نقطة هامة قائلاً: القانون نص على الغرامات الكيدية للدعاوى الكيدية، فعلوا هذا المبدأ وركزوا عليه. والقانون أيضا نص على مبدأ التعويضات، فعليكم أن تهتموا بهذه الجزئية أيضا لتمنعوا مثول القضايا الكيدية والسير فيها.

وكان أحمد الخاوي، رئيس جمعية البنوك، في كلمته الترحيبية التي استهل بها الحفل، أعرب عن سعادته لمشاركة القاضي السماوي وكذا وزير العدل في اختتام أعمال الدورة، مشيراً إلى أن هذه المشاركة تؤكد للبنوك وللغرفة التجارية والصناعية، اهتمام مجلس القضاء الأعلى بتطوير وتحديث القضاء اليمني ليؤدي الدور المناط به لتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات اليمنية المهاجرة وعائدات المغتربين والاستثمارات العربية والأجنبية، والتي بدون قضاء فعال مستقل وعادل وعلى دراية علمية وأخلاقية، سيصبح تدفق الاستثمارات منعدما أو على أحسن الفروض محدودا لا يلبي الطموحات.

وأضاف رئيس الجمعية قائلاً: علينا كبنوك أن نعترف بالجهود المبذولة من مجلس القضاء الأعلى ومن قبل وزارة العدل، ليس في ما يتعلق بالتأهيل والتدريب والتوسع في المحاكم فحسب، وإنما في ما يقوم به المجلس من تطبيق لمبدأ الثواب والعقاب. مشيراً إلى أنه لأول مرة يرى المرء أن هناك تقديراً لمن أدى دوره في القضاء بصدق وأمانة، وأن هناك محاسبة لمن قصر في واجباته. وأشاد بما تقوم به فرق التفتيش من كشف للقصور والوقوف على احتياجات المحاكم ووضع البرامج الزمنية للبت في الكم الكبير من القضايا، منوهاً إلى أن سرعة تعديل الرسوم القضائية ستحد من الدعاوى الكيدية ومن ثم ستقلل تلقائياً من الكم الكبير من القضايا التي يلجأ إليها البعض معتمداً على الوقت الذي تستغرقه فترة التقاضي.

ولفت الخاوي الانتباه إلى أن الكم الكبير من القضايا ذات المبالغ الصغيرة يؤثر تأثيرا مباشراً على المحاكم، إذ إنها تؤدي إلى إطالة فترة التقاضي في القضايا الكبيرة التي تمثل مبالغها نسبة كبيرة من أموال البنوك محل الخصومة. وأكد على أن هذه القضية هامة يجب الوقوف عليها لتحديد حجمها وآثارها، والوصول للأحكام العادلة بشأنها، حتى تتمكن البنوك من تشغيل الأموال المجمدة، في التنمية. مضيفاً: أنا على ثقة بأن ما أشير إليه ليس مطلباً للبنوك فقط وإنما هو أيضا من السياسة الإستراتيجية للدولة. وعليه فإنني أقترح تشكيل لجنة لحصر القضايا الكبيرة التي تتجاوز قيمة الدعوى فيها ربع مليار ريال (مائتين وخمسين مليون ريال)، ويتم وضع جدول زمني تقريبي للبت فيها عن طريق المحاكم، والمساعدة في اتجاه الحلول الودية. على أن تعطى لجلساتها الأولوية والاهتمام والمتابعة من قبل المحاكم، وسيكون في ذلك راحة لكل الأطراف، بمن فيهم قضاة المحاكم الأجلاء.

وزير النفط يعلن استلام طلبات 17 شركة للتنقيب عن النفط

أعلن وزير النفط والمعادن أمير العيدروس، في المؤتمر الصحفي الذي عقده بصنعاء في ختام أعمال المؤتمر الثالث للنفط والغاز والمعادن الذي نظمته وزارة النفط والمعادن خلال الفترة 18-19 أكتوبر، بمشاركة أكثر من 643 مشاركا من 44 جنسية و126 شركة من مختلف دول العالم، أن الوزارة استلمت طلبات من 17 شركة عالمية للتنقيب عن النفط في أكثر من 10 قطاعات نفطية مفتوحة تم عرض 10 منها خلال المؤتمر الثالث للنفط والغاز والمعادن. مضيفا «إن عددا من الشركات المتقدمة اختبرت بيئة اليمن وطبيعته وجيولوجيته وشركات أخرى تدخل لأول مرة إلى اليمن».

وأشار وزير النفط والمعادن إلى أنه سيتم تحليل هذه الطلبات وتوقيع اولى مذكرات التفاهم مع هيئة استكشاف وإنتاج النفط خلال الأيام القادمة لاستكمال إجراءات الاتفاقية مع الأطراف المعنية وسيتم الإعلان عن ذلك كما تم الإعلان خلال الفترة الماضية عن فوز ثلاث شركات كبيرة بثلاثة قطاعات نفطية.

وأعلن الوزير العيدروس تبني عقد مؤتمر النفط والغاز والمعادن سنويا في الجمهورية اليمنية وسيقدم ذلك إلى الحكومة لاعتماده وإقراره، ليكون حلقة تواصل مستمرة لتحقيق الفوائد المرجوة.

وأشار إلى أن نجاح المؤتمر يؤكد قدرة اليمن للترويج للاستثمار لقطاعات مختلفة ونستطيع من خلال التسهيلات التي نقدمها وسنقدمها من خلال اتفاقيات الجيل الخامس ونطمح أن يكون لدينا جيل جديد فيه كثير من التطوير مثلما طورنا الجيل الخامس وأضفنا إليه استغلال الغاز.

وقال«نراهن اليوم على اتفاقياتنا القادمة والتي لن نسمح فيها بحرق الغاز وبالتالي لدينا آمال كبيرة في التعامل مع الراغبين في الاستثمار».

وأشار العيدروس إلى أن الطلبات الكثيرة التي تسلمتها الوزارة للاستثمار تعد إحدى باكورات نجاح المؤتمر خاصة وان منها شركات عريقة في الصناعة النفطية، تقدمت إحداها بطلبات التنقيب عن النفط في 5 قطاعات نفطية في وقت واحد.

وقال «إن معظم الأهداف المرجوة من المؤتمر تحققت من خلال المشاركة الواسعة من الشركات، وتنوع وتعدد هذه التجارب والشركات، وأوراق العمل النوعية والعلمية التي قدمت في المؤتمر والتي تمثل لنا خارطة طريق للصناعة النفطية في اليمن وعاملا مشجعا في التقدم نحو المزيد من الاستكشاف والتطوير هذه القطاع».

وأضاف «إن المؤتمر بالرغم من انه يعقد أساسا لمناقشة ما يتعلق بالنفط والصناعة النفطية إلا انه مثل فرصة سانحة للترويج وحقق نجاحا منقطع النظير لم نكن نتوقعه».

وفي مجال المعادن أشار وزير النفط والمعادن انه من القطاعات التي تمتلك مقومات وفرصا كثيرة لا تقل أهمية عن غيرها من الفرص الاستثمارية التي تسهم في خلق فرص عمل كثيرة.

وقال «سعيدون بتوقيع مذكرتي تفاهم تتعلقان بصناعة الجبس والرخام والجرانيت في هذا القطاع الذي نعول عليها كثيرا».

مشيرا إلى أن فرص الاستثمار في اليمن لا تنتهي باعتباره بلدا كبيرا وواسعا يمتلك الكثير من الفرص سواء في قطاع النفط أو المجالات الأخرى.

واعتبر وزير النفط والمعادن التوقيع على مذكرتي تفاهم في مجال المعادن نقلة ودافعا للمعنيين في صناعة الإستخراجية وصناعة النفط في اليمن لتفعيل الترويج.

وناقش المؤتمر على مدى يومين 30 ورقة عمل علمية تناولت عددا من المحاور العلمية والفنية والاقتصادية والتشريعية والتي تعنى بالصناعة البترولية والمعدنية، والتجارب والخبرات في الصناعة البترولية، بمشاركة كبريات الشركات العالمية.

وتضمنت أوراق العمل طرق الحفر وحقن الماء في صخور الأساس، وإدارة المكامن، وكيفية إدارة الشقوق المكمنية وخواصها في صخور الأساس، والحفر تحت المتوازن والتكنولوجيا التي يتم تطبيقها وعملية الاستخلاص الثانوي للمكامن لزيادة كمية إنتاج النفط، وكيفية إدارة حقن المياه لزيادة استخلاص النفط.

وتضمنت الأوراق النظام البترولي الموجود في الجمهورية اليمنية والأحواض الرسوبية، ومزايا وفرص الاستثمار في اليمن والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين وواعدية المعادن في اليمن وطرق الاستثمار في هذا المجال، وكيفية تطوير المناجم في اليمن.

كما تناولت تطوير مصافي عدن والمسح الزلزالي عن طريق الستلايت وعمل خرائط اعتمادا على هذه التكنولوجيا، وأهمية الغاز في سلسلة من الصناعات، وطرق إنتاج النفط والغاز.

من مؤسسة عدن للتمويل الأصغر

9 ملايين ريال قروضاً ميسرة لـ75 امرأة في عدن ولحج

منحت مؤسسة عدن للتمويل الأصغر قروضاً ميسرة لـ 75 امرأة من محافظتي عدن ولحج بقيمة 9 ملايين و30 الف ريال.

وأوضح الرئيس التنفيذي للمؤسسة يوسف اليعقوبي أن القروض الممنوحة خصصت لتأهيل وتطوير عدد من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل كمحلات الخياطة والتطريز وبيع الملابس والحلويات والكمبيوتر وبيع البهارات وغيرها من المشاريع.

وعي الطالب الجامعي بالبنوك اليمنية

استطلاع/ محمد الشدادي

معرفة أولية

أعلم أن البنوك هي إحدى عجلات التنمية في مختلف الأوطان، بل هي الداعم الرئيسي للاقتصادات الوطنية وعلى عاتقها تقع مسؤوليات عدة، لكنني بطبيعة الحال لا أعرف تفاصيل النشاط الذي تمارسه. هذا ما قاله سليم الاسدي، فيما قال خالد الوصابي إن معرفته بنشاط البنوك تكاد تكون محدودة. من جانبه أوضح هاشم جحاف قائلاً: أعرف البنوك أكثر من أصحابي من خلال الوسائل المعروفة كالإعلانات بالتلفزيون والإذاعة والصحف واللوحات الدعائية، وخالفه في الرأي زميله بكلية التجارة علي الدعيس، قائلاً: معرفتي بالبنوك محدودة وباستطاعتي ذكر أربعة منها فقط.

الأسدي

الوصابي

تستهوينا البنوك التي تعمل بما يتماشى مع وعينا. فالبنوك -حسب قول سيلان- كثير منها أقرب إلى البنوك الأسرية. وعلى نفس الصعيد تماثلت أقوال كل من الاسدي وجحاف والدعيس.

الصيرفة الالكترونية

دخول البنوك العاملة في اليمن سوق الصيرفة الالكترونية طور من نشاطها وبالتالي ربحيتها. ما سبق كان حديث أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور حسين جغمان، وأضاف قائلاً: نجزم بأن هذا التحول خدم البنوك أكثر مما كانت عليه في السابق، وقد أدهشنا هذا التطور والتعامل مع التقنيات الجديدة في المصارف التي منحتنا الأمان والثقة.

سيلان

جحاف

من جهة أخرى أشار الدعيس إلى أن تكنولوجيا المصارف، كالصرافات الآلية وغيرها تعد بحد ذاتها تحدياً حقيقياً للبنوك لأنها أكدت قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي. وستحصد البنوك ثمار ذلك أضعاف ما كانت تجنيه من خلال الوسائل التقليدية.

نوعية البنوك

حدد القانون طبيعة عمل كل بنك ما إذا كانت تجارية (تقليدية) أو إسلامية وغيرهما من التخصصات، وفي هذا الصدد، عبر علي سيلان عن رأيه قائلاً: نحن اليمنيين

التنافس

البنوك اليمنية تسعى لتحديث بنيتها التحتية ومواردها البشرية وتقديم منتجات مصرفية حديثة بهدف التنافس لجذب العملاء، وفي هذا الشأن قال الطالب هاشم جحاف بأن التنافس بين البنوك محكوم بتقديم خدمات مصرفية متميزة وحديثة إن أمكن ذلك مع إعطاء عامل السرعة في تقديم الخدمة أهمية كبرى. والبنك الرائد حسب قوله سيفرض نفسه عن جدارة، فيما عبر الدعيس عن ذلك بقوله: إن تقييم التنافس مسألة تخص رجال المال والأعمال.

الأسباب

قصور وعي الطالب الجامعي بأنشطة المصارف، يثير كثيراً من التساؤلات. وفي هذا السياق أكد رئيس قسم المحاسبة بجامعة صنعاء، الدكتور حميد مقبل، أن من أسباب عدم وعي الطالب الجامعي بالمصارف هو عزوفه عن الاطلاع، منوهاً إلى أن الاكتفاء بما يدرس في الجامعة لا يكفي.

من جهته أردف أستاذ الإعلام الدكتور محمد عبد الجبار سلام قائلاً: ينظر بعض الطلبة للظروف المحيطة بهم وكأنها تمنعهم عن ذلك. لكن هذا من وجهة نظري ليس مقبولاً، كما أن اهتمامهم بمجالات أخرى هو تعبير واضح عن طموحاتهم، بمعنى أنهم غير مهتمين بالاقتصاد.

وعلى ذات المنوال يرى الدكتور جغمان أن الأسباب مشتركة بين الجهات المعنية والطلاب، في حين يشير الطلبة إلى أن بعض البنوك لا تدعم أنشطة الطلاب ما يؤدي إلى عدم الوعي بالبنوك.

محافظو البنوك المركزية العربية عقدوا دورة الاجتماعات السنوية بطرابلس الغرب

أكد عبد الحفيظ الزليطني وزير التخطيط والمالية الليبي أهمية العمل على تطوير وتعزيز العمل العربي المشترك في مواجهة التحديات التي تحيط بالدول العربية من كل جانب.

ودعا في كلمته بالجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ34 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التي بدأت أعمالها في 16 أغسطس الماضي بطرابلس، إلى التعامل بحذر شديد ومهنية عالية مع التغيرات والمستجدات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة، مشيراً إلى أن الأزمة المالية التي يمر بها العالم ما تزال آثارها وتداعياتها تخيم على دول العالم.

من ناحيته أوضح فرحات بن قدارة محافظ مصرف ليبيا المركزي بحسب «القدس العربي».

على أهمية العمل على تطوير وتعزيز

العمل العربي المشترك في مواجهة أن التحديات التي تحيط بالدول العربية.

مضيفاً أن ليبيا قد تبنت جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أكسبتها حصانة قوية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مؤكدا أن الاقتصاد الليبي خرج منها معافي من أي آثار سلبية فورية مباشرة، وإن كانت التداعيات اللاحقة قد اقتصرت على انخفاض أسعار الصادرات النفطية وتراجع الإيرادات منها.

ومن جهته قال جاسم المناعي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي إن العالم لا يزال يعاني من تداعيات الأزمة المالية بالرغم من الجهود التي بذلت على الصعيد الدولي سواء على مستوى السياسات المالية أو السياسات النقدية، ومع ذلك فإن العالم لا زال في وضع اقتصادي هش، وأن مؤشرات التعافي لم تعد مؤكدة بل أصبحت تثير شيئاً من القلق حول إمكانية تراجع الأوضاع الاقتصادية.

وناقش المشاركون في الدورة التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، ودراسة الترتيبات المتعلقة بمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية.

كما ناقشت الدورة إنشاء آلية إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية التي أعدها صندوق النقد العربي بالتعاون مع المصرف الدولي.

لجنة تنمية الاستثمار في البلدان العربية تجتمع في القاهرة

اجتمعت في القاهرة في الـ17 من أكتوبر 2010م، لجنة تنمية الاستثمار في البلدان العربية التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يضم في عضويته 10 دول من بينها الجمهورية اليمنية.

وتبحث اللجنة مجموعة من التقارير المتعلقة بإصدار تأشيرة عربية موحدة لتسهيل تنقل رجال الأعمال والمستثمرين العرب، والاستثمار الخاص في العراق، ومعوقات تأسيس الشركة العربية القابضة لتنمية خدمات الاستثمار، وآلية تطوير الاستثمار والتجارة الخارجية في قطاع الثروة السمكية العربية.

وأكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الاجتماع يهدف إلى الترويج لفرص الاستثمار ومواجهة معوقاته والسعي لإزالتها والتقريب بين قوانين الاستثمار في الدول العربية.

مشيراً إلى أنه تم إبرام اتفاقيات عربية لتشجيع وحماية الاستثمارات العربية وانتقال رؤوس الأموال بين دولها، كما أن اللجنة تبحث أيضاً معوقات التنفيذ والتأسيس الفعلي لـ: الشركة العربية القابضة لتنمية خدمات الاستثمار في البلاد العربية وسبل معالجتها إلى جانب دور الاستثمار الزراعي في الأمن الغذائي العربي ودور المجلس في دعم المشروعات الصغيرة في الوطن العربي.

البرلمان الأوروبي يوافق على إصلاحات لتشديد الرقابة على الأسواق المالية، المصارف والتأمين

وافق البرلمان الأوروبي نهاية سبتمبر، بشكل نهائي، على إصلاحات جديدة من شأنها تشديد الرقابة على الأسواق المالية والحيلولة دون تكرار الأزمة المالية التي عصفت بالعالم خلال العامين الماضيين.

وسيتم، بموجب الإجراءات الجديدة، تشكيل أربع سلطات إشرافية أوروبية لمراقبة القطاع المصرفي وقطاع التأمين والأسواق المالية، إلى جانب إنشاء هيئة للإنذار المبكر من الأزمات تعمل بالارتباط مع البنك المركزي الأوروبي لرصد المخاطر المحيطة بالنظام المالي وإعطاء توجيهات للبنوك.

ومن المقرر أن تبدأ الهيئات الرقابية الأربع التي ستكون بمثابة «شرطة الأسواق المالية» عملها مطلع العام المقبل 2011.

أولى الهيئات الأربع هي هيئة للإنذار المبكر من الأزمات، وتعمل بالارتباط مع البنك المركزي الأوروبي ومقرها مدينة فرانكفورت الألمانية حيث يوجد البنك، ومهمتها مراقبة التطورات في الاقتصاد الأوروبي بشكل عام وتحذير الدول الأعضاء من أي مواقف خطيرة يمكن أن تواجهها مثل حدوث فقاعة عقارية أو غياب التنافس.

وثانية هذه الهيئات هي هيئة الرقابة المصرفية الأوروبية، والثالثة هي هيئة الرقابة على صناديق التقاعد وشركات التأمين، والرابعة هي هيئة الأسواق والأوراق المالية.

ويتمثل دور كل هيئة في مراقبة تطورات الأسواق في مختلف أنحاء أوروبا في المجال المسؤولة عنه لتقديم إنذار مبكر عن أي تطورات تنطوي على مخاطر مثل التوسع في القروض عالية المخاطر التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

وفي حالة حدوث أزمة، مثل انهيار بنك أوروبي كبير، فإن هذه الهيئات سيكون لديها صلاحية تنسيق أي خطة إنقاذ ضرورية بين الدول التي يعمل فيها البنك داخل الاتحاد الأوروبي.

كما أن هذه الهيئات تمتلك سلطة إصدار توصيات ملزمة إذا لم تتوصل السلطات الرقابية الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن مواجهة موقف معين خطير.

من ناحيته قال رئيس المفوضية الأوروبية إن أزمة القطاع المصرفي التي تعرضت لها أوروبا والعالم العامين الماضيين أظهرت الثغرات الموجودة في الرقابة على الخدمات المالية في أوروبا، حيث كانت الأسواق المصرفية تعتمد على بعضها البعض لكن الرقابة كانت وطنية وتعتمد على نظام كل دولة على حدة.

وأضاف أنه: بهذه الإصلاحات فإن أوروبا ستكون أول منطقة في العالم تقيم نظام مراقبة قادراً على مواجهة تحديات المستقبل.

وقال ميشيل بارنيه مفوض شؤون السوق في الاتحاد الأوروبي: لقد أظهرنا أن أوروبا تستطيع التحرك بسرعة.

اتفاق بين وزراء مالية الاتحاد الأوروبي على تنظيم الصناديق المضاربة

توصل وزراء مالية الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماعهم الأخير في 19 أكتوبر 2010م في لوكسمبورغ، إلى اتفاق حول تنظيم الصناديق المضاربة، المتهمة بالمساهمة في تفاقم الأزمة المالية.

ومن المتوقع أن يعطي البرلمان الأوروبي كلمته في هذا الموضوع في اجتماعه القادم حيث يريد الأوروبيون التوصل إلى اتفاق نهائي حوله قبل قمة دول مجموعة العشرين في سيول، وهو المنتدى الرئيسي للمحادثات بين الدول الصناعية والصاعدة الكبرى في العالم بشأن الدروس الواجب استخلاصها من الأزمة المالية.

وكان البرلمان الأوروبي قد طالب منذ سبتمبر 2008، بتنظيم الصناديق المضاربة في أوروبا.

ويشار إلى أن الصناديق المضاربة كانت تدير ألفي مليار دولار في العالم قبل الأزمة المالية، إلا أن هذا المبلغ تراجع العام الماضي ليتراوح بين 1200 و1300 مليار دولار.

البنك العربي
ARAB BANK

أكبر شبكة مصرفية عربية وعالمية

www.arabbank.com

البنك العربي - إدارة منطقة صنعاء

التأسيس

تأسس البنك العربي في القدس سنة 1930م برأس مال قدره 15 الف جنيه فلسطيني، وتبلغ حقوق المساهمين في مجموعة البنك العربي حالياً 2.755 مليون دينار اردني (3.885 مليون دولار).

يرأس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك السيد عبدالحميد عبدالمجيد شومان

والمدير الإقليمي في اليمن السيد عمر إبراهيم الصوص. وافتتح أول فرع للبنك العربي في اليمن «عدن» عام 1963م.

أهداف البنك

يهدف البنك إلى تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بواسطة 10 فروع منتشرة في الجمهورية اليمنية، وشبكة كبيرة من الفروع المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

استخدام الوسائل الحديثة في الاتصالات: يقوم البنك باستخدام أجهزة الكمبيوتر ومواكبة أحدث التطورات في مجال وسائل الاتصالات كخدمات السويفت والإنترنت وغيرها لتسهيل العمل وسرعة تنفيذ معاملات عملائه.

1 - دائرة الخدمات المصرفية للأفراد:

يقدم البنك خدماته للعملاء عن طريقة الأقسام التالية:

أ) قسم علاقات العملاء: ويؤدي هذا القسم الخدمات التالية:

- فتح حسابات للعملاء.
- فتح حسابات الودائع (بالريال والعملات الأجنبية).
- التحويلات الداخلية / الخارجية.
- الخدمات الذاتية.
- تقديم القروض الشخصية لمختلف الفئات المحولة رواتبهم إلى البنك.
- تقديم قروض تمويل السيارات بشروط سهلة وميسرة للفئة المحولة رواتبهم إلى البنك، والذين يعملون لحسابهم الخاص.
- تقديم خدمة السحب على المكشوف للعملاء المحولة رواتبهم أصوليا إلى البنك.
- بالإضافة إلى إصدار البطاقات الائتمانية والخدمات الذاتية الأخرى.

ب) قسم خدمات العملاء:

ويؤدي هذا القسم الخدمات التالية:

- قبول النقد / الشيكات.
- إصدار الحوالات الخارجية بكافة العملات الأجنبية.
- تبديل العملات نقداً وكذلك إصدار الشيكات للمسافرين.
- دفع الحوالات الواردة.
- المشتراة.
- استقبال وإرسال الحوالات الفورية.

2 - الدائرة التجارية:

وتقدم هذه الدائرة الخدمات التالية:

- فتح اعتمادات العملاء.
- خصم الكمبيالات.
- قبول وإصدار الكفالات سواءً كانت بنكية أو كفالات عملاء.

3 - دائرة الشركات:

وتؤدي هذه الدائرة الخدمات التالية:

منح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة للعملاء والمؤسسات بضمانات يطلبها البنك.

بالإضافة إلى هذه الخدمات المصرفية التقليدية، فهناك خدمات كبار العملاء والقروض طويلة وقصيرة المدى بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية.

الخدمات المميزة للبنك

1 - البنك الناطق:

للاستفسار عن أرصدة الحسابات بالإضافة إلى خدمات أخرى، وتعمل خدمة البنك الناطق من خلال جهاز حاسب آلي يجيب آلياً باللغتين العربية والإنجليزية (حسب اختيارك)، ويمكنك الاتصال بهذا الجهاز أينما كنت على هاتف 299111 صنعاء.

2 - صناديق الأمانات الحديدية:

لحفظ الذهب والمجوهرات والمستندات المهمة.

3 - خدمة السويفت:

للسرعة في المراسلات وضمان سرية وصحة المعاملات والمراسلات مع البنوك الخارجية.

4 - الصراف الآلي:

خدمة منفردة يقدمها البنك لعملائه عن طريق أجهزة خاصة بشاشة خارج مبنى البنك وفي جميع فروعنا في المنطقة تتيح للعميل عملية السحب بالريال والدولار على مدار الساعة ومن أي جهاز بواسطة بطاقة خاصة تعطى للعميل من قبل البنك.

حصل البنك مؤخراً على تصنيف ائتماني رفيع المستوى من مؤسسة موديز العالمية حيث حاز على تصنيف A2 وكذلك على جائزة الاستثمار كأفضل البنوك اليمنية

5 - بطاقات الفيزا الذهبية والعادية وبطاقات التسوق عبر الأنترنت:

لرجال الأعمال والمسافرين إلى الخارج تعطى بطاقة للعميل يتمكن بموجبها من عمليات السحب بالعملات الأجنبية من الأجهزة المنتشرة في معظم أنحاء العالم، وكذلك للشراء بواسطة البطاقة من عدد كبير جداً من المحلات التجارية التي تقبل هذه الخدمة.

6 - خدمة الإنتر برانش:

تتيح للعملاء السحب من حساباتهم من أي فرع للبنك العربي داخل اليمن بغض النظر عن الفرع الذي يوجد لديه حساب العميل.

7 - خدمة الإنترنت المصرفية:

والتي من خلالها يستطيع العميل أن يقوم بالتالي:

- الاستفسار عن الرصيد.
- طلب إصدار الحوالات (داخلياً وخارجياً).
- التحويل بين الحسابات أو لحساب شخص آخر.
- طلب دفتر الشيكات.
- تسديد سحوبات البطاقات الائتمانية.

إدارة المنطقة

صنعاء: تلفون: 276585
فاكس: 276583
سويفت: ARABYESA YBC
www.arabbank.com

فروعنا العاملة في الجمهورية اليمنية:

صنعاء:

شارع الزبيري -تلفون: 276585
شارع القيادة (الحصبة) تلفون: 227036 /9
شارع تعز تلفون: 263337 /9

تعز:

شارع جمال تلفون: 250328
شارع حوض الأشرف تلفون: 232888

عدن:

شارع مدرم المعلا تلفون: 242099
شارع الشيخ عثمان تلفون: 387361

الحديدة:

شارع صنعاء - تلفون: 201064 /5

إب:

شارع العدين -تلفون: 408368

المكلا:

شارع العمال - تلفون: 305050

الآن

بإمكان حاملي بطاقات الفيزا الدولية وفيزا الكترون السحب النقدي بالدولار الأمريكي من أي من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة بفروعنا في مختلف محافظات الجمهورية.

النخبة: 736993111

تعد ظاهرة غسل الأموال «تبييض الأموال» إحدى القضايا الحساسة في الاقتصادات الوطنية وخاصة في القطاع المصرفي والمالي، لأنها تتمكن من إخفاء اللا مشروعية للأنشطة التي يقوم بها الغاسلون دون إدراك الجهات المعنية بطبيعتها ومصادر تمويلها. فغالبية الدول أولت هذه القضية جل اهتمامها بسن قوانين ونظم ولوائح تجرم القيام بها وإحالة أصحابها للأجهزة القضائية، خاصة أن الارباح الناتجة عنها تمول العمليات الإرهابية بشتى الوسائل المدمرة ما يؤدي إلى إقلاق سكينة المجتمع.

ولأهمية الظاهرة يستطيع القارئ إدراك أثرها ومستجدات ما طرح بشأنها في اللقاء التشاوري لأعضاء البرلمان اليمني في يوليو الماضي والذي نظمه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

تحقيق: محمد الشدادي- صبري حسان

برلمانيون واقتصاديون طالبوا بتفعيل القانون

غسل الأموال وآثاره على الاقتصادات الوطنية

الراعي

العسلي

في افتتاح اللقاء التشاوري أكد رئيس مجلس النواب الأخ يحيى الراعي حرص المجلس على تعزيز منظومة القوانين المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منوهاً إلى أن المجلس يدرك جيداً حجم الضرر الذي لحق باليمن من جرائم الإرهاب وما تعانيه جراء هذا الخطر.

وأشار الراعي إلى أن المجلس يناقش قانون مكافحة الإرهاب الذي سيكون له دور كبير في معالجة ظاهرة الإرهاب ومصادر تمويله.

وقال رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر إن الدول النامية بأمس الحاجة إلى تشريعات قوية وشفافية أوسع في ما يتعلق بظاهرة غسل الأموال كونها حسب قوله تهدد كيان المجتمع، مؤكداً أن المركز من خلال هذا البرنامج بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (ميبي) سيعمل على تأهيل وحدات مكافحة غسل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية وكذلك المؤسسات المعنية بتنفيذ القانون خلال الأيام القادمة.

نشأتها

التطور التاريخي لظاهرة غسل الأموال يعود للأزمنة الغابرة (2000 ق.م) التي كان فيها التجار الصينيون يخفون ثرواتهم نتيجة عوامل كانت سائدة آنذاك. وقد لعبت الاستثمارات المتعددة الجنسية دوراً في انتشارها باسم تجارة وعمليات «الاوفشور» واستخدم هذا المفهوم لأول مرة في وسائل الإعلام الأمريكية عام 1973م بفضيحة «ووترجيت»، وفي العام 1982م ظهر هذا المصطلح بوثائق قانونية، وبعدها بستة أعوام توصل المجتمع الدولي إلى قناعة تامة بأهمية مكافحتها والعمل تحت مظلة المجموعة الدولية للعمل المالي ومنها اتفاقية (فيينا) المتعلقة بالاتجار غير المشروع

ولجنة بازل ولجنة العمل المالي فاتف F.A.T.F وإعلان ستراسبورغ عام 1990م، حيث تشير المصادر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المركز الأول في عملية غسل الأموال عام 1990م، وجاءت نيويورك وفلوريدا في قائمة أكبر مراكز غسل الأموال في العالم، تليها إيطاليا، وألمانيا ثالثاً، واليابان رابعاً، وكندا خامساً، وأخيراً فرنسا. وبناءً على ذلك يقدر حجم الأموال المغسولة سنوياً بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي ما بين 590 مليار دولار و 1.5 تريليون دولار.

اللجوء إلى تمويل الفعاليات الاجتماعية والخيرية بأموال قذرة لا يبرر تلك العمليات

دور البنك المركزي اليمني

لمعرفة دور البنك المركزي في محاربة الظاهرة، استعرض رئيس وحدة جمع المعلومات في البنك المركزي اليمني وديع السادة جهود اليمن في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيراً إلى أن اليمن تمتلك قانوناً متميزاً على مستوى الوطن العربي.

من ناحيته أوضح رئيس الوحدة سابقاً في ذات البنك، عبده حزام، دور البنك المركزي الرقابي وتفعيل الجهود الوطنية حيث نفذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المتعلق بالقطاع المصرفي. وقام البنك بتدريب وتأهيل العاملين في وحدات غسل الأموال. وقال حزام إن الإصدارات في هذا الشأن بلغت ما يزيد عن 10 ما بين قانون وتعميم خلال الفترة (2000 – 2008).

موقف الإسلام

من الناحية الدينية يعتبر الإسلام غسل الأموال من التصرفات غير المشروعة وتعرض من يقوم بها إلى غضب الله وسخطه وعقابه. ويعود السبق في تجريم هذه العملية للدين الإسلامي. وهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي حرمت هذه الأموال.

طرق الغسل

غاسلو الأموال يلجؤن إلى غسل الأموال الناتجة من المخدرات والرشوة والاختلاس الخ... من الأعمال غير المشروعة بتحويلها إلى أموال تبدو أنها نظيفة وذلك من خلال – على سبيل المثال – عقد صفقات تجارية وإنشاء شركات وهمية وإجراء تحويلات مالية وشراء أصول مختلفة.

عوامل مساعدة

لا شك أن ثمة عوامل ساعدت وسهلت لغاسلي الأموال الاستمرار في ممارسة هذه العمليات، ومنها على سبيل المثال، ما أحدثته التطورات التي تشهدها الأمم من سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بعد رفع القيود على تدفق الأموال إلى كثير من البلدان واستضافة الكثير من البلدان للأموال الوافدة إليها والسماح لأصحابها بإقامة مشاريع دون معرفة مصادر الأموال ومشروعيتها. هذا بالإضافة إلى ممارسة بعض البلدان لمبدأ السرية المصرفية.

نصر

أضرارها

يقول بعض المختصين بأن غاسلي الأموال يلجؤن إلى وسائل قد لا تثير الشبهة لكنها تعمل بوتيرة عالية في ارتكاب أعمال إرهابية، حيث أشارت الأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في الثامن من يونيو 1998م إلى أن الأرباح الناتجة عن غسل

الأموال تمول أعنف النزاعات الدينية والعرقية، حيث يقوم غاسلو الأموال بتمويل هذه النزاعات بالسلاح وغيره، وهذا يعيق في نهاية المطاف النمو الاقتصادي للأوطان.

وقال أستاذ القانون العام المساعد بجامعة صنعاء الدكتور أبو بكر مرشد الزهيري: إن أضرارها تخل بالمنافسة المتكافئة بين المستثمرين وتخلق بيئة طاردة للاستثمار وتولد عجزاً عن الوفاء باحتياجات الاستثمار. ويؤثر غاسلو الأموال على اتخاذ القرارات وتطبيقها ويقفون حجر عثرة أمام برامج الإصلاح المالي والاقتصادي. كما أن ظاهرة غسل الأموال تضعف المؤسسات المالية والمصرفية وتشوه سمعتها.

وفي سياق متصل أكد رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أن الظاهرة تهدد الأمن الاقتصادي كونها تحدث اختلالات في الدخل القومي. كما أنها تشكل خطراً على النمو الطبيعي للاقتصاد، وتعمل أيضا على خلق طبقة طفيلية تستغل المجتمع دون أن تبادله المنفعة. كما أنها تؤدي إلى تفاقم الأوضاع اجتماعياً وأخلاقيا.

الحلول

للحد من توسع الظاهرة فإن واقع الحال يتطلب اتخاذ مصفوفة إجراءات يكون بمقدورها احتواء الظاهرة تدريجياً. وفي هذا الجانب طالب الباحث عبد السلام المحطوري بتقارير دورية عن مستوى التقدم المحرز على صعيد تطبيق نصوص وأحكام القانون وحماية البنوك وشركات الصرافة اليمنية من أن تستغل كقنوات لعبور تلك العمليات غير المشروعة والناشئة عن أنشطة غسل الأموال.

واقترح المحطوري على ذوي الاختصاص عقد لقاءات مع جمعية البنوك وجمعية الصرافين وجمعية المحاسبين القانونيين وغيرها من الأطراف التي أصبحت جزءاً من تنفيذ القانون.

من جانبه أكد وزير المالية السابق الدكتور سيف العسلي أهمية البحث عن وسائل تضمن عدم توسع الظاهرة دون الحاجة إلى إملاءات الغرب، في حين قال مصطفي نصر: نعول كثيراً على الرقابة البرلمانية باعتبار المجلس أعلى هيئة رقابية، ومن خلاله نسعى إلى أن يتم تعزيز الدور الرقابي المناط بالجهات الرسمية المختلفة.

إلى ذلك أوصى أعضاء المجلس في لقائهم التشاوري بالآتي:

- سرعة إصدار اللائحة الخاصة بالقانون.
- تعزيز التوعية للوقاية من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إشراك المجتمع المدني في الترويج للقانون والرقابة على تنفيذه.

وعلى صعيد الحلول خرج المشاركون بنقاط هامة هي:

- وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تضمن تفعيل دور اللجان والهيئات الحكومية والمدنية المعنية بهذا المجال.
- تطوير التشريعات القانونية الخاصة بمكافحة غسل الأموال بما يلبي المستجدات المعاصرة وتطور التقنيات الحديثة المستخدمة فيها.
- تدريب الكوادر العاملة على آليات كشف ومكافحة غسل الأموال في البنك المركزي وبقية البنوك والمصارف وشركات الحوالات المالية والأجهزة القضائية وغيرها من القطاعات ذات العلاقة.
- توعية وتدريب الصحفيين الاقتصاديين على طرق كشف عمليات غسل الأموال وتناولها إعلاميا بما يسهم في التوعية بمخاطرها والحد منها.
- تعزيز آليات التواصل بين البنك المركزي والبنوك التجارية والأجهزة الحكومية المعنية كالقضاء والنيابة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ووزارة المالية.

البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Yemen Bank For Reconstruction @ Development

البنك الرائد في عملية التنمية في اليمن

تأسس البنك بقرار جمهوري في 28 أكتوبر عام 1962م

الأهداف

1 - القيام بجميع العمليات المصرفية، وله في سبيل ذلك مزاولة جميع أعمال البنوك التجارية، من خصم وتسليف على بضائع أو سندات أو أوراق مالية أو تجارية، والقيام بعمليات القطع وقبول الأمانات والودائع وفتح الحسابات والاعتمادات وبيع وشراء الأوراق المالية والاشتراك في إصدارها.

2 - عقد عمليات ائتمانية مع غيره من البنوك بأسعار خصم وأسعار فائدة حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها، ووفقاً لسياسة النقد والائتمان.. كما يجوز له أن يقرض الحكومة أو يضمن القروض والاستثمارات التي تعقدها مع الهيئات أو المنشآت اليمنية والأجنبية.

3 - المساهمة في أعمال التنمية الاقتصادية في الصناعة والزراعة.

4 - للبنك الحق في أن ينشئ شركات مساهمة بمفرده أو يشترك مع غيره.

الخدمات التي يقدمها البنك

1 - فتح الاعتمادات المستندية وتنفيذ التحويلات من وإلى مختلف دول العالم من خلال شبكة مراسلي البنك في معظم أنحاء العالم.

2 - توفير خزائن لحفظ المعادن والصكوك.

3 - فتح جميع أنواع الحسابات الجارية والودائع والتوفير بالريال وبالدولار.

4 - تقديم جميع التسهيلات الائتمانية للشركات والمؤسسات والأفراد.

5 - إصدار الضمانات والكفالات.

6 - للبنك 42 فرعاً تغطي جميع محافظات الجمهورية، منها ثلاثة تحت التأسيس، وله مراسلون في جميع أنحاء العالم.

7 - يقوم فرع المغتربين باستقبال تحويلات المغتربين، مع سرعة صرفها لمستحقيها، ويمنح ودائع المغتربين فوائد مشجعة. كما يقدم الاستشارات المصرفية والمالية للمغتربين، والمتعلقة بمساهماتهم في الشركات والمؤسسات المختلفة في الداخل.

8 - أدخل البنك نظاماً الكترونياً متطوراً وشاملاً لجميع وظائفه المصرفية وبمواصفات أوروبية وعالمية، تمكنه من تقديم خدمات متنوعة وحديثة.

الريال.. بين مصادر الاستقرار وعوامل التغيّر

تعد العملة الوطنية لأي بلد من معالم السيادة الوطنية، كما أنها من المتغيرات الاقتصادية التي تحرص الحكومات على استقرارها لأنها تمثل الوجه المعبر عن الاستقرار الاقتصادي.

كان سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي عام ١٩٦٨، ٢,٧٩ ريال لكل دولار، انخفض في العام التالي إلى ٤,٤٤ ريال لكل دولار، واستمر على ذلك حتى عام ١٩٨٥م حيث انخفضت قيمته إلى ٨ ريالات لكل دولار، وفي ١٩٩٠م انخفضت قيمته إلى ١٢,٠١ ريال لكل دولار، وفي ١٩٩٦م شهد الريال اليمني انخفاضاً كبيراً وصل إلى ١٠٠ ريال لكل دولار نتيجة لأحداث حرب صيف ١٩٩٤م وما تلاها من تدهور اقتصادي، واستمرت قيمته في التدهور حتى وصلت عام ٢٠١٠م إلى ٢٢٦ ريالاً لكل دولار، بل إن قيمته يوم ٢٠١٠/٨/١م وصلت إلى ٢٦٠ ريالاً لكل دولار.

وإزاء هذه الأهمية فإن هذه الدراسة سوف تتناول موضوع العملة الوطنية (الريال) الذي يسير نحو الانخفاض دون توقف من خلال أربعة محاور هي:

١ - المحور الأول: مصادر جلب العملة الأجنبية.

٢ - المحور الثاني: مجالات استخدام العملة الأجنبية.

٣ - المحور الثالث: آثار انخفاض قيمة العملة الوطنية.

٤ - المحور الرابع: الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لوقف تدهور سعر الصرف.

أ.د. حسن ثابت فرحان
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة
- جامعة صنعاء

المحور الأول:
مصادر جلب العملة الاجنبية

برزت الحاجة إلى العملات الأجنبية عندما أصبح لكل دولة عملتها الخاصة بها، وبعد أن أصبحت كل العملات ورقية ولم يعد للعملات المعدنية- وبالذات الفضة والذهب- وجود كعملات، ومن هنا أصبحت قيمة كل عملة مرتبطة بقوة الدولة السياسية والاقتصادية، لا بقيمة العملة الذاتية، فقيمة العملة الورقية قيمة قانونية إلزامية وليست قيمة ذاتية.

ونظراً للانفتاح الاقتصادي للدول على بعضها، وعدم قدرة أي دولة على الإنتاج للاكتفاء الذاتي وبالتالي على تصدير ما يفيض لديها من سلع وخدمات، واستيراد ما ينقصها من السلع والخدمات، من هنا نشأت الحاجة لعملية التبادل بين الدول، واقتضى الأمر تبادل العملات باعتبارها وسيطة للتبادل بين السلع والخدمات، بل وتعارف العالم على مجموعة من العملات تمثل عملات التسويات الدولية للمبادلات، وأهم هذه العملات عملة الدولار الأمريكي.

تربع الدولار الأمريكي على عرش الاقتصاد العالمي بعد اتفاقية (بريتون وودز) التي عقدت عام ١٩٤٤م قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أقرت تلك الاتفاقية بأن يكون الدولار الأمريكي عملة التسويات الدولية بدلاً من الجنيه الإسترليني، واستمر هذا الدور حتى هذه اللحظة حيث يقدر أن نحو ٦٧٪ من التسويات الدولية تتم بعملة الدولار الأمريكي وتمثل العملات الأخرى النسبة الباقية.

تتنوع مصادر العملة الأجنبية لأي بلد بحسب نوع اقتصاد ذلك البلد، ومدى تقدمه، أو تخلفه، وحجم علاقاته بالعالم.

وأهم مصادر العملة الأجنبية في الحالة اليمنية ما يلي:

١ - الصادرات

عادة ما تمثل الصادرات أهم مصدر للعملات الأجنبية في أي بلد، وتحرص الدول أن تكون صادراتها أكبر أو على الأقل تساوي وارداتها حتى لا يظهر عندها عجز في ميزان المدفوعات فيكون الطلب على العملة الأجنبية أكبر من عرضها ومن ثم تنخفض قيمة العملة الوطنية.

وفي الحالة اليمنية يلاحظ أن اليمن معتمدة في جلب العملات الأجنبية على تصدير النفط حيث يشكل أكثر من ٨٥٪ من الصادرات بينما تشكل الصادرات الأخرى بقية النسبة ١٥٪. وقد تأثر هذا المصدر بعاملين هما:

أ- انخفاض كمية النفط المنتجة، فقد كان متوسط إنتاج النفط حوالي ٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً إلا أن وزير النفط اليمني أعلن في الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠١٠م أن كمية النفط المنتجة انخفضت إلى ٢٨٠,٠٠٠ برميل يومياً أي بنسبة انخفاض قدرها ٣٠٪.

ب- انخفاض أسعار النفط فقد ارتفعت أسعار النفط إلى ١٤٧ دولاراً في بداية سبتمبر ٢٠٠٨م ثم انخفضت عقب الأزمة الى ٤٠ دولاراً ومتوسطها الآن بحدود ٧٠ دولاراً أي بنسبة انخفاض قدرها ٥٥٪ في الوقت الذي تمثل فيه مصادر العملات الأجنبية الأخرى نسبة ضئيلة، يضاف إلى ذلك أنه من غير الممكن تنمية هذا المصدر في الوقت الراهن لوجود كثير من الصعوبات.

٢ - القروض والمساعدات

تعد القروض والمساعدات من المصادر المهمة لجلب العملات الأجنبية، وفي الحالة اليمنية تعتبر القروض والمساعدات ثاني مصدر تقريباً من مصادر جلب العملات الأجنبية في حين أن الهبات والمساعدات المجانية لا غبار عليها، أما القروض فإن لها مخاطر متعددة منها:

أ- عادة ما يرافقها شروط قد تكون مجحفة بحق الدولة المقترضة.

ب- تزداد أعباؤها مع الزمن بحكم زيادة نسب الفوائد عليها وخاصة عند التأخير.

ج- قد تصرف صرفاً استهلاكياً ومن ثم تكون عبئاً على الاقتصاد الوطني.

د- تزداد قيمتها مع انخفاض قيمة العملة الوطنية مع الزمن.

وفي الحالة اليمنية يبلغ حجم المديونية المصرح بها حتى نهاية عام ٢٠٠٩م حوالي ٦ مليارات دولار تشكل حوالي ٣٠٪ من حجم الناتج القومي، وهي نسبة معقولة في الوقت الراهن إلا أنه يخشى من تصاعدها مع الزمن خاصة إذا لم تتحسن مصادر جلب العملة الأجنبية.

٣ - تدفقات رأس المال الأجنبي

يعتبر هذا المصدر من أهم المصادر في بعض الدول نظراً لكبر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الأسواق الدولية، وفي الحالة اليمنية يعتبر هذا المصدر من المصادر الشحيحة نظراً لوجود عوائق استثمارية رغم ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر في اليمن، ومن ثم فإن هذا المصدر لا يعول عليه في توفير العملة الأجنبية كثيراً.

٤ - عائدات الاستثمارات الحكومية في الخارج

عادة ما تستثمر الحكومات جزءاً من احتياطياتها بالعملات الأجنبية في الخارج لتحقيق أكثر من غرض، منها جلب عوائد على تلك الاستثمارات ومنها إيجاد ضمانات لاستيراد مستلزمات الإدارة الحكومية من السلع والخدمات.

وفي الحالة اليمنية يبلغ حجم الاحتياطي العام حوالي ٧ مليارات دولار موظف أكثر من ٨٠٪ منه في الخارج في دول متعددة بغية تشتيت المخاطر، لكن يلاحظ أن عائدات تلك الاستثمارات محدودة خاصة بعد الأزمة المالية الحالية، وانخفاض أسعار الفائدة العالمية مع ترك نسبة كبيرة منه بالدولار الأمريكي الذي انخفضت قيمته في السنوات الأخيرة بنسبة تتجاوز ٣٠٪، مما يعني انخفاض

قيمة هذا الاحتياطي مقابل العملات الأخرى.

٥ - دخل عوائد عناصر الإنتاج في الخارج

تتمثل عناصر الإنتاج المحلية التي يمكن أن تعمل في الخارج في الغالب في رأس المال والأيدي العاملة، وتعتمد كثير من الدول- وبالذات النامية - على تصدير الأيدي العاملة للخارج، وفي الحالة اليمنية يوجد كلا العنصرين وخاصة في دول الخليج العربي حيث تقدر تحويلاتهم السنوية بحوالي ١,٥ مليار دولار سنوياً، إلا أن هذا المصدر متذبذب ومن الصعب التحكم به.

أما رؤوس الأموال التابعة لليمنيين في الخارج فلا يوجد تقديرات دقيقة لهذا العنصر لكنه في الواقع كبير، ويمكن أن يكون من أهم مصادر جلب العملات الأجنبية، كما يمكن أن يكون من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في اليمن.

٦ - إيرادات القنصليات اليمنية في الخارج

عادة ما تدر القنصليات العاملة في الخارج مبالغ مالية بعملات أجنبية مختلفة، وخاصة في الدول التي لها مغتربون في الخارج، والدول التي لديها إمكانيات سياحية وكذلك الدول التي تفد إليها رؤوس الأموال الأجنبية، وفي الحالة اليمنية فالمفترض أن هذا المصدر يدر قدرا مناسباً من العملات الأجنبية بحكم وجود جاليات يمنية في شتى أنحاء العالم.

٧ - بيع ممتلكات الحكومة

عادة ما يكون للحكومات بعض الممتلكات في الخارج مثل حصص في شركات، أو أسهم أو سندات، أو غير ذلك من الأصول المالية، كما هو الحال في دول الخليج العربي التي لها أصول مالية متنوعة تعمل في الخارج، وفي الحالة اليمنية يبدو هذا المصدر ضئيلاً ولا يكاد يذكر.

المحور الثاني:
استخدامات العملة الأجنبية

تتنوع استخدامات العملة الأجنبية خاصة بعد انفتاح الدول على بعضها، وتطور عمليات التبادل التجاري بين الدول. ومن أهم استخدامات العملات الأجنبية ما يلي:

١ - الواردات

يعد هذا العنصر من أكبر العناصر استخداماً للعملات الأجنبية، وفي الحالة اليمنية يعد هذا العنصر من أهم عناصر استخدامات العملة الأجنبية كوننا دولة نامية تعتمد بشكل كبير على الاستيراد في توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع، حيث قدر حجم الواردات في نهاية عام ٢٠٠٩ ١,٥٤٣ مليار ريال يمني أي ما يعادل ٧,٤٥٤ مليون دولار، ويكفي أن تعرف أننا نستورد ٩٥٪ من احتياجاتنا من القمح و٨٥٪ من احتياجاتنا الغذائية مستورد، وقس عليها بقية الاستخدامات، كما أن الصناعات المحلية جزء كبير من مدخلاتها مستورد من الخارج حيث تقدر بعض المصادر أن حوالي ٩٠٪ من مدخلات بعض الصناعات المحلية مستورد من الخارج.

٢ - سداد أقساط القروض وفوائدها

سبق القول إن مديونية اليمن الخارجية تبلغ في الوقت الحاضر حوالي ٧ مليارات دولار وهذه المديونية مجدولة على عدد من السنوات، ومعنى ذلك أن هناك التزاماً سنوياً لسداد أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها. وعلى سبيل المثال بلغ حجم أقساط وفوائد الديون التي سددتها اليمن عام ٢٠٠٥م ٢٢٢ مليون دولار، وفي ٢٠٠٧م ١٢٣ مليون دولار.

٣ - رواتب السلك الدبلوماسي العاملين في الخارج

جميع الدول في الوقت الحاضر لها علاقات دبلوماسية مع بعضها وعادة ما تدار تلك العلاقات من وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة وأهمها السفارات والقنصليات والملحقيات الثقافية والصحية والتجارية العاملة في الخارج، وفي الدول النامية عادة ما تتضخم تلك الأجهزة بالموظفين العاملين في الخارج لا من منطلق الحاجة للعمل، ولكن من منطلقات أخرى -المحسوبية والمكافآت- وفي الوقت الذي تعد السفارات

العاملة في الخارج بأجهزتها المختلفة مصدراً لإيرادات العملة الأجنبية سنلاحظ أنها أصبحت مصدراً لاستنزاف العملات الأجنبية المتوفرة في الخارج، ولا يوجد بيانات متوفرة عنها.

٤ - سفريات الهيكل الإداري للدولة

بدءاً من مجلس النواب وانتهاءً بالمؤسسات والمصالح الحكومية عادة ما ترصد مبالغ نقدية بالعملات الأجنبية هذا الغرض إلا أنها عادة ما يتم تجاوزها باستمرار، والبيانات عن هذا المصدر شحيحة هي الأخرى.

٥ - المنح التعليمية والصحية

اعتادت الدول النامية على إرسال البعثات التعليمية للخارج في كافة التخصصات سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا في كافة التخصصات المدنية، والعسكرية. ويستنزف هذا البند مبالغ طائلة خاصة وأننا نبعث للخارج دون النظر إلى حاجتنا من مخرجات ذلك التعليم. كما أن تردي الخدمات الصحية وعدم وجود الكادر الصحي المؤهل في كافة التخصصات الطبية فإن العلاج في الخارج يصبح هو الآخر أمراً ضرورياً، وبالتالي يستنزف قدراً كبيراً من العملات الأجنبية.

٦ - رواتب الخبراء والاستشاريين والمدربين الأجانب

وهذا العنصر من العناصر المستنزفة للعملات الأجنبية خاصة في الدول النامية التي تحتاج للخبرات الأجنبية في كل شيء تقريباً، وفي الحالة اليمنية فإن أعدادا من الخبراء الاستشاريين الأجانب يعملون في اليمن، وكذلك المدربين الأجانب خاصة في الجامعات والمعاهد العلمية ومعاهد التدريب والتأهيل، وهذا الأمر يستنزف قدراً لا بأس به من العملات الأجنبية خاصة مع الارتفاع المستمر لتلك الأجور والمرتبات.

٧ - متطلبات تثبيت سعر صرف الريال

نظراً لزيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالذات الدولار الأمريكي فإن قيمة الريال تتعرض للانخفاض باستمرار ومن ثم يضطر البنك المركزي للتدخل ببيع الدولار للحفاظ على استقرار سعر الصرف، ويلاحظ أن متوسط تدخل البنك المركزي حوالي مليار ونصف دولار سنوياً، كذلك اعتماده على استخدام سعر الفائدة المرتفع للمساعدة في استقرار سعر العملة المحلية.

المحور الثالث:

آثار انخفاض قيمة العملة المحلية

تحدثنا في المحورين السابقين عن مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها، وقد قصدت من ذلك إعطاء فكرة للقارئ الكريم عن موارد واستخدامات العملة الأجنبية التي تشكل أهم عنصر من عناصر استقرار سعر صرف الريال اليمني الذي تعرض في الفترة الأخيرة لانخفاض في قيمته قدر بـ ١٣٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٠م.

إن الذي يهمنا في هذا المحور هو أن نعرف الآثار التي تترتب على انخفاض قيمة العملة المحلية (الريال) على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وذلك كالتالي:

١ - زيادة قيمة الواردات من الخارج

من المعروف أن قيمة الواردات لأي بلد تدفع بالعملات الأجنبية المختلفة، وفي حالة اليمن عادة ما تقوم بالدولار الأمريكي، وفي حالة انخفاض قيمة العملة فإن قيمة الواردات تزيد حتى ولو لم تزيد كميتها، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة واردات اليمن من السلع والخدمات في ٢٠٠٩/١٢/٣١م ٢,٠٨٨ مليار ريال بسعر صرف ذلك اليوم البالغ ٢٠٧ ريالات لكل دولار، وإذا ما قومت بسعر صرف ٢٢٦,٥، فإن قيمة تلك الواردات ستكون ٢,٣٦٥ مليار ريال، أي أن هناك زيادة قدرها ٢٧٧ مليار ريال، أي أن المجتمع اليمني قد تحمل مبلغ ٢٧٧ مليار ريال دفعه من دخله نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي دون أي زيادة في حجم السلع والخدمات المستوردة.

٢ - انخفاض قيمة الصادرات

في حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية فإن قيمة السلع المنتجة محلياً ترتفع أسعارها وتبدو مرتفعة للخارج وفي الغالب لا يكون ارتفاعها بنفس انخفاض قيمة العملة المحلية بل بنسبة أعلى من ذلك نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج الأخرى مثل اليد العاملة والمواد الخام والمياه والكهرباء... الخ.

٣ - ارتفاع الأسعار

عادة ما يكون انخفاض قيمة العملة المحلية محبذاً في حالة ما تكون صادرات الدولة المعنية أكبر من وارداتها، أما في الحالة اليمنية فإن الواردات السلعية أكبر من الصادرات السلعية، ومن ثم فإن انخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس مباشرة في ارتفاع الأسعار لعدة أسباب منها:

أ- الواردات من السلع والخدمات يتم استيرادها بالدولار الأمريكي، ونظراً لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني بنسبة ١٠٪ فإن ذلك سوف ينعكس مباشرة في ارتفاع الأسعار وبنفس القيمة.

ب- قيام التجار برفع قيمة السلع والخدمات ليس بنفس النسبة ولكن بنسبة أعلى أولا بدافع جلب المزيد من الأرباح وثانياً إن تكاليف النقل والتخزين والإيجارات وبنود التكاليف الأخرى سترتفع.

ج- رافق انخفاض قيمة العملة المحلية اتخاذ بعض الإجراءات الحكومية التي ضاعفت من ارتفاع الأسعار، فقد رفعت الحكومة سعر الديزل والغاز، فارتفعت أسعار الغاز بنسبة ٥٥٪ وارتفعت أسعار الديزل بنسبة ٥٠٪ وارتفعت نسبة الضرائب لحوالي ٧١ سلعة مستوردة بنسبة تراوحت بين ٥ و١٥٪، ونتيجة لتلك الإجراءات يقدر أن ارتفاع الأسعار قد تراوح بين ٢٥ و ٣٠ ٪ منذ نهاية العام ٢٠٠٩م.

٤ - انخفاض الدخول

إن من نافلة القول أن نقول إن الدخول قد انخفضت نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية، فقد انخفضت الدخول المحلية من عدة أوجه أهمها:

أ- انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذه قد انعكست مباشرة في انخفاض قيمة الدخول وبنفس القيمة.

ب- ارتفاع الأسعار نتيجة للأسباب التي ذكرت سابقاً.

ج- عدم مرافقة ذلك أي زيادة في الدخول سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، ولذلك فإن أكثر المتضررين من ارتفاع الأسعار هم أصحاب الدخول الثابتة وهم العمال والموظفون في القطاعين العام والخاص.

٥ - ارتفاع تكاليف الإنتاج

تعد اليمن من الدول النامية بل تصنفها الأمم المتحدة من الدول الأقل نمواً، وقد سبق القول إن اليمن تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع والخدمات من الخارج، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن أكثر من ٨٠٪ من مدخلات الإنتاج مستوردة من الخارج، وهذا يعني أنها ستتأثر مباشرة من انخفاض قيمة الريال مقابل الدولار الأمريكي، كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج الأخرى سيكون له دور كبير مثل اليد العاملة والنقل والتخزين... الخ، وتكاليف ارتفاع السلع العامة مثل المياه والكهرباء وأسعار الطاقة.

٦ - هروب الاستثمارات الأجنبية

تبحث كثير من رؤوس الأموال الأجنبية عن فرص استثمارية في الأسواق الدولية لكنها في الواقع تبحث عن الاستقرار أكثر من بحثها عن الربح، وتعاني الأسواق الأوروبية والأمريكية من انخفاض عوائد الاستثمارات نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، ومع ذلك نجد أن كثيراً من رؤوس الأموال تستقر هناك بسبب توفر فرص الأمان والاستقرار.

وفي الحالة اليمنية نجد أن هناك فرصاً استثمارية كبيرة، وارتفاعاً في الكفاية الحدية لرأس المال (عائد رأس المال) إلا أن هناك هروباً لرؤوس الأموال نتيجة لعدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي وخاصة عدم استقرار سعر الصرف، ذلك أن جزءاً كبيراً من الأرباح قد تستغرق في

تعويض فوارق سعر الصرف.

٧ - الاضطرابات العالمية

سبق القول: إن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتخفيض الدخول، وهذه الأمور في كثير من الأحيان تدفع الطبقات العمالية الفقيرة لإحداث الاضطرابات كرد فعل لانخفاض دخولهم، وينتج عن ذلك المزيد من ارتفاع الأسعار، وهذا يدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة.

٨ - فقدان الثقة في العملة الوطنية والهروب إلى العملات الأجنبية

يؤدي الانخفاض المتتالي لقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى فقدان الثقة بالعملة المحلية والهروب منها إلى العملات الأجنبية والذهب، وفي الحالة اليمنية يلاحظ أن هناك هروباً مستمراً من الريال اليمني إلى العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي، ويلاحظ أن حوالي ٥٠٪ من ودائع البنوك هي بالعملات الأجنبية، كما أن ٨١٪ من أصول البنك المركزي اليمني لعام ٢٠٠٨م هي بالعملات الأجنبية.

المحور الرابع:
المعالجات المطلوبة

تم الحديث في المحاور الثلاثة عن مصادر جلب العملة الأجنبية، ومصادر استخدامها، ثم عن آثار انخفاض سعر العملة المحلية، والواقع أن الحديث عن تلك العناصر هو حديث عما هو كائن، أو حادث، لكن ما الذي يجب عمله لتلافي المزيد من انخفاض قيمة العملة المحلية؟ وفي اعتقادي إن هذا هو الأهم.

إن سياسة إصلاح الوضع ينبغي أن ترتكز على دعامتين هما:

أ- ترشيد استخدامات العملة الأجنبية في جانب إنفاقها.

ب- تنمية موارد العملة الأجنبية.

وفي ما يلي سيتم الحديث عن تلكما الدعامتين كالتالي:

أولاً: ترشيد استخدامات العملة الأجنبية في جانب إنفاقها:

يمكن ترشيد استخدامات العملة الأجنبية من جوانب عدة لعل من أهمها ما يلي:

١ - ترشيد الواردات:

فالمعروف أن اليمن من الدول التي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير، وقد تصل النسبة إلى أكثر من ٨٠٪ من حاجة البلاد للسلع والخدمات، والملاحظ أن كثيراً من السلع المستوردة هي سلع رديئة حتى لكأن الناظر إلى طبيعة السلع المتواجدة في السوق سيلحظ أن اليمن سوق للسلع الرديئة من جميع أنحاء العالم، وهو ما يشير بوضوح إلى استنزاف العملات الأجنبية في سلع رديئة لا فائدة منها، وهو ما يعكس حقائق عدة أهمها:

- لا يوجد نظام مواصفات ومقاييس للسلع المستوردة.
- لا يوجد رقابة فعالة على ما يستورد من السلع الرديئة.
- فتح الباب على مصراعيه لاستيراد الغث والسمين من السلع فيه قتل لتنمية الإنتاج المحلي من السلع، ومن ثم يظل الاعتماد على الاستيراد هو السائد.
- لا يتمتع المواطن اليمني باستهلاك السلع الجيدة لعدم وجود الكثير منها.
- في ذلك كله استنزاف لموارد البلاد من العملات الأجنبية.

٢ - ترشيد الإنفاق الحكومي:

يشكل حجم الإنفاق الحكومي حوالي ٣٢٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو بهذا يحتاج إلى مستلزمات عدة أغلبها مستوردة من الخارج، وسنتعرض لبعض من جوانب الإنفاق الحكومي المتعلق بالإنفاق بالعملات الأجنبية مع قناعتي المسبقة أن كل مستلزمات الإدارة الحكومية فيها مكون أجنبي مستورد، ومن ثم إنفاق بالعملات الأجنبية.

ومن جوانب الإنفاق الحكومي التي يمكن ترشيدها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ- مستلزمات الإدارة الحكومية: مثل المكاتب

وأجهزة الحاسب الآلي والأثاث والسيارات.. الخ، والملاحظ أن هناك إسرافا كبيراً في هذا الجانب خاصة في السيارات، وهذه الجوانب يمكن ترشيد الإنفاق فيها إلى نسب مقبولة، والمسألة لا تحتاج لأكثر من إرادة من الأجهزة المختصة في الدولة.

ب- الإنفاق العسكري: وبالرغم من عدم معرفتنا بحجم الإنفاق في هذا الجانب إلا أن الملاحظ أن هذا الجانب قد استنزف في الآونة الأخيرة مقادير ضخمة من العملات الأجنبية.

ج- المنح الدراسية والعلاجية: ورغم أن هذا يشكل حقاً من حقوق المواطنين إلا أنه يمكن ترشيده، فعلى سبيل المثال لدينا تقريباً جميع التخصصات العلمية المطلوبة في مرحلة البكالوريوس، فلماذا نبتعث إلى الخارج في هذه المرحلة الدراسية، وإذا كان هناك تشجيع لبعض الفئات الاجتماعية على الدراسة، والتحصيل، فلتكن منحاً داخلية أي إلى الجامعات في الداخل، كما أن مرحلة الماجستير يمكن أيضاً فتح التخصصات العلمية في الداخل، وليس من المنطقي أن نبتعث للدراسة بالخارج في الوقت الذي توجد فيه تلك التخصصات أو يمكن توفيرها في الداخل.

ونفس الحال ينطبق على الجانب الصحي، حيث يلاحظ أن نفقات العلاج في الخارج تتزايد كل يوم، والمسألة لا تحتاج لأكثر من ترتيب أوضاع، وخاصة في جانب المنشآت الصحية والمستلزمات الصحية وخاصة الأجهزة الطبية الدقيقة.

د- هناك مجال آخر لترشيد الإنفاق في الجانب الحكومي: وهو الإنفاق على السفريات للهيكل الإداري العام بدءاً من مجلس النواب، وانتهاء بموظفي الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وهذا البند يستنزف مقادير ضخمة من العملات الأجنبية ويمكن ترشيده بسهولة.

٣ - تدخل البنك المركزي في الوقت المناسب:

اعتاد البنك المركزي أن يتدخل في سوق الصرف الأجنبي، عند تذبذب سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار، ويتمثل تدخله في بيع الدولار الأمريكي على البنوك ومكاتب الصرافة، حيث يؤدي ذلك إلى استقرار سعر الصرف، ولكن لوحظ في الآونة الأخيرة أن البنك المركزي كان يتدخل بعد أن ينخفض سعر صرف الريال مقابل الدولار، ويكون تدخله لمرة واحدة يثبت معها السعر غير الحقيقي الذي وصل إليه الدولار نتيجة المضاربة إلى ٢٥٥ ريالا لكل دولار، ثم عاود الانخفاض إلى ٢١٥ ريالاً لكل دولار، ولا يزال سعر الصرف ثابتاً عند تلك القيمة منذ فترة، والمطلوب من البنك المركزي أن يتدخل في الوقت المناسب حتى لا تتعرض قيمة العملة المحلية لمزيد من الانخفاض.

ثانياً: تنمية موارد العملات الأجنبية:

هناك موارد عديدة للعملات الأجنبية يمكن تنميتها لزيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية، ومن أهم هذه الموارد ما يلي:

١ - تنمية الصادرات:

تعد الصادرات من أهم موارد العملات الأجنبية في أي بلد، ويوفر فائض الصادرات عن الواردات استقراراً لميزان المدفوعات، ومن ثم استقراراً للعملة الوطنية، وتمتلك اليمن موارد عدة لتنميتها لزيادة إيرادات العملات الأجنبية، ومن أهمها الصادرات.

تنقسم الصادرات اليمنية إلى قسمين هما:

أ- الصادرات النفطية والتي تشكل حوالي ٨٦٪من حجم الصادرات حسب إحصائيات عام ٢٠٠٨م، وهذا المصدر متذبذب ويخضع لحالة الأسواق الدولية، ومن الصعب التحكم به محلياً.

ب- الصادرات غير النفطية، وتشكل نسبتها بحسب إحصائياتها عام ٢٠٠٨م ١٤٪ فقط، وهذا المصدر يمكن تنميته والمحافظة عليه، ويمكن زيادة بنوده سنة بعد أخرى على المدى الطويل.

٢ - استغلال الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها اليمن:

ذلك أن كثيراً من الدول تعتمد بشكل كبير على الإيرادات السياحية مثل لبنان في الشرق الأوسط، وإسبانيا في أوروبا، وتركيا أيضا، وتقول بعض المصادر إن إسبانيا تستقبل ما يقارب ٣٠ مليون سائح سنوياً يدرون عليها ما يقرب من ٤٠ مليار دولار.

وتتمتع اليمن بإمكانيات سياحية كبيرة مثل المناظر الطبيعية في الصيف، والمدرجات الزراعية، والآثار القديمة، والشواطئ الدافئة، والتنوع المناخي.

٣ - تنمية عناصر الإنتاج القادرة على الانتقال من بلد إلى آخر:

وخاصة اليد العاملة، وقد قامت التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا على تنمية وتأهيل العنصر البشري، وقد سبق الذكر أن اليمن لديها ما يقارب مليوني عامل في الخارج إلا أن أغلبهم عمال عاديون ليس لديهم الخبرة، ومن ثم فإن عوائدهم متواضعة.

٤ - إيرادات القنصليات في الخارج:

تعد القنصليات في الخارج مصدراً من مصادر العملات الأجنبية خاصة في الدول التي لديها عمالة في الخارج مثل اليمن، وتلك الدول التي لديها إمكانيات سياحية أو تكون أسواقاً مالية متطورة يفد إليها رجال الأعمال والمستثمرون.

٥ - جذب رؤوس الأموال الخارجية:

وهذا العنصر ثلاثة أنواع الأول مرتبط بالمهاجرين اليمنيين في الخارج، والنوع الثاني رؤوس الأموال اليمنية المستثمرة بالخارج، والنوع الثالث رؤوس الأموال الأجنبية، ويكون جذب رؤوس الأموال الأجنبية بطريقتين هما: الطريقة الأولى: عن طريق القوانين المرتبطة بالجانب الاستثماري مثل قانون الاستثمار وما يشتمل عليه من التسهيلات، والطريقة الثانية: هي تهيئة البيئة المحيطة بالاستثمار بكل جوانبها وخاصة الجانب الأمني وجانب العدالة (الشرطة، النيابات، المحاكم).

٦ - استغلال الموارد الطبيعية:

وبالذات المعادن، حيث أثبتت البحوث الاستكشافية وجود كميات مناسبة من المعادن مثل الذهب والفضة والنحاس والنيكل، وهذه ثروات كامنة لم يتم استغلالها حتى الآن.

٧ - تنمية الإنتاج الزراعي:

وخاصة زراعة الحبوب، وتتمتع اليمن بإمكانيات ضخمة من الأراضي الزراعية، والمناخ المتنوع، واليد العاملة. ويمكن زيادة الإنتاج الزراعي بطريقتين هما: زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح أراضٍ جديدة، ورفع معدل إنتاجية الأراضي المزروعة حالياً عن طريق الإرشاد الزراعي وتحسين البنية الأساسية الزراعية.

٨ - تنمية الصناعات المحلية:

وخاصة الصناعات التي لها مكون محلي، ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين هما:

أ- حماية الصناعات القائمة من المنافسة وبالذات عمليات الإغراق.

ب- تهيئة بيئة الاستثمار، وخاصة قانون الاستثمار والقوانين الأخرى المرتبطة بالجانب الصناعي كقانون الضرائب وقانون الجمارك.

ستوفر تنمية الصناعات المحلية قدراً كبيراً من العملات الأجنبية عن طريق:

أ- الحد من الواردات.

ب- زيادة حجم الصادرات غير النفطية.

ج- تشغيل عمالة محلية، كل تلك العناصر ستوفر مقادير مناسبة من العملات الأجنبية بطريقتين:

الطريقة الأولى: هي الحد من الإنفاق بالعملات الأجنبية على السلع المستوردة.

والطريقة الثانية: هي زيادة الدخول بالعملات الأجنبية.

إن معالجة مثل تلك الأوضاع لاشك ستوفر مقادير كبيرة من العملات الأجنبية، وبالتالي ستوفر الاستقرار للعملة المحلية. كما أن تلك العناصر التي ذكرتها هي العناصر الأبرز في هذا الموضوع، وبالتأكيد هناك عناصر أخرى لم أتطرق اليها قد يكون لها نفس الأثر.

الصيرفة الإلكترونية

ودورها في تعزيز مكانة المصارف

كانت فكرة الصيرفة الالكترونية، مطلع سبعينيات القرن الماضي، محط تساؤلات عديدة، وقد لاقت اهتماماً واسعاً في معظم الدول الغربية التي أسرعت في سن تشريعات لتنظيمها في بلدانها وإحكام سيطرتها عليها. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة الدول حيث أصدرت بطاقة معدنية تستعمل على مستوى البريد الالكتروني. ثم قامت بإصدار أول بطاقة بلاستيكية (أمريكان اكسبرس) وذلك عام 1985م. وبعد عام واحد قامت ثمانية بنوك أمريكية بإصدار بطاقة Americard Bank وفي نفس العام تم إصدار البطاقة الزرقاء من قبل ستة بنوك فرنسية وبعد تطوير البطاقة قامت اتصالات فرنسا بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات. وأصبحت كل البطاقات المصرفية عام 1992م تحمل البيانات الشخصية لحاملها. إلا أن أمريكا نالت قصب السبق بظهور أول بنك الكتروني فيها في منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

الصيرفة الالكترونية

الصيرفة الالكترونية هي عبارة عن إنتاج وتقديم للخدمات والمنتجات المصرفية بوسائل حديثة تعمل بأنظمة آلية ذات برمجيات خاصة بالعمليات المصرفية المختلفة مثل:

- الصراف الآلي
- نقاط البيع
- البنك الالكتروني (Electronic Bank)
- البنك المنزلي (Home Bank)
- البنك الالكتروني عن بعد (Remote Electronic Bank)
- البنك على الخط (Online Bank)
- بنك الخدمة الذاتية (Self Service Bank)
- بنك الويب (Web Bank)

بطاقات الدفع

هذه البطاقات تصدرها البنوك أو الشركات المتخصصة بناءً على وجود رصيد فعلي للعميل في صورة حسابات جارية تكون كافية لإتمام العملية مقابل المسحوبات المتوقعة من طرف العميل.

البطاقات الائتمانية

وهي البطاقات التي تمكن صاحبها من الشراء الفوري والدفع الآجل للقيمة ويتم احتساب فائدة مدينة على الحساب المكشوف نهاية كل شهر. علماً أن هذا النوع من البطاقات تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة.

البطاقات المستخدمة على نطاق عالمي

تمتاز هذه البطاقات بأنها واسعة الاستخدام أي أنها تستخدم على نطاق عالمي، وبطبيعة الحال فإنها تصدر عن الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية ومنها:

- بطاقة الفيزا العالمية Visa International Card والتي أطلقت عام 1986م في الولايات المتحدة الأمريكية نظراً للإقبال المتزايد عليها فأصبحت شبكة الفيزا أكبر شركة دولية في إصدار

البطاقات الائتمانية وذلك بعد إصدار بنك أوف أمريكا، في منتصف الثمانينيات، البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية.

– ماستر كارد International Master Card وتعد ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية. وهي مقبولة لدى قطاعات تجارية كثيرة على المستوى العالمي. وقد استخدمت في فترات ماضية لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار.

– بطاقة أمريكان إكسبرس American Express وهي عبارة عن بطاقة ائتمانية تصدرها مؤسسة مالية كبرى دون إعطاء ترخيص لأي مصرف آخر لإصدارها، وتصدر بعدة أنواع هي إكسبرس الخضراء و تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية وإكسبرس الذهبية والتي تمتاز بسقف ائتماني غير محدد وتمنح أيضا للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.

عوامل نجاح الصيرفة الالكترونية

يؤكد العديد من المختصين أن نجاح الصيرفة الالكترونية مرهون بالعوامل التالية:

– ضرورة وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة وترتبط بالانترنت والمقسم الوطني الذي يربط نشاط كل البنوك محلياً ودولياً.

– تدريب وتأهيل العنصر البشري.

– نشر ثقافة التعاملات النقدية بالوسائل الالكترونية مما يسهم في زيادة الوعي لدى الوسط المصرفي.

– تنفيذ الأعمال بما لا يخل بالقوانين الصادرة عن الجهات الرقابية.

– توفير متطلبات تشغيل الأنظمة الالكترونية كالمعدات وغيرها.

– اقتناء أنظمة كفيلة بالحفظ وضمان السرية التامة بما يتناسب والمعلومات التي يتم تخزينها في قاعدة البيانات.

– التدقيق في إصدار لوائح تضمن التأكد من هوية العملاء والتأكيد على أهمية اعتماد الأهداف الرئيسية الخاصة بعمليات التحكم «الرقابة».

فوائد التجارة الالكترونية

من المؤكد أن المنتجات والخدمات المصرفية الالكترونية منحت عملاء المصارف فوائد جمة، فحازت البنوك بذلك على معدلات نمو عالية في قوائمها المالية. ومن ضمن الفوائد التي حصلت عليها البنوك من هذا النشاط ما يلي:

– تخفيض النفقات.

– امتلاك ميزة تنافسية تقودها إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.

– اتساع قاعدة العملاء.

– بناء علاقات واسعة بين البنوك وتوفير فرص عمل وتشجيع الاستثمار.

– تعزيز رأس المال ما يجعل المصارف تترقب جديد الصناعات المصرفية التي لها مردود إيجابي عليها.

– تحسين التدفقات المالية.

– إزالة الخوف من تعرض الشيكات الورقية وغيرها من المعاملات الورقية للضياع والسرقة والتلف.

– تنظيم عمليات الدفع دون أي شك في السداد.

– كسب ثقة العملاء بسرعة انتقال الأموال الكترونياً وبتكاليف منخفضة.

– إلغاء الحواجز الجغرافية واختصار المسافات واستغلال عامل الوقت.

– زيادة الحصة السوقية وزيادة معدل العائد على الاستثمار بتقديم خدمات جديدة.

مخاطر الصيرفة الالكترونية

أصبحت مخاطر هذه التقنية تمثل تحدياً للمؤسسات المالية والمصرفية. وقد حددت العديد من الدراسات هذه المخاطر على النحو التالي:

– مخاطر السمعة: عادة ترتبط النجاحات التي تحرزها المصارف بالسمعة. وبدونها قد تنشأ هذه المخاطر وذلك إذا ما فشل المصرف في إيجاد شبكة آمنة وموثوقة لتقديم كافة الخدمات المصرفية.

– المخاطر الإستراتيجية: تكون هذه المخاطر ناتجة بسبب تباطؤ إدارات المصارف في اقتناء التقنيات المصرفية الحديثة، فضلاً عن ارتباط هذه المخاطر بقضايا التوقيت في ظل تزايد الطلب وشدة المنافسة المصرفية.

– مخاطر فجائية: من أعراضها:

- حدوث مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية.
- مخاطر النقد الأجنبي: هذا النوع من المخاطر هو أكبر في الصيرفة الالكترونية عنه في العمليات التقليدية التي كانت تستخدم بحدود التوسع الجغرافي للمصارف.
- مخاطر السوق: قد يتعرض المصرف لمخاطر سوقية حال توسعه في تسويق الودائع أو القروض أو أنشطة التوريق أو تداول الأوراق المالية برغم الفائدة التي يجنيها جراء قيامه بذلك.
- مخاطر تشغيلية: هذه المخاطر ذات أهمية كونها تتعلق بالاستخدام الأمثل للأنظمة والتقنيات وتحدث نتيجة خلل في البنية التحتية أو من عدم إحكام ربط الأنظمة وسوء الاستخدام من قبل العملاء.
- مخاطر السيولة: تبرز هذه المخاطر إذا شهد السوق المصرفي منافسة حادة بين البنوك في تقديم الخدمات والمنتجات الالكترونية الجيدة وهذا ما يزيد من حدة التقلبات في مؤشرات الودائع.
- مخاطر تلقائية: يقصد بالمخاطر التلقائية فشل المشاركين (نظام نقل الأموال الالكترونية أو سوق الأوراق المالية) في تنفيذ التزاماتهم مما يؤدي إلى عدم قدرة مشارك آخر على القيام بتنفيذ التزاماته في الوقت المحدد.
- مخاطر ائتمانية: استخدام شبكة الانترنت يزيد من أنشطة المصرف وارتفاع المخاطر المرتبطة بالأصول ويخلق إشكالات في التأكد من هوية العملاء وإمكاناتهم الائتمانية.
- مخاطر قانونية: تتمثل المخاطر القانونية بانتهاك القوانين واللوائح والضوابط الصادرة عن السلطات والجهات المختصة كتوفير السرية المطلوبة للعملاء (أفراداً وشركات ومؤسسات، . . . الخ).

البنوك اليمنية والإنت

إن التنافس الحالي في سوق الأعمال المالية والمصرفية عنوانه « الخدمة الشاملة والأسرع بتكلفة أقل» ولذلك اتجهت البنوك والمؤسسات المالية إلى استخدام وسائل حديثة ومبتكرة في أداء وتقديم خدماتها المالية والمصرفية ، تعتمد على معطيات التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي انعكس أثره على مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية المختلفة ومنها مجال الأعمال المصرفية، حيث شهد هذا المجال تطوراً كبيراً في تطبيق العديد من التقنيات التكنولوجية في العمل المصرفي.

ويعد الانترنت المصرفي «Internet Banking» أحد أبرز التطورات التكنولوجية في مجال الأعمال المصرفية الالكترونية، والذي يتيح العديد من الفوائد للبنوك والمؤسسات المالية في أداء وتقديم مزيج متنوع من خدماتها المالية والمصرفية لعملائها من المؤسسات والأفراد، في نمط تفاعلي الكتروني بين مقدم الخدمة (البنك أو المؤسسة المالية) ومتلقيها (العميل)، يتسم بالسرعة والسهولة في تلبية احتياجات العميل من الخدمات المالية والمصرفية المتاحة على مدار الساعة من خلال مواقع البنوك والمؤسسات المالية على شبكة الانترنت.

ويؤدي تبني الإنترنت المصرفي إلى العديد من الفوائد سواء للعملاء أو للبنوك التي تتبنى هذا الأسلوب، فهو وسيلة منخفضة التكلفة لتقديم الخدمة المصرفية للعملاء، أو الترويج لأعمال البنك من خلال موقعه على الشبكة، بالإضافة إلى إمكانية توسيع أعمال البنك جغرافياً دون الحاجة إلى فتح عدد كبير من الفروع وما يتطلب ذلك من تكاليف، كما أنه وسيلة جيدة في التفاعل المباشر مع العملاء، وتنمية قاعدة مستقبلية من العملاء، من خلال توسيع قاعدة العملاء المتعاملين مع البنك الذي يقدم خدمات الانترنت المصرفي ، نتيجة جذب قطاعات جديدة من العملاء الذين يستخدمون الانترنت المصرفي إضافة إلى العملاء الذين يتعاملون من خلال مبنى البنك، بالإضافة إلى أن الانترنت المصرفي يعد عاملاً مهماً في تحقيق الريادة التنافسية للبنوك التي تتبناه، سواء من خلال تطوير الخدمات المصرفية وتقديمها بجودة أعلى من منافسيها، أو عن طريق تقديمها برسوم مصرفية منخفضة مقارنة بتقديم الخدمات المصرفية من خلال الوسائل التقليدية.

ويمكن لعملاء البنوك الحصول على خدمات الانترنت المصرفي في أي وقت على مدار الساعة ومن أي مكان تتوافر فيه خدمات الانترنت، ومن ثم يحصل العملاء على الخدمات المصرفية بيسر وسهولة ، دون تحمل عناء الانتقال إلى مبنى البنك وتحمل تكاليف إضافية للحصول على الخدمات المصرفية ، وبالإضافة إلى ذلك يتيح الانترنت المصرفي بدائل متعددة أمام العملاء من الخدمات المالية والمصرفية على شبكة الانترنت، ومن خلال الانترنت المصرفي يمكن تقديم خدمات مصرفية متنوعة تناسب احتياجات ورغبات العميل الشخصية.

وفي دراسة قام بها كاتب المقال عن تبني البنوك في اليمن للانترنت المصرفي تبين أن هناك قصوراً واضحاً في استخدام هذه التقنية في العمل المصرفي سواء من قبل البنوك أو عملائها من الافراد والمؤسسات في الجمهورية اليمنية، فعلى الرغم من امتلاك الكثير من البنوك التجارية والإسلامية اليمنية مواقع على شبكة الإنترنت، إلا أن هناك فجوة في تبني هذه البنوك للإنترنت المصرفي وفقا للمفهوم الشامل للانترنت المصرفي (الذي يشمل أداء وتقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية من خلال شبكة الانترنت)، ومقارنة بالعديد من البنوك العربية والعالمية التي تتبنى الانترنت المصرفي، حيث إن مواقع معظم البنوك اليمنية على

الاستعداد للحدث المالي القادم -البورصة- (١-٢)

إعداد: أحمد فارع *

باتت اليمن على أعتاب الدخول إلى عالم سوق المال المنظمة ونقصد بذلك تحديداً سوق تداول الأوراق المالية أي ما يطلق عليها اصطلاحاً: البورصة، حيث بات من المعلوم أن فريق الخبراء المتمثل باللجنة الإشرافية العليا المكلّف بإعداد مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة الأوراق المالية قد أنجز العمل وسوف تباشر على إثره الهيئة التي ستشكل بناءً على هذا القانون بالإعداد والتهيئة لإنشاء سوق الأوراق المالية بالجمهورية اليمنية.

ولقد تزامن هذا الحدث مع حدث آخر هام بالنسبة لجمعية البنوك وهو إقدام الجمعية على إصدار العدد الأول من المجلة التابعة لها والتي أتشرف أن أكون أحد المساهمين في تأسيسها. إن تزامن هذين الحدثين جعلني أكتب هذه السطور المتواضعة حول الأسواق المالية التي يتسم عالمها بالكثير جداً من الأمور المالية والفنية. وبما آن هذا الحدث المالي الجديد على اقتصادنا قادم علينا - طال الوقت أو قصر- فإنه ينبغي علينا، وبالأخص رجال المصارف ورجال المال والأعمال والمهتمون بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، الاستعداد له من الآن، وذلك من خلال الاطلاع على عالمه والتزود بعلومه وثقافته لنكون قادرين على التعامل معه بشكل ايجابي ومفيد.

مدخل

يشكل القطاع المالي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، ويضم هذا القطاع مجموعة من المؤسسات المالية تتمثل في البنوك التجارية، بنوك الاستثمار، البنوك المتخصصة، صناديق الادخار، صناديق المعاشات، وشركات التأمين، إلى جانب المؤسسات الأخرى غير المصرفية والأفراد ذوي الملاءة المالية. وتعمل هذه المنظومة على حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها إلى القنوات الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي الذي ينعكس بصورة إيجابية على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

تعريف أسواق المال

يورد الماليون والاقتصاديون تعريفات متعددة لأسواق المال (Financial Ma-kets)، بصورة عامة من أشهرها ما يتناولها من الجانب الوظيفي على أنها: مجموعة الكيانات الاقتصادية التي يجري من خلالها حشد وتعبئة وتوجيه الموارد المالية، والمساهمة في تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة وتسهيل التداول، وتوزيع وتنويع المخاطر، وزيادة الاستثمارات.

أهداف أسواق المال

تتمثل أهم أهداف الأسواق المالية في حشد وتعبئة الموارد المالية واستخدامها في فرص استثمارية تحرك النشاط الاقتصادي وتزيد من مستواه بما يحقق الفوائد لكل من المنظمين والمستثمرين والمجتمع. ويتم ذلك من خلال تحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية التي يتوافر لديها فوائض مالية ولا تملك القدرة أو الرغبة في الاستثمار، إلى الوحدات الاقتصادية التي تتوافر لديها الفرص الاستثمارية وتمتلك القدرة على ذلك، ولكنها تعاني من عجز في الموارد المالية.

مكونات أسواق المال

يصنف الاقتصاديون أسواق المال إلى: سوق النقد (Money Markets) وسوق رأس المال (Capital Market) الذي من ضمنه سوق الأوراق المالية البورصة (Securities Market) وكالاتي:

أولاً سوق النقد

وهي السوق التي يجري التعامل فيها بأوعية ائتمانية قصيرة الأجل لا تزيد عن السنة، وتتميز بانخفاض درجة المخاطرة، ومن أهم أنواعها، ودائع التوفير، الودائع لأجل، الكمبيالات المصرفية، والأوراق التجارية قصيرة الأجل. وتعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تتعامل في سوق النقد، إلى جانب المؤسسات غير المصرفية الأخرى والأفراد ذوي الملاءة المالية القوية.

ثانياً سوق رأس المال

ويتضمن سوقين اثنين الأول: سوق الاقتراض المباشر، وهو سوق يجري التعامل فيه بالأموال

لآجال متوسطة وطويلة، ونطاق هذا السوق هو بنوك الاستثمار، البنوك المتخصصة، شركات التأمين، صناديق الادخار، وصناديق المعاشات. وتتميز معاملاته المالية بأنها تتم على شكل نقدية فورية أو تنفيذ تعاملات الأوراق المالية خلال فترة أجل قصيرة.

والثاني: سوق الأوراق المالية، ويتمثل في مجموعة المنشآت والمؤسسات التي يتم من خلالها تداول الأصول المالية عن طريق عمليات البيع والشراء، بهدف تحقيق فوائد اقتصادية لكل المتعاملين في السوق. وهي على نوعين رئيسيين، الأول يختص بإصدار الأوراق ويطلق عليه السوق الاولية، والثاني يختص بتداول الأوراق ويطلق عليه السوق الثانوية وكالاتي:

(1) السوق الأولية (سوق الإصدار)

يتم في نطاق هذا السوق التعامل في الإصدارات الجديدة للأسهم والسندات وذلك عند احتياج المؤسسات إلى الأموال لغرض تمويل توسعات في منشآتها القائمة أو إقامة مشروع جديد، إذ يمكن لهذه المؤسسات إصدار أوراق مالية وطرحها للاكتتاب العام أو الخاص، وقد تتم هذه العملية بصورة مباشرة، حيث تقوم الجهة ذاتها الراغبة في إصدار الأوراق بالاتصال بعدد من المستثمرين، أفراداً أو مؤسسات لدعوتهم للاكتتاب . وقد تجري العملية بصورة غير مباشرة، وفيها يقوم المصدر بإناطة عملية الترويج للاكتتاب وتنفيذها لمؤسسة متخصصة تكون مصرفية في العادة.

(2) السوق الثانوية (سوق التداول)

تختص بالتعامل في الأوراق المالية التي سبق إصدارها وتم الاكتتاب فيها في السوق الأولية (سوق الإصدار)، وقد تكون هذه السوق منظمة ويطلق عليها «البورصة Stock Exchange»، وقد تكون غير منظمة وفي هذه الحالة تجري عمليات التداول في الأوراق المالية خارج البورصة وذلك من خلال البنوك والصيارفة وسماسرة الأوراق المالية. ويعود تاريخ ظهور مصطلح « البورصة» في مدينة (بروج) البلجيكية إلى قرون غابرة إذ تباينت الأخبار حول ذلك ويرجح أن تكون البداية في القرن الرابع عشر. وينسب هذا المصطلح إلى عائلة شخص يدعى بالفرنسية (فاندر بورز) كان يستقبل في مبنى خاص بالعائلة رجال الأعمال وخاصةً ممثلي رجال المصارف، وكان يتم في هذا المكان تبادل البضائع والخدمات بالإضافة لعمليات بيع وشراء العملة، فبرز هذا المبنى وبهذا الاسم (البورصة) كمكان للسوق المالي، ثم تلى بعد ذلك التاريخ تأسيس الأسواق المالية في أوروبا وأمريكا وأصبحت أكثر تخصصاً وأكثر حداثة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر.

العلاقة بين السوقين وأهمية كل منهما للأخرى

ثمة علاقة وثيقة بين السوقين إذ لا يمكن أن تقوم السوق الثانوية (سوقالتداول) دون وجود السوق الأولية (سوق الإصدار) والعكس صحيح، سواء تعلق الأمر بالسوق المنظمة، أو غير المنظمة، فوجود كل واحد منهما متوقف على وجود الأخرى. وتعتبر السوق الثانوية هامة جداً بالنسبة للسوق الأولية، لأن فرص الاستثمار وإعادة الاستثمار في السوق الثانوية متاحة وفي أي وقت لعدد كبير من أصحاب المدخرات مقارنة بالسوق الأولية التي لا تتوفر فيها فرص حيازة الأوراق المالية إلا مرة واحدة عند الإصدار فقط.

آلية الأسواق المالية

تتحرك الأسواق من خلال الأطراف التالية:

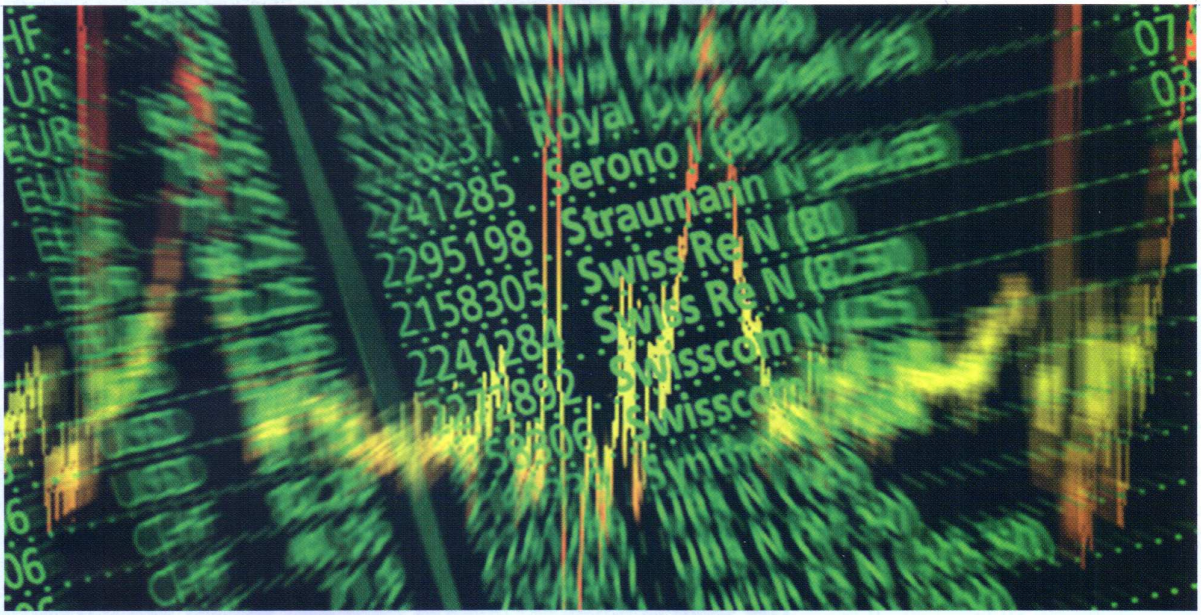

جانب العرض (المصدرون وأصحاب الأوراق)

وتسمى هذه الفئة بالمصدرين إن تعلق الموضوع بالسوق الأولية، أما في السوق الثانوية (البورصة) فيسمون بالبائعين. والعارضون نوعان الأول: الشركات وتتمثل في الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات القابضة التي تقوم بإصدار أسهم وسندات لغرض تمويل احتياجاتها من خلال طرح الأوراق في السوق للاكتتاب.

والنوع الثاني: البنوك التي تتدخل في السوق الأولية لتصريف الأوراق المالية (بنوك إصدار) وتتدخل في السوق الثانوية لإدارة المحافظ المالية لصالحها ولصالح عملائها.

جانب الطلب (المستثمرون)

هذه الفئة يسمون بالمدخرين الأوليين أو عارضي الأموال أو مستثمرين ماليين إذا تعلق الأمر بالسوق الأولية (سوق الإصدار) أما في حالة السوق الثانوية (البورصة – سوق التداول) فيطلق عليهم المستثمرون في الأوراق المالية وهم: الأفراد والعائلات، ومؤسسات القرض (البنوك التجارية)، ومؤسسات الاستثمار (شركات التأمين وصناديق التأمين وصناديق الاستثمار) والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي.

الوسطاء الماليون:

وهم أشخاص مؤهلون علمياً ولديهم الخبرة العملية والدراية في شؤون الأوراق المالية والذين يتم الاستعانة بهم وإجراء التعاملات بواسطتهم من قبل الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية وسواء كان ذلك في السوق الأولية (سوق الإصدار) أو في السوق الثانوية (البورصة – سوق التداول). والسبب في ذلك يعود في الأساس إلى نقص المعرفة والخبرة وقلة المعلومات لدى الراغبين في الاستثمار. ويسعى الوسطاء من ضمن أنشطتهم للتوفيق بين رغبات عارضي الأوراق وطالبيها ويتولون تنفيذ الأوامر. ويتمثل الوسطاء في فئتين الأولى وتسمى: السماسرة وهم الذين يقومون بعقد عمليات البيع والشراء بالبورصة مقابل تقاضي عمولة محددة، ويعتبر السمسار مسؤولا عن صحة كل عملية يقوم بها وضامناً عليها. والفئة الثانية يطلق عليها: الوسطاء وهم الذين يعملون كحلقة اتصال بين العميل والسمسار ويحصلون على حصة من العمولة ويكونون مسؤولين أمام السمسار عن العمليات التي تم التعاقد عليها. أما الشخص الذي يمارس شراء وبيع الأوراق المالية لحسابه الخاص مباشرة فيسمى: الوسيط لحسابه. ويشترط بالطبع أن يكون هؤلاء جميعاً حاصلين على تراخيص مزاولة العمل من الجهة المختصة.

وتعتبر صناديق الاستثمار وسطاء ماليين، حيث تقوم هذه الصناديق بتجميع المدخرات من الراغبين في الاستثمار وتصدر لهم في المقابل وثائق استثمارية ثم تقوم بتوظيف أموال الصندوق في الأوراق المالية لدى السوق الأولية (سوق الإصدار) أو في السوق الثانوية (سوق التداول – البورصة)، بشرط أن يكون الصندوق مدرجاً لدى البورصة، مع العلم أن الأرباح المحققة تكون مشاركة بين الصندوق والمشاركين فيه.

---

* سكرتير جمعية البنوك – رئيس التحرير – مدير الإدارة الدولية بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير سابقاً

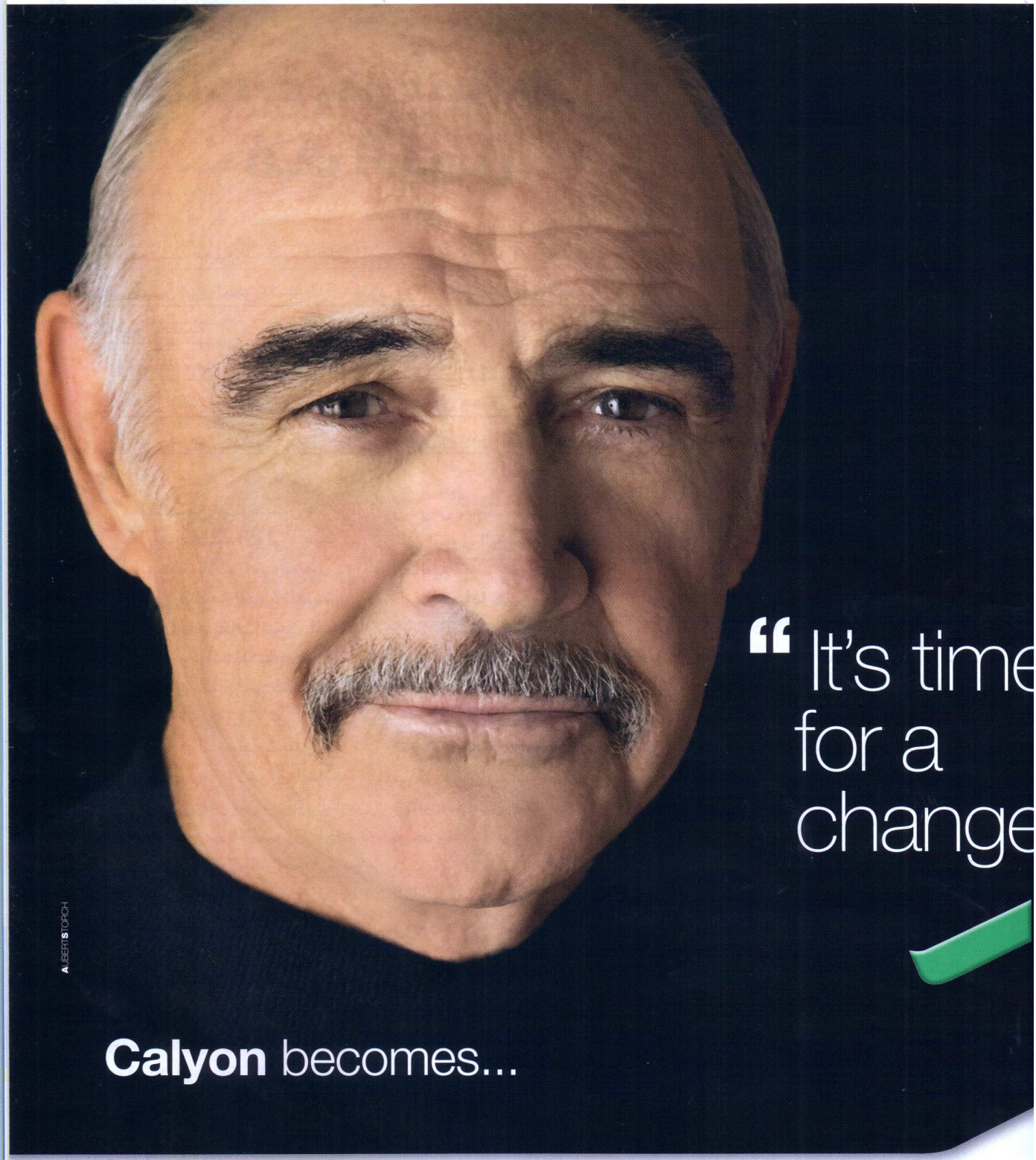

Calyon becomes...

CRÉDIT AGRICOLE
CORPORATE & INVESTMENT BANK

توقعات نهوض قطاع التأمين في اليمن

بحسب موقع المتحدة على الشبكة تشير آخر الإحصائيات إلى أن حجم سوق التأمين في اليمن بلغ 50 مليون دولار أمريكي فيما تتنافس عليه 12 شركة تأمين وطنية.

وفي لقاء مع الأستاذ طارق عبد الواسع هائل سعيد، مدير عام الشركة المتحدة للتأمين نائب رئيس الاتحاد اليمني للتأمين ممثل الاتحاد العربي للتأمين، تحدث للزميل جواد العزعزي حول سوق التأمين وبوادر النهوض.

طارق عبدالواسع

التأمين في اليمن ما يزال في مراحله الأولى، ما هي المعضلات التي تحول دون تطوره؟ وما الدور المستقبلي عند انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية؟

– صحيح أن التأمين في بلادنا مازال في مراحله الأولى وهذا شيء طبيعي، ومبالغ السوق التأمينية بسيطة مقارنة بما هو موجود في الأسواق الخليجية، إلا أننا على يقين بأن سوق التأمين اليمني سيغدو من الأسواق الواعدة خصوصاً أن غالبية السكان بدون تأمين بسبب تدني دخل الفرد. ونحن في هذه المناسبة نرجو من الحكومة والتجار ورجال الأعمال والشركات العاملة في البلاد الالتزام بقانون التأمين الذي ينص على منع التأمين المباشر أو غير المباشر لدى شركات أجنبية. ومن المعوقات أو المعضلات عدم قيام الجهات ذات العلاقة بالدور المنوط بها والمتمثل في نشر التوعية بأهمية التأمين في أوساط المجتمع بما يؤسس ثقافة تأمينية تحميهم من المخاطر. وفي ما يتعلق بدورنا المستقبلي في ضوء انضمام البلد للمنظمات العالمية فإننا نولي هذا الجانب أهمية قصوى وندرس كيفية استفادة قطاع التأمين من دخول اليمن في منظمة التجارة العالمية.

ماذا عن التنافس بين الشركات العاملة في البلد البالغة 12 شركة؟ وكيف سيكون في حال دخول شركات أجنبية؟

– التنافس لا ينكره أحد وهو موجود في كل مكان ولا يستطيع أحد إيقافه، وبالرغم من التنسيق والتعاون، توجد منافسة قوية بين الشركات لكنها في معظم الأحيان تؤثر على شركات التأمين بصفة عامة تجعلها تشتغل على هامش ربح قليل وبسيط جداً لا يغطي مصاريفها وبالتالي لا تتمكن من تقديم خدمة ملائمة ومناسبة للعملاء. وبشأن دخول شركات تأمين أجنبية للسوق المحلي فهذا متوقع عاجلاً أم آجلاً، وجودة الخدمة ودقتها وسرعتها وأفضليتها تمكن الشركة (إن سايرت جديد الخدمات التأمينية في الساحة الدولية) من الحصول على الحصة الأكبر من السوق.

شريحة عريضة من المجتمع اليمني محدودة الدخل والبعض منها ينظر إلى أقساط التأمين على أنها مرتفعة، فكيف ستستفيد هذه الشريحة من خدماته؟

– الأسعار المطروحة من قبل شركات التأمين تعد بسيطة وفي متناول كل الشرائح أو الفئات. والفرد اليمني لو خصص نصف ما يدفعه على القات والتدخين لتمكن من الاشتراك في خدمات التأمين، لذلك الأسعار لا تمثل عائقاً بل الأمر يتعلق بضعف الوعي بأهمية التأمين كما أشرت في إجابة سابقة.

أعمال القرصنة البحرية في منطقة البحر الحمر وخليج عدن، ما تأثير ذلك على سوق التأمين اليمني ؟

– أعمال القرصنة ساهمت في رفع أقساط التأمين في البداية ومع وجود المزيد من القوات الدولية وتوفير الحماية للسفن والبواخر أثناء عبورها منطقة البحر الأحمر وخليج عدن تراجعت أعمال القرصنة وقل تأثيرها على الأنشطة التأمينية.

باعتباركم مديراً عاماً للمتحدة للتأمين، هل لكم أن تعطونا فكرة عامة عن طبيعة عمل الشركة؟

– المتحدة للتأمين شركة خدمية تابعة لمجوعة هائل سعيد أنعم وشركاه، تمارس أعمال التأمين المختلفة وضامنة لحقوق المتعاملين معها من خلال معيدي تأمين عالميين من الدرجة الأولى.

هل تعتمدون في إدارة الشركة على كادر أجنبي أم يمني؟ وماذا عن أداء العنصر البشري اليمني؟

– للشركة كادر بشري يمني مؤهل ذو خبرة وكفاءة عالية يواكب أحدث النظم التكنولوجية لتحقيق الريادة والتميز بتقديم أفضل الخدمات والتغطيات التأمينة لعملائها . والشركة تقوم بتدريبهم محلياً وخارجياً وهذا ما يجعلنا متصدرين قائمة الشركات العاملة في الوطن.

حصة الشركة من السوق تقارب النصف، ما هي الخدمات التي تقدمونها؟ وهل تتميزون في بعضها عن غيركم ؟

– تقدم شركة المتحدة للتأمين العديد من الخدمات والتغطيات التأمينة ومنها :

– تأمين الطاقة (النفط والغاز).
– تأمين المعدات الثقيلة.
– تأمين انفجار الغلايات.
– التأمين المصرفي الشامل.
– تأمين عطل الآلات (عطب المكائن وفقدان الربح الناتج عنها).
– تأمين ألواح الزجاج.
– تأمين خيانة الأمانة.
– تأمين كافة أخطار الحاسب الآلي.
– تأمين المسؤولية المهنية (الأطباء والمحاسبون القانونيون).
– تأمين النقل البحري والجوي والبري.
– تأمين هياكل السفن.
– تأمين الحريق والسرقة وتأمين فقدان الربح الناتج عن الحريق.
– تأمين الاشخاص والتأمين الصحي.
– تأمين السيارات .
– تأمين المسؤولية المدنية.
– تأمين الحوادث الشخصية وإصابات العمل.
– تأمين نقل النقود.
– تأمين النقدية في الخزينة.
– التأمين الهندسي (أخطار المقاولين).

وبالنسبة للتميز فإن الاهتمام بالكادر وتأهيله يجعل شركة المتحدة للتأمين تنال ثقة المتعاملين، كما نؤكد أنها ستنال ثقة الشركات التي تنوي إقامة مشاريع لها في اليمن.

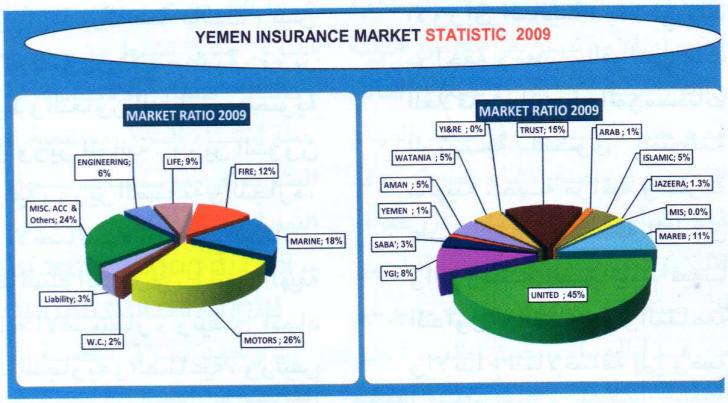

التأمين مفهوم شامل ينظمه عقد التأمين ويتم عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر المتحدة في النوع والطبيعة وإجراء المقاصة بينها وفقاً لعملية الاحصاء التي يتولاها طرف مخول قانوناً بممارسة أعمال التأمين ويسمى بهذه الصفة (المؤمن) مقابل عوض مالي (قسط التأمين) ويلزم المؤمن له بسداده في موعد استحقاقه او دفعة واحدة بحسب الشروط الى الطرف الآخر في العقد ويتصف (المؤمن له) بأنه الشخص المهدد بالخطر المؤمن منه ويحمل مصلحة تأمينية في محل التأمين لقاء ضمان الامان الذي يوفره له المؤمن من الاخطار المحددة في العقد.

وفي حالة تنازلت الشركة الاصلية في التأمين فالامر وارد في إطار القانون بنقل الشركة المتنازلة لشركة أخرى (معيدي التأمين) كل او بعض الاخطار التي التزمت بها للغير بموجب عقد تأمين أخذته على عاتقها أصلاً وذلك مقابل مبلغ معين تدفعه الشركة المتنازلة الى معيدي التأمين تحت بند «قسط إعادة التأمين» ويلتزم معيدو التأمين بموجب هذا العقد (اتفاق/تعهد) بتعويض الشركة المتنازلة عما قد يلحقها من الاضرار التي أمنت للغير ضدها أصلاً، ويندرج في هذا السياق معنى إعادة التأمين الناتج عن ممارسة شركات التأمين المباشرة لأعمالها وهو جزء من إدارة الخطر الذي تمارسه شركات التأمين في نقل عبء الاخطار الفائضة عن قدراتها وطاقاتها الاحتفاظية الى شركات أخرى في تحمل هذه الاخطار، وبالتالي توفر عملية إعادة التأمين لشركات التأمين المباشر مرونة عالية في قبول أخطار ذات مسؤوليات عالية فيتاح لها المزيد من فرص النمو والتطور عن حدود طاقتها الاكتتابية خاصة في جانب الاخطار المتراكمة وهذا قد لا يعني مطلقاً أحقية حملة الوثائق بمطالبة معيدي التأمين عند حصول خسائر مشمولة بوثائق التأمين لأن العلاقة محددة مع شركات التأمين فقط، ولحرص معيدي التأمين أن تتضمن الاتفاقية كافة أنواع التأمين التي تكتتب بها الشركات المباشرة بما يحقق توازنه في الاعمال المشمولة بنوعية المخاطر وينطبق هذا المبدأ الى حد ما على فكرة التوزيع الجغرافي للأخطار بالنسبة لعملية إعادة التأمين إذ إن قبولها لأخطار موزعة في السوق العالمية يؤدي الى توزيع الخطر عالمياً بدلاً من تركزه في بلد محدد فضلاً عن تخفيض الأعباء المترتبة على الخسارة.

اليمن.. خطوات نحو سوق الأوراق المالية

يعتبر مشروع إنشاء سوق للأوراق المالية في بلادنا من أهم المشاريع التي تتبناها الحكومة في إطار سعيها بالدفع قدماً بعملية التنمية الاقتصادية من خلال استكمال الإصلاحات التشريعية والتنظيمية اللازمة لإيجاد بيئة استثمارية جاذبة.

فوجود سوق للأوراق المالية سيعزز من إمكانيات الشركات في حشد الموارد واستثمارها في المشاريع التنموية والتجارية ذات الجدوى الاقتصادية، كما ستمكن المدّخرين من تقييم المشاريع الاستثمارية بصورة عادلة وكفؤة عند اتخاذ أي قرار استثماري في ضوء توفر المعلومات وذلك من خلال إرساء مبادئ الشفافية والإفصاح في الشركات وفق أفضل ممارسات حوكمة الشركات.

عباس أحمد الباشا
رئيس وحدة مشروع سوق الأوراق المالية

الآلية المتبعة من قبل الحكومة

بهدف إنشاء سوق الأوراق المالية، تقوم وحدة مشروع سوق الأوراق المالية في وزارة المالية بتنفيذ خطة إنشاء السوق وذلك بالعمل والتنسيق مع الجهات الممثلة في اللجنة الإشرافية العليا لإنشاء السوق. وهي لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وزير التخطيط والتعاون الدولي، وعضوية كل من وزير المالية، وزير الشؤون القانونية، وزير الصناعة والتجارة، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، محافظ البنك المركزي، رئيس الهيئة العامة الاستثمار، رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية، ورئيس جمعية البنوك اليمنية. كما تقوم وحدة المشروع بالتنسيق والعمل مع جمعية المحاسبين القانونيين ونادي رجال الأعمال وجميع الأطراف المعنية بإنشاء السوق.

مكونات الخطة

تتلخص المهام الرئيسية في الخطة باستكمال صياغة قانون الأوراق المالية، بما في ذلك مراجعة وتعديل القوانين ذات العلاقة، وإنشاء المؤسسات الرئيسية للسوق المتمثلة بالهيئة كجهة مراقبة ومشرفة على أعمال وأنشطة السوق والبورصة التي يتم فيها التداول والتسوية والمقاصة والإيداع، بالإضافة إلى وضع

أنظمة التداول، وخصخصة بعض شركات القطاع العام والمختلط، وتعزيز البنية المالية التحتية الداعمة من خلال تبني المعايير المحاسبية العالمية وتبني أفضل ممارسات حوكمة الشركات. هذا بالإضافة إلى إعداد مختلف البرامج التوعوية والتدريبية لمختلف شرائح المجتمع. وقد قام نادي رجال الأعمال اليمنيين بإصدار دليل حوكمة الشركات اليمنية في مارس 2010م، ويعمل النادي حالياً، وبالتنسيق والعمل مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة العربية والأجنبية، في عقد الفعاليات المختلفة بهدف نشر الوعي حول أهمية تبني الشركات لمبادئ الحوكمة.

الاستفادة من خبرات الدول العربية في مجال الأسواق المالية

للاستفادة من خبرات وتجارب الدول العربية في الأسواق المالية، توصلت وحدة المشروع لمذكرة تفاهم مشتركة مع هيئة الأوراق المالية الأردنية (ممثلة لمؤسسات سوق المال الأردنية) في 23 نوفمبر 2009م في عمّان. تضمنت مذكرة التفاهم آليات العمل المشترك لتنفيذ خطة إنشاء السوق من خلال مساهمة الخبراء الأردنيين في كل من الهيئة والبورصة ومركز الإيداع المالي مع وحدة المشروع في تنفيذ المهام الرئيسية في خطة إنشاء السوق. وقد قام الجانب الأردني بإرسال خبراء فنيين وقانونيين وماليين وإداريين إلى صنعاء في شهري فبراير ويونيو من هذا العام، حيث اطلعوا على البيئة التنظيمية والتشريعية اليمنية للاسترشاد بها في سياق صياغة قانون الأوراق المالية ويعكفون حالياً على إعداده بالتنسيق والعمل مع وحدة المشروع.

آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ الخطة

على صعيد آخر، بادرت وحدة المشروع بطرح مقترح البدء بإنشاء هيئة الأوراق المالية كجهة منظمة ومراقبة لأنشطة السوق وتخويلها مهمة استكمال تنفيذ خطة إنشاء السوق بما في ذلك استكمال البنية التنظيمية والتشريعية. وعليه، تم صياغة مشروع القرار الجمهوري لإنشاء هيئة الأوراق المالية بموجب قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة، وذلك بالعمل والتنسيق مع وزارة الشؤون القانونية وبالاسترشاد بقوانين إنشاء هيئات الأوراق المالية في عدد من الدول العربية. وقد تم استشارة العديد من الجهات العربية والأجنبية بخصوص هذا التوجه، كما تم التنسيق مع الأطراف الداخلية المعنية. وفي أغسطس من هذا العام، أقر مجلس الوزراء مشروع القرار الجمهوري لإنشاء هيئة الأوراق المالية بعد أن كانت أقرته اللجنة الإشرافية العليا لإنشاء السوق. والهدف من هذا التوجه هو تنفيذ خطة إنشاء السوق ضمن نشاط مؤسسي مستقل، وبالتالي ضمان الاستمرارية لتنفيذ خطة إنشاء السوق مع تنمية الكوادر البشرية في مؤسسات سوق المال اليمنية قيد التأسيس.

أهمية وفوائد وجود سوق للأوراق المالية في اليمن

إن وجود سوق منظمة للأوراق المالية في اليمن سيعكس وجود قطاع مالي معاصر يكفل مبادئ العدالة والشفافية والحماية لجميع المستثمرين والمشاركين فيها، وبالتالي سيخلق بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة. كما أن وجود سوق منظمة للأوراق المالية سيعزز من وجود قطاع مالي كفء، وسيخلق العديد من الأنشطة التي لم تكن موجودة في السابق، وبالتالي ستخلق فرص عمل نوعية وتعزز من جهود الحكومة في تنويع إيراداتها غير النفطية. ومن المكاسب الأخرى لوجود سوق للأوراق المالية في البلاد:

- المشاركة المباشرة لأفراد المجتمع في نمو الاقتصاد الوطني من خلال توزيع رقعة الملكية بينهم في المؤسسات والشركات وعلى نطاق واسع من خلال امتلاكهم مختلف الأسهم والسندات.
- فتح قنوات استثمارية جديدة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) لإستثمار أفراد المجتمع مدخراتهم إلى جانب الاستثمارات التقليدية في الأصول الثابتة كالعقارات والأراضي.
- إيجاد مصادر تمويل ورؤوس أموال جديدة لشركات القطاع الخاص والعام والمختلط، وتوفير وضمان سيولة أموال المستثمرين، وتوفير السيولة للمؤسسات والشركات.
- سيتطلب إنشاء سوق الأوراق المالية إدخال تحسينات وتحديثات مهمة في القوانين التجارية اليمنية وفي حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية، وهو ما سيفيد الاقتصاد الوطني بشكل مباشر من خلال تعزيز احترام سيادة القانون في التجارة والأعمال.

نظام التأمين على الودائع وقيام مؤسسة ضمان الودائع المصرفية في اليمن

فضل عبد الله محسن
مدير عام مؤسسة ضمان الودائع

نظام التأمين على الودائع المصرفية ، نظام فرضته الحاجة ، وواقع المشاكل التي واجهت النظام المصرفي في كثير من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، وأخذت هذه الفكرة تتسع عقب الكساد العالمي للأعوام ١٩٢٩-١٩٣٣ وإفلاس الكثير من البنوك في أمريكا و أوروبا ، مما تطلب حلولاً ومعالجات لهذه الظاهرة الاقتصادية الخطيرة ذات التأثير السلبي على استقرار الجهاز المصرفي وعلى ثقة الأفراد والشركات والمؤسسات في البنوك التي تتعامل معها .

وأخذت معظم الدول العربية بنظام ضمان الودائع المصرفية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر صدر القانون اللبناني عام ١٩٦٧ ، وصدر القانون البحريني عام ١٩٩٣ ، والقانون العماني ١٩٩٥ والسوداني ١٩٩٦ والأردني ٢٠٠٠ وصدر القانون اليمني في عام ٢٠٠٨ بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨م الصادر في ٢٠٠٨/٤/٢٣م . ويهدف القانون إلى حماية صغار المودعين في القطاع المصرفي اليمني عن طريق تأمين حجم معين من الودائع وتوفير آلية لضمان التعويض في حال إخفاق البنك ، إلى جانب تشجيع عدد كبير من المواطنين اليمنيين للتعامل مع الجهاز المصرفي الأمر الذي يوفر قدراً كبيراً من الموارد المالية التي تستخدم في دفع عملية النمو الاقتصادي ، وعلاوة على ذلك تهدف المؤسسة إلى المساهمة في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وضمان جميع البنوك في تحمل تكاليف الإخفاق المصرفي والأزمات الاقتصادية .

وقد جاء صدور القانون ، إثر تجربة إفلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار ، حيث أخذت المؤسسة على عاتقها تطبيق القاعدة العامة التي تقوم على التعويض الجزئي لكل مودع في حدود مليوني ريال عملاً بنص المادة ٣١ فقرة ٢ من القانون ، إلا أن القانون أجاز تعديل الحد الأعلى للتعويض بقرار من مجلس الوزراء إذا دعت الضرورة مستقبلا إلى ذلك ، وفي الوقت الذي يراه مجلس الإدارة .

وجاءت فكرة إنشاء المؤسسة كهيئة مستقلة عن البنك المركزي اليمني والحكومة ، ذات شخصية اعتبارية ، فلم يجعلها القانون إدارة ضمن إدارات البنك المركزي أو الحكومة بل شكل لها مجلس إدارة من ٧ أعضاء بمن فيهم محافظ البنك المركزي رئيس المجلس ونائب المحافظ نائب رئيس المجلس ، بالإضافة إلى عضوين من كل من البنك المركزي ووزارة المالية ، إلى جانب تمثيل البنوك بعضوين يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح جمعية البنوك ، ويدخل في تشكيل المجلس مدير عام المؤسسة ويتم اختياره من ذوي الخبرات والمؤهلات العلمية .

وقد جعل القانون العضوية في المؤسسة إجبارية على جميع البنوك دون استثناء (البنوك التجارية والبنوك الإسلامية) بما فيها فروع البنوك الأجنبية وذلك لمزيد من الحماية والتأمين . وحرص القانون على حماية الودائع بالريال اليمني والعملات الأجنبية التي يحددها البنك المركزي بهدف تشجيع المواطنين على الادخار والتعامل مع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية .

ويتم تحصيل الاشتراك السنوي من البنوك بواقع ٠,٠٠٢ اثنين بالألف سنوياً من جملة الودائع لديها المشمولة بالضمان وفقاً للقانون ، تدفع الحكومة والبنك المركزي ٥٪ لكل منهما من جملة رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك .

وحدد القانون مساهمات جميع البنوك في رأس مال المؤسسة وقد دفعت بالكامل بواقع ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال لكل بنك لمرة واحدة ، بالإضافة إلى مساهمة البنك المركزي ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال والحكومة ممثلة بوزارة المالية ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال لغرض النهوض بالمؤسسة وجعلها قادرة على تحمل مسؤولياتها وتعزيز الثقة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين مستقبلا .

بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank

Bank for Every One

مصرف كل الناس

الصراف الآلي

ATM

بنك الانترنت

INTERNET BANKING

البنك الناطق

TELE-BANKING

الخزانة الشخصية

PERSONAL LOCKERS

خدمات كروت الماستر والفيزا

CREDIT CARDS SERVICE

البنك الجوال

MOBILE BANKING

Sana'a - AL-Shaukani st. P.O.Box 100 صنعاء - شارع الشوكاني. ص.ب ١٠٠

Tel. : 967-1-260823 http://www.yg-bank.com ت: ٩٦٧-١-٢٦٠٨٢٣

Fax : 967-1-260824 e-mail : ygbank@y.net.ye فاكس: ٩٦٧-١-٢٦٠٨٢٤

مخاطر تعثر الديون
على القطاع المصرفي

اضطرت معظم بنوك المنطقة إلى تجنيب مخصصات كبيرة تم اقتطاعها من صافي أرباحها خلال فترة الربع الأخير من العام 2008م وخلال عام 2009م امتدت إلى الربع الأول من هذا العام.

عمر الصوص*

وهذه المخصصات التي تعتبر الأعلى في تاريخ هذه البنوك تم تكوينها لمواجهة بعض الديون المتعثرة نتيجة التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وتراجع قيمة الأصول وفي مقدمتها قطاع العقارات والأسهم.

والمخصصات الكبيرة التي تم اقتطاعها من صافي الأرباح كان لها تأثيرات سلبية واضحة على قيمة أرباح البنوك وقيمة توزيعاتها وسعر أسهمها في الأسواق، إضافة إلى تأثيرها السلبي على تعزيز قيمة حقوق مساهميها وقيمتها الدفترية وبالتالي الملاءة المالية لهذه البنوك، وحيث اعتادت البنوك على تحويل نسبة هامة من صافي أرباحها السنوية إلى احتياطياتها المختلفة بعد توزيع جزء من هذه الأرباح على المساهمين.

وتعثر الديون وتحولها إلى قروض غير منتجة لها تأثيرات سلبية على سيولة البنوك وعلى سمعتها وجدارتها الائتمانية ومواردها المالية، وبالتالي قدرتها على تقديم تمويلات إضافية، والمعلوم أن موارد البنوك أو مصادر أموالها يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية والحجم، ودائع العملاء، واستحقاقات معظم هذه الودائع عادة ما تكون قصيرة إلى متوسطة الأجل، بينما في المقابل فإن نسبة هامة من هذه الودائع يتم توظيفها في تمويلات وقروض تقدم للمستثمرين والمستهلكين والحكومة على شكل أذونات خزانة وعادة ما تكون استحقاقاتها مابين متوسطة إلى طويلة الأجل، وبالتالي تعمل البنوك لتجنب مخاطر السيولة والتي أدت إلى إفلاس عدد كبير من البنوك على مستوى العالم على التوفيق بين استحقاقات الودائع واستحقاقات القروض حيث إنه ليس من مصلحة البنوك الاحتفاظ بسيولة عالية أو موارد مالية معطلة غير موظفة لا تدر عليها عائداً، إضافة إلى تأثير ذلك سلباً على تنشيط القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية، وكفاءة إدارة البنوك، تتحقق في تحديد كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها، وتعثر بعض المدينين عن السداد سواء سداد القروض أو فوائدها أو عدم التوافق ما بين التأخير المتوقع لسداد القروض وفوائدها والوقت الفعلي للسداد يرفع مستوى مخاطر السيولة، وبالتالي تلجأ بعض البنوك لتلافي هذه المخاطر عند حدوثها إلى بيع جزء من أصولها أو استثماراتها بوقت غير مناسب ينتج عنها خسائر استثمارية لتوفير السيولة، أو تلجأ لدفع فوائد عالية للمودعين أو للبنوك الدائنة للحصول على السيولة المطلوبة أو سحب ودائعها لدى البنوك مما يؤثر على سمعتها في السوق وتصنيفها الائتماني.

إن ارتفاع الديون المتعثرة يحرم قطاع الاقتصاد من سيولة جديدة نتيجة انخفاض موارد البنوك ويؤدي إلى المنافسة بين البنوك على اجتذاب الودائع وبالتالي ارتفاع فوائدها مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع تكلفة الأموال والذي يؤدي بالمقابل إلى ارتفاع تكلفة القروض، كما أن اضطرار بعض البنوك للجوء إلى احتياطياتها لتغطية خسائرها في الديون المتعثرة يؤدي إلى انخفاض قيمة حقوق مساهميها وبالتالي انخفاض ملاءتها المالية. والمعلوم أن حقوق المساهمين هي خط الدفاع الأخير في مواجهة أية خسائر أو التزامات تتعرض لها البنوك.

المدير الإقليمي لمنطقة اليمن البنك العربي / اليمن

Email:ahmed albawab@hotmail.com

د. أحمد إسماعيل البواب *

شهدت وتشهد الصناعة المصرفية اليمنية تطورات جوهرية كان لها أثر فعال ومباشر على كافة مناحي الحياة فعمدت إلى تحسين إداراتها وعملياتها واقتصادياتها ومستقبلها وتحصين ذاتها ومواكبة المستجدات، كما حققت العديد من الإنجازات الهامة في حقل تمويل المشاريع المحلية والمنخرطة في خدمة الاقتصاد الوطني وإبتكار الصيغ التمويلية الحديثة لأغراض المشروعات الاستثمارية الوطنية خاصة تلك التي ترتبط بميدان التنمية..

الصناعة المصرفية اليمنية

إن هذه الإنجازات وغيرها لم تكن لتتحقق بالدرجة المنشودة لولا جهود مصارفنا ومؤسساتنا المالية وجمعية البنوك اليمنية في ميدان إعادة الهيكلة والتأهيل الذاتي في ضوء المتغيرات الدولية المتواصلة، الأمر الذي كان له عميق الأثر في تحسين صورة العمل المصرفي اليمني في المصارف والمؤسسات المالية اليمنية، بالإضافة إلى أنها بذلت وتبذل جهوداً جبارةً من أجل تطوير إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو تقديم الخدمات المالية والمصرفية الشاملة لتحاكي بذلك أعمال المصارف العربية والعالمية والمتمثلة في الحسابات الائتمانية وشهادات الإيداع العمومية وخدمات صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ والتمويل المتوسط والطويل الأجل. كما أنها تعمل على زيادة قواعد رأسمالها تنفيذاً لتوجيهات بنكنا المركزي، إضافة إلى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية بدرجة كبيرة، الأمر الذي أتاح للعديد من المصارف والمؤسسات المالية تقديم خدمات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان المحلية والدولية وشبكات الدفع المصرفية.. كما تقوم بالاستثمار في الموارد البشرية حيث استقطبت ودربت العديد من العاملين فيها محلياً في كل من معهد الدراسات المصرفية بصنعاء ومراكزها التدريبية أو خارجياً في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية أو اتحاد المصارف العربية. كما عمدت إلى البحث عن إدارات فاعلة وكفؤة قادرة على التعامل مع متغيرات الصناعة المصرفية، إضافة إلى مواكبة المعايير العالمية للعمل المصرفي في ميادين الإفصاح ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية ما حسن من شفافية الميزانيات لمؤسساتنا المالية والمصرفية.

ومن الأهمية أن هذه الثمرات المالية والمصرفية الطيبة في بلادنا تدين بالفضل الأكبر إلى فخامة الأخ علي عبد الله صالح -رئيس الجمهورية لاهتمامه الدائم وتشجيعه للقطاع المصرفي، والتدابير التي اتخذها بنكنا المركزي اليمني لجعل البيئة التي تعمل فيها أكثر تحرراً وانفتاحاً ومرونة وخلق أوعية إيداعية وأقنية استثمارية متنوعة وإعادة هيكلة الرساميل وتطوير أساليب الإفصاح والرقابة والتعامل بحرية في أسواق النقد ورأس المال.. كل هذه التوجهات النقدية والمالية والمصرفية كانت ضرورية لدفع عجلة النمو المصرفي والمالي اليمني. إلا أن هذه المنجزات المالية والمصرفية لا تعني أن التحديات والاستحقاقات والصعوبات قد زالت من وجه المصارف والمؤسسات المالية اليمنية لأن الصعوبات والتحديات والاستحقاقات ما تزال قائمة خاصة ونحن لا نعلم ما سوف تأتي به الأيام القادمة، الأمر الذي يقتضي مواجهتها بنجاح وبقدر أكبر من الإرادة والجهد والمثابرة والتضامن، إلاّ أن التحولات الحاصلة منذ فترة في بلادنا تؤكد أن المساعي مستمرة من أجل تأسيس تكتلات أو شراكات اقتصادية ومالية من أجل خدمة المجتمع واقتصادنا الوطني.

لتتغلب مصارفنا ومؤسساتنا المالية على هذه الصعوبات والتحديات يتوجب عليها في المقام الأول مواصلة الجهود المبذولة على خط إعادة الهيكلة وإعادة التأهيل الذاتي الذي باشرته منذ سنوات من أجل تطوير قواها المؤسسية والإنتاجية والمالية والبشرية والإدارية والتعامل مع استحقاقات المرحلة بنجاح وفعالية أكبر. كما يتطلب المزيد من التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية بعضها البعض ومن خلال التنسيق مع جمعية البنوك اليمنية من أجل زيادة مساهمتها في خدمة الاقتصاد والتنمية وتطوير أسواق المال الوطنية واستقطاب الرساميل والاستثمارات الخارجية إلى بلادنا. وستساهم مثل هذه التدفقات في تعميق اندماج اقتصادنا الوطني في الاقتصاد العربي والعالمي لما فيه مصلحة النمو المصرفي اليمني والتنمية الاقتصادية اليمنية.

---

* مدير العلاقات العامة بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير

أكرم أحمد راشد الجرموزي*

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدول المنظمة. وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح، كما توفر الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء.

الحوكمة في المصارف

وحوكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها، كما تشمل عملية الرقابة الفعالة، ووجود نظام فعال لحوكمة الشركات في كل شركة على حدة، وفي الاقتصاد ككل يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق مما يؤدي إلى مكافحة الفساد وخفض تكلفة رأس المال وجذب مصادر تمويل أكثر استقراراً وتشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يعزز النمو الاقتصادي.

ويعتمد إطار حوكمة الشركة على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال ومدى إدراك الشركات بالمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمع.

وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والمصارف نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت غير المصرفية، وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها، مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغييراً للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي. وتختلف البنوك عن باقي الشركات كون انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعاً من الأشخاص ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته مما يكون له آثار سلبية على الاقتصاد بأسره، وهو ما يلقي بمسؤولية خاصة على أعضاء مجلس إدارة البنك. ونظراً لأنه لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بكل شيء بأنفسهم، ويجب عليهم تفويض بعض المهام، فإنه يجب عليهم التأكد من قدرة أولئك الذين ائتمنوهم وعهدوا إليهم بالسلطة للتأكد من قيامهم بالاستخدام السليم والأمن لتلك السلطة من خلال مجلس الادارة والإدارة العليا وآلية تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

مبادئ الحوكمة في المصارف

أصدرت لجنة بازل تقريراً عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999م ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005م وفي فبراير 2006م أصدرت نسخة محدثة بعنوان Enhancing corporate governance for banking organization يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في:

المبدأ الأول

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماماً لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح، وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح، يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك، وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك، وأن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب اتباعها وبالبيئة التشريعية، وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات بالمراجعة وتسليم تقاريرها وتأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة

وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم. كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة، وغير ذلك من المخاطر، كما يشكل لجنة الأجور التي تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسؤولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف وإستراتيجية البنك.

المبدأ الثاني

يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل آخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة، وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفضيلية للأشخاص ذوي الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين أعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

المبدأ الثالث

يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدوداً واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين، وأن يضع هيكلاً إدارياً يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

المبدأ الرابع

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسؤولون بالبنك المبادرات الضرورية لإدارة أعمال البنك، وأن تتم أنشطة البنك وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس

يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك.

ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون أعمالهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وأن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.

المبدأ السادس

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل، وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل.

المبدأ السابع

تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعاً لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضرورياً وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت وفي التقارير الدورية والسنوية، ويكون متلائماً مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلاً في البورصة، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.

المبدأ الثامن

يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون الخدمات والأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

أثر تطبيق الحوكمة في المصارف

فمن خلال ثمانية مبادئ وضعتها لجنة بازل عن الحوكمة فهي تؤدي إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها على تطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، ويؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

---

* إدارة التسهيلات – بنك اليمن والخليج – ماجستير إدارة أعمال من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

تراجع سعر صرف الدولار مقابل الريال اليمني

أحمد الخاوي

شهد سعر العملة المحلية، خلال السنوات الماضية وبالتحديد من يناير 2003 م إلى ديسمبر 2009م، انخفاضاً هامشياً وبصورة متدرجة في قيمته مقابل الدولار، حيث كان سعره في يناير 2003م 181.47 وفي ديسمبر 2009م 207.32 ريال، والنقص في سعره نهاية 2003م 3.57 ريال وفي نهاية 2004م 1.52 ريال وفي نهاية 2005م 8.47 ريال و 2006م 2.88 ريال و 2008م 0.58 ريال و 2009م 7.17 ريال. ولم تخل تلك السنوات من الأحداث التي استغلها المضاربون لرفع سعر الدولار. وعموما، كان الانخفاض في سعر العملة المحلية مقبولا كذلك تأثيره على أسعار السلع والخدمات، وساعد على ذلك استخدام البنك المركزي سعر الفائدة المرتفع مجبراً وتدخله في السوق من وقت لأخر لتغطية احتياجات البلاد والبنوك من الدولار لتغطية عمليات الاستيراد، إلا أن سعر العملة المحلية شهد انخفاضاً حاداً في القيمة خلال النصف الأول من هذا العام حيث انخفض سعره من 207 إلى 225 ريالاً ثم 255ريالاً للدولار، وكان واضحاً أن هذا الانخفاض يعود بالدرجة الأولى لاستغلال المضاربين في النقد الأجنبي لبعض الأوضاع الأمنية بحيث كان سعر الدولار يرتفع مرتين في اليوم الواحد ويقومون بالشراء ويمتنعون عن البيع ومن يبيع يكون ذلك لمبالغ صغيرة حتى قام البنك المركزي ولو متأخراً برفع سعر الفائدة التي كان قد خفضها مع إعلانه تغطية اعتمادات السلع الأساسية وتلبية طلبات البنوك للدولار كذلك الإجراءات الصارمة بحق 20 مؤسسة وشركة صرافة ثبت تلاعبها ومضاربتها بأسعار الصرف.

وطبيعي فإن للعامل المالي والاقتصادي تأثيره على انخفاض سعر العملة المحلية خلال السنوات سالفة الذكر، ولكنه انخفاض مقبول بالرغم من الزيادة الكبيرة في الإنفاق نتيجة الأوضاع الأمنية والنقص الحاد في الإيرادات نتيجة الانخفاض في الكمية والسعر للنفط.

ولقد مثل ما أنجز من بنية تحتية وتنمية في كل القطاعات بما فيها تأهيل الموارد البشرية بالإضافة إلى احتياطي البلاد من النقد الأجنبي كل ذلك مثل غطاءً للنقد المصدر للتداول ساعد على استقرار سعره بالصورة السابق إيضاحها خلال السنوات السابقة، وعلينا عدم الاعتماد على ذلك، فترشيد الإنفاق مطلوب وهو ممكن، وزيادة الإيرادات الأخرى بخلاف النفط ممكن وذلك أفضل من الانتظار لما يأتي من الخارج.

وفي الاجتماع الثالث للأخ محافظ البنك المركزي مع رؤساء ومدراء البنوك في 27سبتمبر من هذا العام تم استعراض الإجراءات التي تم اتخاذها والنتائج الجيدة التي تم الوصول إليها وشكر المحافظ البنوك على ما قامت به من دور ساعد على إزالة العوامل النفسية التي أدت إلى تدهور سعر الريال، وطلب منهم الاستمرار في تلبية طلبات المحتاجين لشراء العملات الأجنبية، وسوف يستمر البنك المركزي في بيع حاجة البنوك لتغطية تلك الطلبات مع استمرار تغطية اعتمادات السلع الأساسية و التدخل في السوق كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

فاتورة الاستيراد وآثارها الاقتصادية

لقد ارتفعت فاتورة الاستيراد في السنوات الأخيرة بصورة مطردة، حيث بلغت عام 2008م تسعة مليارات دولار وعام 2009م عشرة مليارات دولار تقريباً. صحيح أن بعض المستوردات متعلقة بمشاريع تنمية أساسية، إلا أنها شملت نسبة من السلع والمعدات المستخدمة والأدوية ولعب الأطفال والمشروبات... الخ غير الصالحة بل الضارة بالصحة.

لقد أصدرت الحكومة قائمة بالسلع التي تدعو المصلحة العامة عدم استيرادها، كما سوف يقوم البنك المركزي بتغطية اعتمادات السلع الأساسية بالكامل دون حاجة البنوك لتغطية أية نسبة من قيمتها. هذا مع استمراره في بيعه للدولار لتغطية حاجات البنوك وعملائهم للدولار لتغطية فواتير الاستيراد والتي شملت المواد الخام المطلوبة لكل القطاعات وبقية السلع الغذائية والأدوية وكل متطلبات السوق والمستهلك اليمني ماعدا ما شملته قائمة السلع التي حظر استيرادها. وسوف تساعد عملية الاستيراد من المنبع على وقف دخول السلع المجهولة المصدر والضارة بالاقتصاد والتنمية والبيئة وصحة الإنسان، بل يحمل بعضها سماً قاتلاً.

بناءً على ما تقدم فإنني أثق بأننا كبنوك نعي تماماً الدور المطلوب منا، والبلاد تواجه عدداً من التحديات، وهو الحرص والتدقيق في استخدام مشترواتنا من النقد الأجنبي لتكون للأغراض المخصصة لها وليست لأي أغراض تشكل طلباً على الدولار غير مبرر، وذلك لمساندة ما يقوم به البنك المركزي اليمني والحكومة من إجراءات سوف تساعد على استقرار سعر العملة المحلية كما كانت عليه. ومن يخالف ذلك فإن على قطاع الرقابة على البنوك أن يتخذ إجراءات التصحيح المطلوبة دون التعميم.

أحمد الخاوي

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

ظاهرة غسل الأموال..

مفهومها وجهود مكافحتها في بلادنا

حسين حسن قعطبي*

يتزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام والتنبيه إلى ظاهرة غسل الأموال، وذلك من قبل صانعي القرار الحكوميين والسلطات النقدية لكافة البلدان تقريباً. ويتنامى هذا الاهتمام إدراكاً لما بدت عليه هذه الظاهرة من انتشار وتوسع وما يؤدي ذلك من نتائج سلبية لعملية غسل الأموال على الصعيد الاقتصادي، فعمليات غسل الأموال غير المشروعة في اقتصاد أي دولة تتسبب في تقليل قدرة السلطات المختصة على تنفيذ السياسات بصورة فعالة، تقويض استقرار سوق الصرف نتيجة للتقلبات الكبيرة التي تنشأ عن حركة وتدفق الأموال، إيجاد فروق كبيرة في توزيع الثروات الاقتصادية، إضعاف النمو الاقتصادي كنتيجة لتركز الموارد المالية في استثمارات ليست كبيرة الجدوى والفائدة، وكذلك إيجاد ضغط تضخمي في الاقتصاد المحلي نظراً لوجود قوة شرائية وهمية ناشئة عن الأنشطة الاقتصادية غير الحقيقية.

كما أن هناك نتائج سلبية لعمليات غسل الأموال على الصعيد السياسي، فهي تعمل على انتشار الفساد السياسي والإداري واستغلال النفوذ، تشويه سمعة دولة ما مع المؤسسات الدولية التي يتم التعامل معها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسعي لإيجاد ثغرات تمكن غاسلي الأموال من الوصول إلى مراكز مؤثرة في هذه الدولة ما يترتب عليها انتشار الفوضى وتهديد الاستقرار السياسي.

كما أن النتائج السلبية الناتجة عن عمليات غسل الأموال غير المشروعة تطال المستوى الاجتماعي، فهي تتسبب في البطالة نتيجة لندرة الحاجة إلى العمالة، كما أنها تقدم المساعدة الكبرى لانتشار الفساد بشكل عام.

مفهوم وطرائق غسل الأموال

وقد يلتبس مفهوم ظاهرة الغسل لدى الكثيرين من الناس، فهم قد يفهمون ذلك من خلال معناها المباشر أي القيام بغسل النقود مثلها مثل غسل الأقمشة والملابس للتخلص من أوساخها، إلاّ أن استخدام كلمة (غسل) أو (تنظيف) الأموال كان استخداماً مجازياً، فغاسلو الأموال وعبر مراحل الإيداع، التمويه ثم الدمج، يسعون إلى تحويل عوائد (متحصلات) إجرامية كتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات والدعارة والقمار إلى إدخال هذه المبالغ النقدية غير المشروعة (القذرة) في الاقتصاد المشروع، أي أنهم وعبر المراحل المذكورة لعمليات غسل الأموال يقومون بتنظيف أو تبييض هذه الأموال القذرة لتبدو نظيفة وآتية من أنشطة سليمة ومشروعة..

إنما في واقع الأمر يعود أصل تسمية غسل الأموال إلى عصابات المافيا الشهيرة في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث تم القبض على زعيم هذه العصابات آل كابوني في سنة 1931م بالتهمة الوحيدة التي أمكن إثباتها عليه وهي تهمة التهرب من دفع الضرائب والاتجار بالمخدرات.

بعد هذه الواقعة تنبهت عصابات المافيا إلى أهمية أن تظهر الأموال غير المشروعة بمظهر مشروع، لذلك فقد اتجهت هذه العصابات لتأسيس أو لشراء أعمال مشروعة تستخدمها لتمرر من خلالها الأرباح الهائلة المتولدة من العمليات الإجرامية التي تقوم بها.

وكان مجال تأسيس وشراء محلات الغسيل الآلية أو مؤسسات التنظيف من أهم الأنشطة لتنظيف الأموال المشبوهة.. ومنذ ذلك التاريخ أطلق على العمليات الإجرامية التي تقوم بها المؤسسات الإجرامية لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وتحويلها إلى أموال تظهر أنها مشروعة، تسمية غسل الأموال. وأيضاً من أمثلة ذلك أن يقوم غاسلو الأموال بإيداع المبالغ النقدية لدى إحدى المؤسسات المالية الخاضعة للنظم والقوانين مثل البنوك أو شركات الأوراق المالية، كما يمكن لأي منهم أن يقوم بشراء أصول ذات قيمة عالية مثل السيارات أو التحف أو المجوهرات، وفي مرحلة التمويه قد يقوم غاسل الأموال بشراء أو بيع الأوراق المالية أو المعادن النفيسة أو أي أصول أخرى عالية القيمة، كما قد يقوم أيضاً بتحويل المبالغ النقدية حول العالم من خلال العديد من الحسابات المختلفة الموجودة لدى عدد من البنوك، والتي قد تكون مملوكة للعديد من الشركات الصورية.

أهم المنظمات الدولية التي تهتم بجهود مكافحة غسل الأموال

– الأمم المتحدة: قامت الأمم المتحدة في سنة 1988 بإصدار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في العقاقير والمواد المخدرة والتي تعد أولى الوثائق الدولية التي تناولت موضوع غسل الأموال.

– لجنة بازل: قامت لجنة بازل في

سنة 1988 بإصدار إرشادات في شأن الضوابط المصرفية والممارسات الرقابية.

– لجنة العمل المالي (fatf): تم تأسيسها عام 1989 في اجتماع مجموعة الدول السبع المنعقد بباريس، وهي لجنة دولية تهدف إلى تنمية وتطوير سياسة مكافحة غسل الأموال على المستويات الوطنية والصعيد الدولي.

– المجلس الأوروبي: أسس المجلس الأوروبي سنة 1990 مؤتمر المجلس الأوروبي لمكافحة غسل الأموال والتحفظ على متحصلات الجريمة.

جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن

نظراً للتلازم بين الأمن والاستقرار وعملية التنمية، حيث لا توجد تنمية بدون أمن ولا نمو بلا استقرار، فاستتباب الأمن يشكل الدعامة الأساسية للاستقرار، والاستقرار يمثل أحد عوامل جذب التدفقات المالية والاستثمارات الخارجية.. والإرهاب مصدر من مصادر غسل الأموال وهما متلازمان ويمثلان وجهين لعملة واحدة، لذلك تولي الحكومة اليمنية جل اهتمامها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخذت بهذا الصدد العديد من التدابير والإجراءات من بينها:

1 – قرار مجلس الوزراء رقم 28 لعام 2000م بشأن الموافقة على انضمام اليمن إلى الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب.

2 – قرار مجلس الوزراء رقم 62 لعام 2000م بشأن الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب، قضى بتشكيل لجنة من الجهات المعنية، تقوم بدراسة الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب وتقديم الآراء والملاحظات بشأنها، بالإضافة إلى إعداد الردود على أسئلة واستفسارات المنظمات الدولية حول مكافحة غسل الأموال.

3 – قرار مجلس الوزراء رقم 96 لعام 2002م بشأن الموافقة على مشروع قانون مكافحة غسل الأموال.

وقد أثمرت الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال في عام 2003م بإصدار القانون رقم 35 والذي تضمن ضوابط عديدة تتماشى مع المبادئ والمعايير الدولية المتمثلة في التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (الفاتف) ومبادئ لجنة بازل التي تتمحور حول الرقابة المصرفية الفعالة، ومنع استخدام البنوك لأغراض غسل الأموال تأسيساً على مبدأ إعرف عميلك، إحفظ نقودك، إحفظ سجلاتك.. وقد صدر هذا القانون متضمناً قواعد متوازنة، فهو من جهة يستجيب للمتطلبات الدولية بدرجة معقولة، فقد جرَّم عمليات غسل الأموال، وحدد العقوبات المناسبة لها، ورتَّب التزامات على المؤسسات المالية، وخول السلطة للجهات القضائية بالحجز والمصادرة للأموال، ومن جهة أخرى أخذ في الاعتبار الخصوصية اليمنية، حيث اعتبر صناعة وتجارة الخمور والاختطاف والتقطع من مصادر الأموال غير المشروعة، إضافة إلى الضوابط الأخرى التي نص عليها القانون وتتعلق بتبادل المعلومات وتسليم المجرمين.

اليمن عضواً مؤسساً في كيان إقليمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

باعتبار أن اليمن من الدول الممتثلة لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسبق أن أصدرت قانوناً لمكافحة غسل الأموال في العام 2003م وكذلك لتعاونها مع المجتمع الدولي في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

ونتيجة لعدة اجتماعات تمهيدية بما في ذلك الاجتماع الوزاري الذي أقيم بمملكة البحرين بحضور ممثلين عن 14 دولة عربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى المراقبين من فرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة العمل المالي FATF، وصندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB، ومجلس التعاون الخليجي GCC، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، ومجموعة إيجمونت Egmont Group، تم تأسيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف) في الثلاثين من نوفمبر عام 2004م، والتوقيع على مذكرة التفاهم من قبل الدول المؤسسة للمجموعة واليمن إحدى تلك الدول المؤسسة. وتهدف المجموعة إلى ما يلي:

1 – تبني وتنفيذ الـ40 التوصية المقدمة من مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال.

2 – تبني وتنفيذ التوصيات الـ9 الخاصة المقدمة من مجموعة العمل المالية لمكافحة تمويل الإرهاب.

3 – التعاون من أجل تطبيق هذه المعايير في إطار المنطقة والعمل مع المنظمات الدولية الأخرى لتطبيق هذه المعايير على مستوى العالم.

آخر مستجدات العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن

في ما سبق كنا قد بيّنا المخاطر التي تسببها عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المجتمع وفي سعي من الحكومة اليمنية لتحسين سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 21 لعام 2009م بشأن إعادة تشكيل اللجنة الإشرافية لتحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قضى فيه بتشكيل لجنة إشرافية برئاسة وزير المالية ومحافظ البنك المركزي اليمني كنائب للرئيس وعضوية الأمين العام لمجلس الوزراء ورئيس لجنة مكافحة غسل الأموال وبقية الوكلاء المختصين في الجهات المعنية بمكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن أهمية هذا القرار، أنه يمنح اللجنة الإشرافية كافة الصلاحيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للقانون ومذكرة التفاهم ونتائج التقييم المشترك والاتفاقيات النافذة.

وبهدف سد الثغرات المتواجدة في القانون رقم 35 لعام 2003م بشأن مكافحة غسل الأموال وتماشياً مع متطلبات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتعلقة بمعايير التزام اليمن بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، صادق مجلس الوزراء في السادس من نوفمبر 2007م على مشروع قانون جديد بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تكللت جهود الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنجاح. وأخص بالذكر جهود الأخ وزير المالية -رئيس اللجنة الإشرافية والأخ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورئيس اللجنة الفنية بصدور القانون الجديد رقم 1 لعام 2010م.

وتقيم اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن علاقات تعاون مع عدد من الدول المانحة والهيئات الإقليمية والدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة وصندوق النقد والبنك الدوليين.

كما أن اللجنة الوطنية تعكف حالياً على إعداد مسودة اللائحة التنفيذية للقانون الجديد رقم 1 لعام 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

* خبير مالي -لدى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - متخصص في الشؤون الاقتصادية والمالية

مدينتان من ذهب في مركز المال العالمي

سامي الأهدل

باحث مصرفي -بنك اليمن والخليج

من المعلوم أن مدينتي لندن ونيويورك تتجاذبان مركز الصدارة في إدارة المال والتجارة على مستوى العالم، وقد ظلت لندن محتلة المركز الأول حتى جاء دور نيويورك لتسرق الأضواء من مدينة الضباب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لتنفرد حيناً آخر بمركز الصدارة في مجال المال والتجارة وتتجاذب مركز الصدارة مع ضرتها لندن في الجانب الاقتصادي حيناً آخر بينما هي التابعة لها سياسياً.

وهنا يحق لنا أن نتساءل هل مازالت مدينة نيويورك هي المركز التجاري العالمي الأول أم أن مدينة لندن احتلت الصدارة مرة أخرى واستعادت مكانتها من جديد؟

في الحقيقة إنها عملية معقدة جداً أن نصدر حكماً في هذه العجالة نظراً لدقة الفروقات الدالة على مثل هكذا حكم، فمدينتا لندن ونيويورك تتبادلان مركز الصدارة على مستوى الشهر الواحد مما يجعل المراقب المالي يصدر حُكمه بأن كلتا المدينتين تتصدران الريادة في مجال المال والتجارة دون النظر أيهما تستحق مركز الصدارة الأول، ومع ذلك فإن لندن تحتل المركز الأول وبامتياز ذلك لأنها تنتهج منهاجاً مختلفاً عن الأخرى، هذا ما كشف عنه الدليل المركزي المالي العالمي الذي يصدر لأول مرة هذا العالم، وهو واحد من 46 مركزاً مالياً عالمياً، حيث أكد أن مدينة لندن تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم كمدينة مالية وتجارية الأكثر شهرة حيث حصلت على 765 نقطة، تليها مدينة نيويورك 760 نقطة ثم كل من هونج كونج وسنغافورة وزيوريخ على التوالي (انظر الجدول). ويلاحظ من الجدول أن مدينتي لندن ونيويورك تمثلان المركز الأوحد على مستوى العالم.

كما أن بعض المراكز المالية العالمية الأخرى، مثل زيوريخ وجنيف خصصت للأعمال المصرفية وإدارة الموجودات الخاصة، أما مدينة هاملتن (برمودا) لإعادة التأمين، ودبي (الشرق الأوسط) للأعمال المالية والأعمال المصرفية

الإسلامية، كما أنه من المحتمل أن تصل إلى المراكز العشرين الأولى في المستقبل القريب، كل من مدن مومباي، شنغهاي، وبكين لما تقوم به من تعزيز لمواقعها التجارية المتميزة في ظل سباق محموم بين من يمتلك السلعة والسلاح وبين من يركز على المال فحسب.

مركز المدن العشر الأولى عالمياً

المركز	المدينة	النقاط
1	لندن	765
2	نيويورك	760
3	هونج كونج	684
4	سنغافورة	660
5	زيوريخ	656
6	فرانكفورت	647
7	سيدني	639
8	شيكاغو	636
9	طوكيو	632
10	جنيف	628

المصدر GFCI

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما يميز كلاً من مدينة نيويورك ولندن عن غيرهما من مدن المال والتجارة هو الحرية الاقتصادية، ناهيك عن توفر المواهب والكوادر الإدارية، باعتبار المواهب الإدارية والمهارات هما العاملين الأكثر أهمية في اختيار المدراء التنفيذيين الكبار في الخدمات المالية العالمية، هذا ما جعل موقف مدينة لندن الأساس الذي لا نظير له من حيث وجود المدراء الأكفأ مهارة وخبرة في مجال إدارة أسواق المال (البورصات)، كما أنها تمثل أيضاً بيئة عمل مميزة عن غيرها كونها من مدن المال العالمية وسوقاً مالية تتوفر فيها كل شروط التعامل المالي بحكم أنها سوق مدعمة بمبادئ وعناصر متطلبات السوق الأساسية التي تنعكس بالإيجاب على النظام المالي والضريبي الذي يصعب على المدن الأخرى منافسته.

بينما للسنوات العشر الماضية كانت مدينة نيويورك ولازالت حتى يومنا هذا مكاناً آمناً لجميع رجال الأعمال في كافة أنحاء العالم لاستثمار ثرواتهم، وذلك نظراً لوضوح كل قوانين الحكومة الاتحادية في تحمل مسؤوليتها المالية ولوجود أفضل العقول والمواهب الدولية في مدينة نيويورك.

إلا أنه بعد أحداث 9/11 وتشدد الحكومة الأمريكية وجدت مدينة نيويورك ثلاث عقبات أمام بقائها على القمة في قيادة الخدمات المالية العالمية وجذب الأموال وسندات الأسهم: الأولى قيود تأشيرة دخول رجال الأعمال والمال إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية النظام التنظيمي الذي جاء عقب الفضائح المتعلقة بالشركات في وقت مبكر من تسعينيات هذا العقد، إلا أن هناك جهوداً في إدارة بوش ولجنة تبادل السندات المالية بالتنسيق مع إدارة الخزينة الأمريكية وبعض المنظمات الحكومية لتعديل بعض لوائح النظام التنظيمي، أما المشكلة الثالثة فتتمثل في الخوف من مقاضاة الشركات غير الأمريكية عبر المحاكم التجارية المختصة حيث توجد محاذير ومحظورات في القوانين الأمريكية لا تشترطها قوانين بلدان تلك الشركات الأجنبية.

البنك المركزي اليمني
نحو إصدار صكوك إسلامية في اليمن

إعداد :
أ. كمال الربيع
رئيس وحدة الصكوك الإسلامية
بالبنك المركزي

قام صندوق النقد الدولي بالتشاور مع الحكومة اليمنية (وزاره التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية والبنك المركزي اليمني) بإيفاد بعثة للالتقاء بالمختصين في البنوك الإسلامية في اليمن لدراسة ومعرفة آلية السوق اليمنية وكيفية إدخال أدوات مالية جديدة تستوعب عوائد احتياطات البنوك الإسلامية. ومن الجدير ذكره أن صندوق النقد الدولي كلف خبيرا لديه في الصكوك الإسلامية قام بزيارتنا وعمل دورة تعريفية خاصة بالصكوك الإسلامية متناولا التجربة السودانية في هذا المجال، والتي أقيمت في مايو 2010 في قاعة التدريب بجمعية البنوك اليمنية بصنعاء حضرها المختصون في كافة المصارف اليمنية التقليدية والإسلامية والغرف التجارية وبعض رجال نادي الأعمال، شارحاً معها التجربة السودانية في مجال الصكوك الإسلامية وشهادات الاستثمار وذلك للتعريف بهذه الأدوات المالية الإسلامية وإمكانية تداولها في السوق اليمنية بعد وضع الترتيبات الخاصة بها، حيث والبنك المركزي اليمني قد أنشأ وحدة للصكوك الإسلامية وعين أعضاءها وحدد مهامها بالاتي:

1. مزاولة نشاطها في الخدمات المالية على هدي الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية.
2. إصدار الصكوك الإسلامية نيابة عن الحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني بهدف توفير التمويل النقدي وتمويل المشروعات التنموية ومشاريع البنية التحتية للدولة ومساعدة البنك المركزي اليمني في تنظيم وإدارة السيولة بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية العامة.
3. إنشاء و إدارة صناديق متخصصة في الخدمات المالية.
4. إعداد الدراسات والبحوث للمشاريع التي يمكن تمويلها عن طريق الصكوك الإسلامية بالتنسيق مع وزارة المالية و وزارة التخطيط.
5. العمل كوسيط بين الحكومة من جانب والمستثمرين في الصكوك الحكومية المختلفة والمتعاقدين والجهات المقدمة للسلع والخدمات من جانب آخر.
6. القيام بالخدمات المالية المتعلقة بحيازة وإدارة الأصول الحكومية والتصرف الإداري فيها.
7. العمل كمضارب لأرباب المال من حملة الصكوك.
8. إدارة إصدارات الصكوك المختلفة ومبيعاتها والإشراف على عملية استردادها عند انتهاء فترة آجالها.
9. الاحتفاظ بسجل متكامل حول الصكوك المصدرة (حجمها – عوائدها و تواريخ استحقاقها).

كما تم تشكيل مجلس إدارة للوحدة من:

1. الأخ محافظ البنك المركزي اليمني – رئيساً لمجلس إدارة الوحدة.
2. الأخ نائب محافظ البنك المركزي – نائباً لرئيس المجلس.
3. الأخ وكيل المحافظ لقطاع العمليات المصرفية الخارجية –عضواً.
4. الأخ وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة – عضواً.
5. الأخ وكيل وزارة التخطيط لقطاع تخطيط وبرمجة المشروعات – عضواً.
6. الأخ رئيس وحدة الصكوك الإسلامية – مقررا.

وحدد مهام المجلس بالاتي :

1. رسم السياسة العامة للوحدة.
2. التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتنفيذ تلك السياسات.
3. مراقبة أداء الوحدة بصفة دورية.
4. إجازة موازنتها السنوية وحساباتها الختامية المراجعة.

وكذلك تم إنشاء هيئة رقابة شرعية مستقلة للوحدة في البنك المركزي وحدد مهامها بالاتي :

1. إصدار الفتاوى الشرعية حول صيغ العقود الشرعية اللازمة لإصدار الصكوك الإسلامية و التأكد من أن كل أعمال وأنشطة الوحدة متماشية تماماً مع المتطلبات الشرعية مع المتابعة اللصيقة لهذا النشاط وتقديم النصح والمشورة الشرعية في كل ما يتعلق بعمل الوحدة.

2. إصدار الفتاوى الشرعية حول نشاط الوحدة.
3. تقديم المشورة في المسائل الشرعية المتعلقة بنشاط الوحدة المالي ومتابعة نشاطها بغرض إخضاعه لأحكام وقيم الشريعة الإسلامية.
4. تنقية قوانينها ولوائحها ومرشد عملها ونشاطها العام من أي صورة من صور الربا ومن شبهة المعاملات الربوية.
5. مساعدة الوحدة في سعيها لاستنباط أدوات مالية إسلامية تعين البنك المركزي في إدارة السيولة وتنشيط السوق الأولية والثانوية للأوراق المالية باعتبار أن ذلك الهدف يعتبر من الأهداف الرئيسية التي أنشئت من أجلها الوحدة.
6. أي جوانب شرعية ومهام أخرى تراها هيئة الرقابة الشرعية ضرورية لعمل ونشاط الوحدة وتقويم أدائها وفق الضوابط الشرعية.
7. إعداد الهيئة لائحة لتنظيم عملها في الإفتاء والرقابة الشرعية.

كما أصدر مجلس إدارة البنك المركزي اليمني قرارا بالهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لوحدة الصكوك الإسلامية وهو الآن بصدد إصدار اللائحة التنظيمية للوحدة.

و قام الأخ وزير المالية بإصدار قرار بإنشاء إدارة للصكوك الإسلامية في الوزارة تتبع قطاع الموازنة العامة فيها.

و للإحاطة بالصكوك الإسلامية نورد التعريف بماهية الصكوك الإسلامية وأنواعها ومميزاتها وخصائصها لتبيانها للجمهور والمهتمين وفقا للاتي:

1 - تعريف صكوك الاستثمار:

إن صكوك الاستثمار الحكومية (الإسلامية) عبارة عن صكوك يمكن لحاملها المساهمة في تمويل الإنفاق الحكومي (الرأسمالي والتنموي) عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والمقاولة والاستصناع ... الخ.

كما تستطيع صكوك الاستثمار الحكومية تلبية الاحتياجات المختلفة للدولة (مشتريات الدولة من معدات وآليات بالإضافة إلى التمويل التنموي للمشتريات المختلفة ومشروعات البنى التحتية) كما تعطي حاملها عوائد سنوية طيلة فترة الإصدار.

2 - وللصكوك خصائص عدة تتمثل بالاتي:

1 – تصدر بوحدات متساوية القيمة.
2 – تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات.
3 – تمثل حقوق ملكية ولا تمثل دينا على مصدرها لحاملي الصكوك.
4 – يشترك حملة الصكوك في العوائد بنسب متفق عليها، ويتحملون الخسائر كل بقدر ما يملك من حصص.
5 – قابلة للتداول بعد انتهاء فترة الاكتتاب وبدء النشاط.
6 – تنظم شروط التعاقد نشرة إصدارها.
7 – تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله.

3 - أما أنواع الصكوك فهي:

1 – صكوك ملكية الأعيان.
2 – صكوك ملكية المنافع
3 – صكوك ملكية الخدمات.

وهناك أنواع أخرى من الصكوك، تتلخص في:

4 – صكوك المشاركات، مثل: صكوك الشركة، صكوك المضاربة، صكوك الوكالة في الاستثمار.
5 – صكوك تختص بالأراضي، مثل: صكوك المزارعة، صكوك المساقات، صكوك المغارسة.
6 – صكوك خاصة بأنواع من التمويل، مثل: صكوك الاستصناع، صكوك

السلم، صكوك المرابحة.

4 - أما ما يتعلق بغايات التصكيك وأهدافها فهي:

1 – زيادة السيولة.

2 – تنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين.

3 – التعزيز الائتماني في التصكيك وهو ترتيب تعاقدي حيث تحتفظ المؤسسة المالية الإسلامية أو تتحمل جزءا من التعرض لمخاطر التصكيك، وبالتالي توفر درجة معينة من الحماية الإضافية للأطراف الأخرى.

4 – تخفيض متطلبات رأس المال، فإن عملية التصكيك يمكن أن تسمح للمؤسسة المالية الإسلامية استبعاد موجودات الصكوك.

5 - أما الصيغ التمويلية فهي عبارة عن:

المرابحة: وهو نوع من أنواع بيوع الأمانة يلتزم فيه البائع ببيانه للمشتري رأس مال السلعة مضافا إليه مقدار الربح.

السلم ويسمى (السلف): وهو بيع آجل بعاجل أو بيع موصوف بالذمة، يتم تسليمه في أجل لاحق متفق عليه، شريطة تقديم الثمن كاملا في مجلس العقد.

الاستصناع:

عقد مع صانع على صنع شيء معين في الذمة، شريطة أن تكون المواد الخام من الصانع نفسه. مقابل ثمن معلوم.

الإجارة المنتهية بالتمليك: هي تمليك منفعة بعض الأعيان (كعقار أو آلة) مدة معينة من الزمن، بأجرة معلومة تزيد عادة عن أجرة المثل على أن يملك المؤجر العين للمستأجر بناء على وعد سابق بتمليكها في نهاية المدة أو أثناءها، بعد سداد جميع مستحقات الأجرة، وذلك بعقد جديد (هبة أو ثمن حقيقي متفق عليه أو رمزي).

المضاربة:

صيغة المضاربة أو (المقارضة) تعني اتفاقية بين طرفين بموجبها يقدم أحد الأطراف (رأس المال)، ويسمى (رب المال) بينما يقدم الآخر (العمل) ويسمى (مضاربا) على أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقا لنسب يتراضى عليها الطرفان ابتداء وفي مجلس العقد.

المزارعة: هي الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج.

ومن المتوقع نمو أسواق الصكوك الإسلامية خلال العام الجاري 2010م حتى يصل إلى 31 مليار دولار، بعد أن وصل في نوفمبر 2009م إلى 16.3 مليار دولار.

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد لدى 191 بنكاً تقليدياً نوافذ إسلامية، كما أن عدد المؤسسات المالية التي أعلنت إفلاسها (بعد الأزمة) حتى الآن مايقارب 250 مؤسسة كبرى، في العام الحالي 37 مؤسسة، وتضاعف حجم إصدار الصكوك الإسلامية 4 مرات خلال السنوات الأربع المالية ليتجاوز 100 مليار دولار بنهاية 2009م.

ويقول تعالى «يمحق الله الربا ويربي الصدقات» صدق الله العظيم.

ومن نافلة القول أن جمهورية السودان هي الدولة العربية التي بدأت في استخدام الأدوات المالية الإسلامية في التسعينيات من القرن الماضي وكانت أهمها إصدار شهادة شهامة والتي حققت أهدافها المتمثلة في:

1 – المساهمة في إدارة السيولة في الاقتصاد كإحدى أدوات السياسة التمويلية والنقدية.

2 – تجميع المدخرات القومية وتشجيع المؤسسات والأفراد على استثمار فوائضهم.

3 – توفير تمويل غير تضخمي.

4 – المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الإستراتيجية.

5 – العمل على تنشيط سوق الأوراق المالية.

6 – زيادة ثقة المستثمرين في الدخول في استثمارات مع الدولة.

6 - كما أن للصكوك مزايا عدة منها:

1 – يعد تمويلاً غير تضخمي ومستقراً عن طريق موارد حقيقية.

2 – يساهم في تمويل، التنمية في المديين القصير والمتوسط.

3 – يساعد على تشجيع الاستثمار وتطوير وتنشيط أسواق رأس المال المحلية.

4 – يعطي أرباحاً متفاوتة حسب حجم الإصدار والاكتتاب.

5 – يساعد على التخطيط للأرباح الناشئة مستقبلاً.

6 – تستخدم ضمن أدوات الاقتصاد المختلفة (السياسات النقدية والسياسات المالية) ومشاريع تنموية اجتماعية واقتصادية... الخ.

7 – ضمان من الدرجة الأولى لدى البنوك المختلفة.

8 – استثمار مأمون ذو مخاطر قليلة ومضمون بواسطة البنك المركزي.

9 – تتناسب تكلفة التمويل مع آليات السوق.

10 – اعتبار حملة الصكوك مساهمين في تمويل المشروعات التنموية الإستراتيجية.

7 - كما تقوم آلية عمل الصكوك على ثلاثة أطراف:

1 – المستثمرين (أرباب المال).

2 – الشركة (وحدة الصكوك الإسلامية) (المضارب).

3 – الوزارة (وزارة المالية) (الجهة

الطالبة للتمويل).

كما تقوم العلاقة بين المستثمرين والوحدة على أساس عقد المضاربة الشرعي (مقيدة)، وبين الوزارة والمضارب على عقود التمويل الإسلامي (الإجارة والمرابحة والاستصناع ... الخ).

وتقوم الوحدة بدعوة المستثمرين للاكتتاب في الصندوق لآجال معينة وبقيم محددة للصكوك، وتصدر الوحدة لكل مستثمر صكوكاً بقيمة استثماره.

كما يتم الاستثمار في الصندوق على أساس المضاربة المقيدة بجميع ضوابطها الشرعية، بحيث يكون التعامل مع الدولة.

8 - أما مميزات أرباح الصكوك فهي:

1 – التوزيع الدوري لأرباح الصكوك يجعلها إيرادا ثابتاً للمستثمرين خلال العام.

2 – تمثل موارد الصكوك استثماراً لموارد حقيقية في الاقتصاد.

3 – تعتبر تمويلاً غير تضخمي.

4 – غير مرتبطة بالمؤثرات السياسية الموجودة في الإقراض الخارجي.

5 – تنشيط سوق الأوراق المالية وترسيخ قواعد التداول في سوق الأوراق المالية.

6 – تساهم في إعادة توزيع الدخل.

7 – الأرباح الموزعة تمثل إضافةً في إعادة الاستثمار المحلي سواء للأفراد أو المؤسسات.

9 - أما ما يتعلق بكيفية الاستخدامات:

يتم التنفيذ من خلال الإجراءات التالية:

1 – تقوم وزارة المالية بتحديد المشروعات المراد تمويلها عبر صكوك الاستثمار الحكومية.

2 – تحديد صيغة التمويل المناسبة بحسب طبيعة المشروع ليوقع عقد التمويل بين وزارة المالية ووحدة الصكوك الإسلامية.

3 – تكملة الإجراءات الفنية والشرائية والتعاقدية حسب اللوائح المعمول بها، ويتضمن العقد مع الجهة المنفذة للمشروع شروطاً جزائية في حالة التأخير أو الإخلال بنصوص العقود.

4 – قيام وحدة الصكوك الإسلامية بتوقيع عقود التنفيذ مع الجهة المنفذة للمشروع بحضور ممثل إدارة الصكوك وممثلي الجهة المستفيدة، ويتضمن العقد مسؤولية الجهة المستفيدة الكاملة عن مراعاة النواحي الفنية للتنفيذ والتي من بينها تأكيد التنفيذ وفق المواصفات الفنية في كل مرحلة وقبل مطالبة الجهة المنفذة بالاستحقاقات.

5 – يتم التمويل حسب حجم التنفيذ ولا يتم سداد الدفعة الأخيرة إلا بعد اكتمال المشروع واستلامه بواسطة لجنة ثلاثية من وزارة المالية ووحدة الصكوك الاسلامية بالبنك والجهة المستفيدة.

10 - المردود الاقتصادي من الصكوك الإسلامية:

1 – دعم المشروعات الإستراتيجية وذلك من خلال تمويل جزء من احتياجات تمويل المشاريع الاستراتيجية.

11 - التحديات:

1 – تنفيذ مشروعات التنمية الإستراتيجية يتطلب توفير الموارد اللازمة ومن هنا يأتي سعي الدولة في الحصول على نسبة مقدرة من هذه الموارد بالاعتماد على الصكوك الحكومية.

2 – إضافة إلى توفير المناخ المناسب لفرص الاستثمار عبر التوريق المالي.

12 - الرؤى المستقبلية:

أصبح التوجه نحو سياسة التوريق اتجاهاً عالمياً تعول عليه الكثير من الدول لتنمية المشروعات التنموية لزيادة الأنشطة الاقتصادية ورأس المال مما يحتم تذليل كل العقبات والمشكلات التي تواجهه.

وتتجه الدولة نحو التوسع في استخدام صيغ التمويل الإسلامية المختلفة وذلك بإزالة الصعوبات التي تواجه بعض الصيغ وتعمل على:

1 – توسيع قاعدة الاستثمار بمشاركة اليمنيين العاملين بالخارج والسماح للأجانب للاستثمار في صكوك الاستثمار في ظل استقرار سعر الصرف.

2 – تنشيط حركة صكوك الاستثمار الحكومية من خلال إدراجها في أسواق المال العربية.

3 – التداول الإلكتروني والتعريف بثقافة البورصات يمثل الضمانة الأساسية لتوصيل المعلومة للمستثمر.

4 – استخدام الاستشارات الاقتصادية في ترويج صكوك الاستثمار الحكومية من خلال نشر التقارير الدورية والمنشورات التي تعرف بالصكوك الإسلامية وشهادات الاستثمار الحكومية.

5 – قيام وزارة المالية ووحدة الصكوك الإسلامية بجهد أكبر لنشر الوعي الادخاري لصكوك الاستثمار الحكومية ومزاياها من خلال وسائل الإعلام المختلفة واستغلال جميع المنابر المتاحة داخلياً.

6 – استخدام موارد صكوك الاستثمار في مشروعات إنتاجية وإلزام الجهات المستفيدة بالمشاركة في سداد الالتزامات.

أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني

عبدالرحمن المقطري *

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.

ونظراً لأهمية هذه المشاريع أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة.

ويأتي الاهتمام المتزايد -على الصعيدين الرسمي والأهلي- بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالاضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والانتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.. وبالتالي تكمن أهمية المشاريع الصغيرة في النقاط الآتية:

- تنوع وتوسع تشكيلة المنتجات في الهيكل الاقتصادي للبلاد.
- العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة ويأتي هذا مكملاً للانتاج، ونجد أن معظم المصانع والشركات الكبيرة تعتمد على كثير من المواد والأجزاء البسيطة التي يمكن أن يوفرها أصحاب المشاريع الصغيرة في البلاد.
- توفير فرص العمل الذاتية من خلال المشاريع الصغيرة والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، وتوطين الوظائف وإعداد جيل من فئات الشباب قادر على تولي زمام الأمور في الصناعات الصغيرة بدلاً من الاعتماد على الاستيراد وما يصاحبه من تضخم يضر بالاقتصاد الوطني وينعكس على الأسعار ويرهق كاهل المواطن.
- الاستفادة من الثروات المحلية وإعادة تفعيلها، وينعكس هذا على تحرير الاقتصاد الوطني، والاستفادة من الخيرات الموجودة في البلاد من موارد أولية وقوى عاملة، وعلى المدى الطويل يصبح هناك فائض قيمة يمكن أن ينعكس أثره على الناتج القومي.
- المشاريع الصغيرة لاتحتاج الى تكنولوجيا معقدة للانتاج، بل تحتاج الى رأس مال عامل، واستخدام التكنولوجيا البسطية المتوفرة للخروج بمخرجات صناعية وتجارية بتكاليف قليلة وبتحقيق هامش ربح كبير، لاعتمادها دوماً على المهارة والحرفة واليد العاملة.
- المساهمة في حركة التصدير ورفد الاقتصاد الوطني بالعملات والسير نحو تحقيق مبدأ الاكتفاء وتطوير مفهوم «رأس المال العامل» وتقليل التكاليف في الإنتاج.
- نشر الثقافة العملية الصناعية والابتعاد عن ثقافة العيب والخجل من المهن البسيطة، إذ تبين العديد من الدراسات والمسوحات أن قدرة المؤسسات الصغيرة -وخصوصاً الصناعية منها- على الانتشار والتوسع الجغرافي، تساهم في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية الإيجابية التي تتمثل بالمفاهيم التالية: إدارة الوقت، الجودة، الإنتاج، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة، والابتكار.
- على المدى البعيد ينعكس أثر التنمية والتطوير للمشاريع الصغيرة على حياة الفقراء من تحسن مستوى التعليم والصحة والعمران والحصول على فرص تنافسية في الاقتصاد الوطني تساعدهم على التحول إلى الصناعات المتوسطة والكبيرة.
- المشاريع الصغيرة تحفز الشباب على الانخراط في الحياة العملية واحترام العمل، واستغلال الوقت بدلاً من إهدار جهودهم وإمكاناتهم في أمور تضر بالاقتصاد والبلاد وتكلف الدولة نفقات كبيرة لمعالجة آثارها السلبية على حساب دعم التنمية كان من الأحرى إنفاقها على تطوير هذه المشاريع الصغيرة والاستثمار فيها لتحقيق غايات وأهداف تخدم التنمية في المساهة بمكافحة الفقر والبطالة.
- تحمل أعباء مشروع صغير -تخطيطاً وتمويلاً وادارة- يعتبر عملاً رياديا يصون الشباب من التعرض لمزالق اللهو والانحراف وما قد يترتب عليها من تبديد للصحة وهدر للأموال ووأد للقيم العريقة التي تربى عليها المجتمع.
- يعتبر الاتجاه إلى الإستثمار في المشاريع الصغيرة عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أثناء الأزمات وفي فترات عدم الاستقرار والركود التي تشهدها المسيرة الاقتصادية من وقت لآخر.
- تعدد الأعمال الريادية والمبادرات الفردية بمختلف أنواعها وأحجامها يمنع

تعرض المستثمرين والمبادرين للانتكاسات الحادة التي يمكن أن يتعرض لها من يركز كل نشاطه واستثماراته في منشأة كبيرة، وتعتبر هذه المبادرات النواة الحقيقية للأعمال الكبيرة الراسخة.

– تعتبر المشاريع الصغيرة والأعمال الريادية بمثابة مرحلة تدريبية وطور تعليمي لصقل وإعداد رجال أعمال واعدين بإكسابهم المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية والتمرس على أنماط التعامل مع مختلف أطراف العمليات الإنتاجية والتسويقية.

– يلعب التوسع في إقامة المشاريع الصغيرة دوراً هاماً في توسيع رقعة الممارسة الاقتصادية وتدعيم دور القطاع الخاص وتحويل فكر المواطن من حالة التبعية الاقتصادية للعائل أو صاحب العمل أو الحكومة إلى وضع أصحاب العمل المالكين لمشاريع تعمل لحسابهم ومن ثم ينعمون بالاستقلال الاقتصادي.

فتطوير المشاريع الصغيرة وتشجيعها من أهم روافد التنمية الاقتصادية في جميع الدول بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص، ولذلك فقد زاد اهتمام الكثير من الدول بهذه المشاريع من خلال تقديم العون والمساعدة في مجالات مختلفة فهي برغم قدرتها الاستيعابية لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة فحجم الاستثمارات فيها متواضعة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، إلى جانب قيامها بتطوير المهارات الفنية والانتاجية والتسويقية ويتسع المجال معها للمبادرات والإسهامات والإبداع الفردي وبما يخفف الضغوط على القطاع العام في توفير فرص العمل. لذلك فقد سعت بعض الدول إلى دعم هذه المشاريع لضمان مخاطر هذه التمويلات بإنشاء مؤسسات وهيئات للقيام بهذه المهمة حتى يزداد إقبال البنوك والمؤسسات المالية لمنح التمويلات والاستثمارات لشريحة أوسع من هذه المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والتي يصعب عليها تقديم الضمانات اللازمة والمغطية لهذه التمويلات.. إضافة إلى قيام هذه الدول بتقديم الدعم والمساندة في المجالات الفنية والتمويلية والتشريعية والقانونية ونشر ثقافة ومفهوم حاضنات الأعمال، الأمر الذي نأمل أن تحذو بلادنا حذو هذه الدول لتستطيع مثل هذه المشاريع القيام بدورها والمساهمة الفاعلة في بناء الاقتصاد الوطني ورفد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التخفيف من الفقر والحد من البطالة.

* المشرف العام لبرنامج التضامن للتمويل «الصغير والأصغر» عضو مجلس الإدارة بنك التضامن

تقرير المراجع وكيفية إعداده

قد يكون المراجع على مستوى عالٍ من الخبرة والمهارة وقد يبذل وقتاً وجهداً كبيرين وربما توصل في نهاية مهمته إلى ملاحظات هامة ولكن عند إعداد التقرير تفقد هذه الملاحظات اهميتها لأنه لم يوفق في توصيلها إلى المستوى الإداري المعني بالتقرير بصورتها الصحيحة. ولكي يكلل مجهوده بالنجاح عليه أن يتوجه بتقرير يتضمن العناصر التالية:

عبدالرحمن مقبل المعمري*

- الإشارة إلى الفترة الزمنية وذكر مدة الزيارة وذلك في بداية التقرير.
- الإيجاز والابتعاد عن الإسهاب قدر الإمكان.
- انتقاء العبارات والألفاظ المستخدمة في كتابة التقرير بحيث تعبّر عن مراده بدقة ووضوح.
- الدخول في الملاحظات مباشرة والابتعاد عن الحشو وتجنب التكرار.
- التدليل على الملاحظات بالمؤيدات وتراقيمها مع ضرورة الإشارة إلى تاريخ ومرجع كل حالة.
- يمكن أن تحفظ المؤيدات بملف مستقل على أن ترقم بصورة مسلسلة وفق تسلسل أرقامها في التقرير.
- على المراجع أن يدون توصياته إزاء كل ملاحظة.
- لضمان عدم سقوط أي من الملاحظات المدرجة تحت كل موضوع يجب كتابة رقم الموضوع الرئيسي ورقم الموضوع الفرعي ورقم الملاحظة –على التوالي– وهكذا في كل الملاحظات بحيث تظهر جميع الملاحظات مترابطة.
- قبل ترقيم صفحات التقرير ينبغي تحديد عددها بحيث تكرر كتابة رقم الصفحة الأخيرة إلى جانب رقم كل صفحة.

بهذا يكون المراجع قد اختتم مهمته بتقرير راعى فيه جميع العناصر السابق ذكرها وأصبحت ملاحظاته تحظى باهتمام المعنيين.

* نائب مدير إدارة المراجعة – البنك اليمني للإنشاء والتعمير

الاقتصاد العالمي..
تعافٍ ملموس لكنه هش لعدم التكافؤ

أحمد محمد الخاوي

طالب دومنيك، المدير العام لصندوق النقد الدولي، في الاجتماع السنوي للصندوق والبنك الدوليين للعام 2010م الذي انعقد في واشنطن في 2010/10/09م، الدول المشتركة في الصندوق وعددها 187 بلدا بالتعاون من أجل الثقة في عالم يسوده عدم اليقين، وهي افتتاحية دبلوماسية لما يمكن أن يحدث، بحسب تقديري، في الربع المتبقي من هذا العام والعام القادم، فقد شدد على الدعوة للتعاون والعمل معا للعودة بالمالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستمرار وتعزيز النمو وخلق وظائف للعاطلين عن العمل (والتي تشير الإحصائيات إلى أن أعدادها في تزايد) وبناء عالم أفضل.

وأشار إلى أن التعافي الاقتصادي أصبح ملموساً على المستوى العالمي ولكنه تعاف هش لأنه غير متكافئ، ففي بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية يمضي التعافي على نحو إيجابي، كما يزيد النمو في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة أسرع مما سبق بينما في أوروبا والولايات المتحدة فإن الاقتصاد يحقق تعافيا بطيئا ومكبوحا.

وأشار مدير الصندوق للدراسات التحليلية لأغراض التقييم المتبادل الذي حددته مجموعة العشرين والذي يثبت أن العمل التعاوني يترتب عليه الكسب المحقق بزيادة في النمو بمقدار 205% على مدى خمسة أعوام ويمكن إنقاذ 30مليون وظيفة ويمكن انتشال أكثر من 30 مليون شخص من براثن الفقر.

وقد أشار «تقرير الاستقرار المالي العالمي أكتوبر 2010م» إلى أن النظام المالي لا يزال يمر بفترة من عدم اليقين بالرغم من استمرار التعافي الجاري لتقوية الميزانيات العمومية، فلقد حدثت انتكاسة في الاستقرار المالي العالمي وأبرزها الإضرابات التي لحقت مؤخرا بأسواق الديون السيادية في أوروبا وكذلك الميزانية العمومية المصرفية، ولكن الموقف تحسن نتيجة الموقف القوي لصناع السياسات، وبالرغم من ذلك فإن عليهم التصدي للإصلاحات الرئيسية التالية:

- تقوية الأساسات التي تقوم عليها الميزانيات العمومية السيادية.
- معالجة المشكلات الموروثة في القطاع المصرفي مع إعادة الرسملة عند الحاجة.
- مواصلة وتحديد الإصلاحات التنظيمية لجنة بازل.

وقد أدت إضرابات في أسواق الدين السيادي الأوروبية إلى انتكاسة في تحقيق الاستقرار المالي، ووقعت بعض الكيانات السيادية في منظمة اليورو تحت ضغوط التمويل مع تركز عمليات تجديد الديون قصيرة الأجل وعدم تنوع قاعدة المستثمرين. وانتقلت آثار هذه الضغوط إلى الجهاز المصرفي مع احتمال تحقق سيناريو قاس بانكماش الائتمان وتباطؤ النمو وتزايد ضعف الميزانيات، وكان تحرك السلطات القوي قد ساهم في استقرار الأسواق وخفف من حدة المخاطر وعزز الثقة في النظام المالي.

وقد ساعدت برامج الدعم والإصلاحيات الطموحة التي أعلنتها البلدان الأوروبية الأشد تعرضا لمصاعب التمويل، على التغلب على الإضرابات في منطقة اليورو بعد تصاعدها السريع في مايو الماضي.

وفي الولايات المتحدة تحسن الاستقرار المالي مع بعض جيوب الهشاشة وقد تنشأ الحاجة لتدبير رؤوس أموال إضافية لإيقاف الاتجاهات التي ظهرت نحو تخفيض نسب الرفع المالي (في الوقت الذي بدأت البنوك في تمويل النشاط العقاري والذي كان من مسببات الأزمة المالية في ظل انخفاض الفوائد).

من الواضح لدينا أن شحة السيولة النظامية، والعجز الذي أصاب المؤسسات المالية، وعدم القدرة على تمديد القروض قصيرة الأجل، أو الحصول على قروض جديدة وتأثير ذلك على الأسواق المالية، كانت تلك من مسببات الأزمة المالية العالمية.

وحاليا نجد البنوك معرضة لمشكلات التمويل فهنالك مؤسسات الإقراض الجديدة التي تقدم التمويل بالجملة مع عدم استقرارها بالإضافة إلى زيادة استخدام أسواق الإقراض بضمان أصول (اتفاقات إعادة الشراء) وعدم كفاية عمليات التمويل بالهامش، وزيادة استخدام القروض قصيرة الأجل عبر الحدود لتمويل أصول أطول آجلة بالعملة الأجنبية، بجانب الضعف في البنية التحتية للأسواق، ونقص المعلومات عن مخاطر الطرف الثاني، مما دعا البنوك المركزية للتدخل لإيجاد الاستقرار في الأسواق، ولتقديم السيولة لمؤسسات غير مصرفية، وقبول تنوع في الضمانات وإنشاء خطوط لتبادل النقد الأجنبي، وكلها إجراءات أثارت قضايا الخطر المعنوي والذي لازال بدون علاج.

هل كان للتصنيفات الائتمانية دور في الاستقرار المالي عند تصاعد مخاطر الائتمان السيادي نتيجة تخفيض الدرجات الائتمانية لأدوات الائتمان المهيكل على مدى العامين الماضيين، أم أن هذه السلبيات جاءت نتيجة طريقة استخدامها؟

هل أصدرت هيئات التصنيف الائتماني درجات ائتمانية لإرضاء العملاء الذين يرون أن من المكلف تكرار التعديلات على قرارات التجارة نتيجة هذه التصنيفات؟

وعليه يجب على البنوك المركزية:

أولا: أن تنشئ لديها وحدات لتحليل الائتمان عندما تتسلم أصولا ضامنة تحتوي على مخاطر ائتمانية.

ثانيا: طالما سوف يستمر استخدام المراتب الائتمانية بحسب اتفاقية بازل (2) فإن الأمر يستوجب الإشراف على هيئات التصنيف الائتماني بنفس درجة الإشراف على البنوك التي تستخدم مناهج تصنيفها الداخلية.

ثالثا: يجب أن تنشر الأجهزة التنظيمية مزيداً من المعلومات للمستثمرين.

المصدر: أدبيات صندوق النقد الدولي.

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

الخبرة والثقة Trust&Experience

بنك مملوك للدولة 100%

الوضوح في الرؤيا
التميز في الأداء
أشراقة جديدة

للسؤال و الأستفسار يرجى مراجعة
فروعنا المنتشرة في اليمن
أو مراسلتنا عبر البريد الألكتروني
e-mail: nby.ho@y.net.ye
أو الموقع الألكتروني
www.nbyemen.com
الخاص بالبنك الأهلي اليمني

م / حسام البياتي

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية (العاملة باليمن)

Consolidated Balance Sheet of Commercial and Islamic Banks

(بملايين الريالات in millions of Rials)

	2006	2007	2008	اغسطس09- Aug-09	2009	يونيو10- Jun-10	يوليو - 10 Jul-10	أغسطس 10- Aug - 10	
Assets	1,040,196.20	1,300,410.30	1,544,961.60	1,581,278.20	1,676,541.60	1,826,601.50	1,905,345.20	1,822,863.70	الأصول
Foreign Assets	275.402.10	278.261.30	308.649.10	388.267.80	427.934.70	447.690.00	496.881.90	475.469.80	الأصول الخارجية
Foreign Currency	12.220.20	20.944.30	24.466.10	30.639.80	28.418.40	34.628.50	40.701.10	41.511.40	نقد أجنبي
Banks Abroad	250.779.70	243.158.50	261.189.10	333.628.40	372.882.30	384.207.60	423.728.70	404.804.40	بنوك في الخارج
Non-residents	0	0	0.1	0	0	0	0	0	غير مقيمين
Foreign Investment	12.402.20	14.158.40	22.993.80	23.999.60	26.634.00	28.853.80	32.452.10	29.154.00	استثمارات أجنبية
Reserves	152.863.10	208.288.60	215.182.40	200.207.50	232.901.00	248.479.20	276.710.50	228.843.40	الاحتياطي
Local Currency	6.825.20	18.132.70	17.834.80	15.442.50	19.345.50	19.354.10	21.968.30	23.263.10	نقد محلي
Deposits with CBY	146.037.90	190.156.00	197.347.60	184.765.00	213.555.50	229.125.10	254.742.20	205.580.40	أرصدة لدى البنك المركزي
Loans ﷲ Advances	471.874.60	655.892.00	684.580.70	909.913.10	939.908.60	1.010.926.10	1.022.862.20	1.008.320.50	القروض والسلفيات
Government	202.693.10	289.342.30	256.903.60	484.789.90	519.892.80	525.680.00	516.420.30	509.160.10	الحكومة
Public Enterprises	3.062.90	7.072.00	3.865.00	16.066.90	15.895.00	21.300.40	23.291.70	15.069.90	المؤسسات العامة
Private Sector	266.118.60	359.477.60	423.812.10	409.056.30	404.120.80	463.945.70	483.150.10	484.090.60	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	97.040.00	97.045.00	256.531.00	0	0	0	0	0	شهادات إيداع
Other Assets	43.016.40	60.923.40	80.018.40	82.889.70	75.797.30	119.506.30	108.890.70	110.229.90	أصول أخرى
Liabilities	1,040,196.20	1,300,410.30	1,544,961.60	1,581,278.20	1,676,541.60	1,826,601.50	1,905,345.20	1,822,863.70	الخصوم
Deposits	851.044.00	1.050.932.30	1.232.609.10	1.275.100.40	1.342.464.80	1.463.791.20	1.526.101.50	1.448.115.80	الودائع
Government	76.1	214.8	234.3	333.2	332.1	419.8	489.9	413.5	الحكومة
Demand	99.625.10	130.416.80	151.635.70	149.522.90	165.915.50	156.838.20	165.275.60	155.681.00	تحت الطلب
Time	191.255.50	283.203.40	388.776.30	415.378.60	425.694.40	437.515.90	426.268.10	422.497.10	لأجل
Saving	92.611.20	103.705.20	113.635.90	116.399.50	123.124.40	122.732.20	119.512.00	117.329.70	الادخار
Foreign Currency	412.582.20	464.111.20	485.504.80	534.205.90	564.814.80	694.027.10	757.034.70	701.462.00	بالعملات الأجنبية
Earmarked	54.893.90	69.280.90	92.822.20	59.260.30	62.583.70	52.258.00	57.521.30	50.732.40	مخصصة
Foreign Liabilities	19.507.70	27.646.90	31.648.70	25.015.10	25.826.70	19.836.80	15.718.40	13.324.50	الالتزامات الخارجية
Banks Abroad	16.718.60	25.216.30	28.216.60	22.773.60	22.874.60	16.775.70	11.552.50	9.674.00	بنوك بالخارج
Non-residents	2.789.10	2.430.50	3.432.20	2.241.50	2.952.10	3.061.10	4.166.00	3.650.50	غير مقيمين
Borrowing from bks	0	0	0	0	0	0	0	0	سلفيات من بنوك خارجية
Other Liabilities	169.644.50	221.831.20	280.703.80	281.162.60	308.250.10	342.973.60	363.525.30	361.423.40	خصوم أخرى
Loans from CBY	2.1	47.8	585.1	154	8.4	0	281.2	190	سلفيات من البنك المركزي
Capital ﷲ Reserves	71.209.70	86.470.30	118.972.30	128.498.80	143.340.60	151.128.40	166.419.20	166.175.60	رأس المال والاحتياطي
Other Liabilities	98.432.70	135.313.00	161.146.40	152.509.80	164.901.10	191.845.20	196.824.90	195.057.80	خصوم متنوعة

Resource: Central Bank of Yemen - Review of Monetary and Banking Developments: August2010 المصدر: البنك المركزي اليمني - التطورات النقدية والمصرفية: أغسطس 2010م

مصطلحات مالية

المصطلح	معنى المصطلح
الأسهم	صك ملكية في رأسمال الشركة المصدرة، ويشار أيضا إليه بمصطلح "حصة" ويصدر بقيمة اسمية ويطرح للاكتتاب (عام - خاص). وتتنوع الأسهم كالآتي:
	١- الأسهم العادية: تعطي لحاملها الحق في حضور الجمعية العامة السنوية للشركة، والحصول على توزيعات أرباح إذا ما حققت الشركة أرباحا.
	٢- الأسهم المجانية: وهي التي توزع على المساهمين بنسبة امتلاكهم للأسهم العادية، وتعد الأسهم المجانية بمثابة زيادة في رأس مال الشركة، والمتولدة عن احتجاز أجزاء من أرباح الشركة؛ وبالتالي يكون للمساهمين الحق في هذه الزيادة في رأس المال.
	٣- الأسهم الممتازة: وهي التي تمنح لمالكها حقوقا إضافية لا يتمتع بها صاحب السهم العادي، مثل أن يحصل مالكها على أسبقية عن حملة الأسهم العادية في الحصول على نسبة من أرباح الشركة، كما أن مالكها يتمتع بأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية الشركة قبل حامل الأسهم العادية، وبعد حملة السندات.
	٤- أسهم الخزينة: هي الأسهم التي تقوم الشركة المصدّرة بإعادة شرائها من السوق عن طريق بورصة الأوراق المالية، وأسهم الخزينة لا يحق لها توزيعات أرباح أو حق التصويت خلال فترة ملكية الشركة لها.
السند	صك مديونية لدى الجهة المصدرة. وينبغي التفرقة بين السندات بحسب جهة الإصدار وكالاتي:
	١- سندات القطاع الخاص (منشآت الأعمال) وتمثل قرضاً لدى المنشأة لصالح المستثمرين ويضمنه المركز المالي للشركة، ويصدر السند بقيمة اسمية ويسترد بقيمته الاسمية + الفوائد.
	٢- سندات الحكومة (أذونات الخزينة الصادرة عن البنك المركزي- أذونات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة - سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة) وتمثل قرضاً على الحكومة لصالح المستثمرين (لها نظام طرح خاص حيث تطرح كمناقصة على سعر الفائدة و كمزايدة على مبلغ الاشتراك).
شهادة الاستثمار	يقوم أحد صناديق الاستثمار التابعة لأحد البنوك بالاستثمار في محفظة أوراق مالية ضخمة ويوزع تكلفتها على وثائق على أساس تحديد عائد.
الكمبيالة	من الأوراق التجارية و صك مديونية لأجل مسمى.
الشيك	ورقة تجارية بسداد مديونية من رصيد يسمح بأحد البنوك.
البورصة	سوق ثانوية منظمة (سوق تداول منظمة) لها مكان خاص يتم فيه تداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها وتم الاكتتاب فيها في السوق الأولية (سوق الإصدار).
التداول	تستخدم هذه الكلمة لوصف التعاملات بوحدات الصناديق: الأسهم والسندات وغيرها.
الخصم	يستخدم هذا اللفظ عادة لوصف الموقف عندما يتم تداول أسهم أو سندات أو وحدات في صندوق مقفل، بسعر لا يعكس قيمتها بشكل كامل، ويعني ذلك بالنسبة للشركات التعامل بسعر يقل عما هو موضوع في تقاريرها، في حين أنه يعني بالنسبة للصناديق التعامل بسعر يقل عن القيمة الكاملة لموجوداتها، كما يعني بالنسبة للسندات التعامل بسعر يقل عن قيمتها لدى تسييلها.
تنويع الاستثمارات	يعني توزيع الأموال المستثمرة على أنواع مختلفة من الاستثمارات، أو المصدرين للأوراق المالية، في محاولة لتقليص مخاطر الاستثمار.

إعداد: رئيس التحرير

Together with you towards a world class bank

With you,
in fulfilling your vision

UBL has been at the core of the banking industry, and at the centre of your life. Sharing your vision, and providing a range of banking solutions designed to help you realize your dreams. For, be it an individual, a company or a nation, it is the strength of vision that drives the journey of success.

UBL has a network of over 1000 branches, representative offices, subsidiaries and associate companies, spread across UAE, Qatar, Bahrain, Yemen, China, Kazakhstan, Iran, USA, UK, Switzerland, Oman and Pakistan.

UBL UNITED BANK LTD.

*where **you** come **first***

☎ SANA'A - 01 407540 • ADEN - 02 269191 • HODEIDAH - 03 225560

كاك

الاسلامي

Islamic Sector - CacBank

القوي الأمين

www.CACBANK.com.ye

البنوك المتصدرة عربياً في بلدانها

البنك الأهلي التجاري National Commercial Bank	السعودية (KSA)	
بنك دبي الوطني National Bank of Dubai	الإمارات (UAE)	
بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House	الكويت (KUW)	
بنك التضامن الإسلامي الدولي Tadhamon International Islamic Bank	اليمن (YEM)	
بنك قطر الوطني Qatar National Bank	قطر (QAT)	
البنك العربي Arab Bank	الأردن (JOR)	
التجاري وفا بنك Attijariwafa Bank	المغرب (MAR)	
البنك الأهلي المتحد Ahli United Bank	البحرين (BHR)	
المصرف التجاري السوري	سوريا (SYR)	

للأرقام لغة واحدة

Source: "Al-Iktissad Wal-Aamal 2009" as indicated in financial statements of Arabian banks.